وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية

الموضوع:

# دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبتين:

- مريم ناموس.
- إيمان قاصف.

إشراف الدكتور:

- عبد القادر عوينان.

لجنة المناقشة:

* أ. زلاسي رياض ..... جامعة البويرة ..... رئيساً.
* د. عوينان عبد القادر ..... جامعة البويرة ..... مشرفاً.
* أ. زاوي ياسمينة ..... جامعة البويرة ..... مناقشاً.

السنة الجامعية: 2015/2014.

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا

إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ اَلْعَلِيمُ اَلْحَكِيمْ اَللَّهُمَ أَخْرِجْنَا مِنْ ظُلُمَاتِ اَلْوَهْمِ وَأَكْرِمْنَا نُورَ اَلْفَهْمِ وَافْتَحْ عَلَيْنَا مَعْرِفَةَ اَلْعِلْمِ وَيَسِّرْ أَخْلَاقَنَا بِاَلْحِلْمِ

**قَالَ تَعَالَى:**

﴿...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ...﴾

نشكر الله ونحمده أولاً وأخيراً على نعمه الكثيرة وتوفيقه لنا في إنهاء هذا العمل.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فبعد شكر الله لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان للأستاذ الدكتور **"عبد القادر عوينان"** على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة وحرصه على إنجازه.

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص جزء من وقتهم لتمحيص هذا العمل.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

**الملخص:**

عانى الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات من وجود اختلالات هيكلية حادة تسببت في حدوث عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في المديونية الخارجية إلى جانب ارتفاع في معدلات التضخم، وأما هذه الوضعية وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية الإنتقال من النظام الاقتصادي الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، الذي فتح مجالا واسع للاستثمار من أجل المساهمة في رفع وتيرة النمو الإقتصادي.

لهذا عملت الدولة على تطبيق برامج للإنعاش الاقتصادي ترجمت في شكل عدة استثمارات عمومية كبرى لعصرنة ودعم الهياكل القاعدية، تمثلت هذه البرامج في:

- البرنامج الرباعي(2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر؛
- البرنامج الخماسي الاول( 2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي؛
- البرنامج الخماسي الثاني(2010-2014) لتوطيد النمو الاقتصادي.

هذا وتهدف السلطات العمومية من وراء إطلاق هذه البرامج إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو، وتطبيق برامج الانعاش المسطرة.

**الكلمات المفتاحية:** الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الإصلاحات الاقتصادية، دعم الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو الاقتصادي، توطيد النمو الاقتصادي.

**Résumé**

L'économie algérienne a souffert à la fin des années quatre-vingt de l'existence d'invasions structurelles suffocantes qui ont engendré le déficit dans la balance des dépenses et l'augmentation de la dette extérieure en plus de l'élévation des taux de l'inflation .

Face à cette situation l'Algérie s'est trouvée dans l'inévitabilité de passer de l'ordre économique dirigé à celui de l'économie de marché lequel a amplement ouvert l'espace à l'investissement direct étranger à l'effet de participer à booster le rythme du développement économique .

Et afin de circonscrire les investissements directs étrangers l'Etat algérien a oeuvré à l'application des programmes de la relance économique qui se sont traduits sous la forme de nombreux et énormes programmes publics pour la modernisation et le renforcement des infrastructures de base , dont par exemple :

- le programme d'appui à la relance de l'économie (plan triennal 2001/2004)
- le programme complémentaire d'aide au développement (1er plan quinquennal 2005/2009)
- le programme de consolidation du développement (2ème plan quinquennal 2010/2014)

C'est ainsi que les autorités officielles ont visé , à travers le lancement de ces programmes , la réalisation de l'essor économique , l'élévation des taux du développement et la poussée de l'action des investissements et appliquer des programmes de la relance économique.

**Les mots significatifs :** Politique de Relance Economique, La croissance économique , Les réformes économiques, le programme d'appui à la relance de l'économie, Le programme d'aide au développement de l'économie, consolidation du développement de l'économie.

**المحتويات:**

شكر

الملخص

المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

المقدمة: .....ب هـ

**الفصل الأول: الإطار المفاهمي لسياسة الإنعاش و النمو الاقتصادي** ..... 1

**تمهيد:**..... 2

**المبحث الأول: الإنعاش الإقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.** ..... 3

**المطلب الأول:** مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي. ..... 3

**المطلب الثاني:** أهداف الإنعاش الإقتصادي. ..... 4

**المطلب الثالث:** استراتيجية الإنعاش الإقتصادي. ..... 5

**المبحث الثاني: الإطار العام لتحليل النمو الاقتصادي**..... 6

**المطلب الأول:** مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية. ..... 6

**المطلب الثاني:** عناصر و أنواع النمو الاقتصادي. ..... 7

**المطلب الثالث:** العوامل المحددة للنمو الاقتصادي. ..... 10

**المطلب الرابع:** إستراتيجيات و مقاييس النمو الاقتصادي... ..... 16

**المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.** ..... 21

**المطلب الأول:** النظرية الكلاسيكية..... 21

**المطلب الثاني:** النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي..... 26

**المطلب الثالث:** النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي. ..... 28

**المطلب الرابع:** النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي. ..... 33

**خلاصة:** ..... 39

**الفصل الثاني: واقع سياسات الإنعاش الاقتصادي** ..... 40

**تمهيد:**..... 41
**المبحث الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي**..... 42
**المطلب الأول:** دوافع وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي. ..... 42
**المطلب الثاني:** مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي و أهدافها. ..... 48
**المطلب الثالث:** الأثار المترتبة عن سياسة الإنعاش على النمو الإقتصادي والبطالة..... 53
**المطلب الرابع:** وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي و الشروط العامة لتطبيقها. ..... 59
**المبحث الثاني: اختلال نمو الإقتصاد الجزائري.** ..... 63
**المطلب الأول:** تطور نظام التخطيط في الجزائر..... 63
**المطلب الثاني:** اختلال هيكلي في العلاقات بين الإنتاج الوطني والإستهلاك الوطني. ..... 64
**المطلب الثالث:** إختلال هيكلي بين العرض والطلب. ..... 67
**المطلب الرابع:** اختلال نمو القطاعات الإقتصادية. ..... 71
**المطلب الخامس:** التشغيل والبطالة..... 74
**المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.** ..... 76
**المطلب الأول:** دلالة الإصلاح الإقتصادي. ..... 76
**المطلب الثاني:** أسباب ومراحل الإصلاح الإقتصادي..... 77
**المطلب الثالث:** إستقلالية المؤسسات العمومية في الجزائر. ..... 78
**المطلب الرابع:** برنامج الإستقرار الإقتصادي (1 أفريل 1994- 31مارس 1995). ..... 84
**المطلب الخامس:** برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس 1998). ..... 88
**خلاصة:** ..... 92

**الفصل الثالث: تقييم جدوى دعم النمو الإقتصادي في الجزائربواسطة برامج الدعم** ..... 93

**تمهيد:** ..... 94

**المبحث الأول: البرنامج الرباعي(2001–2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر** ..... 95

**المطلب الأول:** الأساس الواقعي والنظري للبرنامج الرباعي(2001–2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر. ..... 95

**المطلب الثاني:** عرض موجز للبرنامج الرباعي(2001–2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر. ..... 98

**المطلب الثالث:** أثر تطبيق البرنامج الرباعي(2001–2004) للانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر. ..... 100

**المبحث الثاني: دراسة البرنامج الخماسي (2005–2009) للانعاش الاقتصادي و اثر تطبيقه على النمو الاقتصادي في الجزائر** ..... 106

**المطلب الأول:** الأساس الواقعي و النظري للبرنامج الخماسي ( 2005–2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر ..... 106

**المطلب الثاني:** عرض موجز للبرنامج الخماسي (2005–2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر ..... 108

**المطلب الثالث:** أثر تطبيق البرنامج الخماسي (2005–2009) على النمو الاقتصادي في الجزائر. ... 111

**المبحث الثالث: البرنامج الخماسي (2010–2014) توطيد النمو الاقتصادي.** ..... 115

**المطلب الأول:**بيان برنامج توطيد النمو (2010–2014). ..... 115

**المطلب الثاني:** عرض موجز للبرنامج الخماسي (2010–2014) لتوطيد النمو. ..... 117

**المطلب الثالث:** البرنامج الخماسي (2010–2014) وآفاق النمو. ..... 120

**خلاصة:** ..... 122

**الخاتمة:** ..... 124

**قائمة المراجع** ..... 127

# قائمة الأشكال والجداول

## 1. قائمة الأشكال:


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن. | 10 |
| **02** | تقدم تقني في السلعة (y) فقط يرفع الحد الأقصى لإنتاج السلع (y) بدون تغير الحد الأقصى لإنتاج (x). | 11 |
| **03** | تقدم تقني في السلعة (x) فقط يرفع الحد الأقصى لإنتاج السلعة (x) بدون تغير الحد الأقصى لإنتاج (y). | 11 |
| **04** | تقدم تقني في كلتا السلعتين يرفع الحد الأقصى لإنتاجهما باستخدام نفس الموارد الإنتاجية. | 11 |
| **05** | تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي. | 25 |
| **06** | يوضح مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو | 113 |


## 2. قائمة الجداول:


| الرقم | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و تطور الفرد منه خلال الفترة 1993-2000. | 42 |
| **02** | التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة 1999-2000. | 44 |
| **03** | تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية للفترة 1995-1999. | 44 |
| **04** | تطور معدل البطالة خلال الفترة 1985-2000. | 45 |
| **05** | تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1998-2004. | 46 |
| **06** | التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. | 49 |
| **07** | التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي. | 51 |
| **08** | التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 | 52 |
| **09** | التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2010. | 54 |
| **10** | تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010 | 56 |
| **11** | تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة "2000-2010" | 57 |
| **12** | تطور معدلات البطالة خلال الفترة "2000-2013" | 59 |
| **13** | تكوين الديون الخارجية فيما بعد 1984. | 65 |
| **14** | تطور معدلات نمو بعض المؤشرات للاقتصاد الجزائري ما بين "1984-1993" | 66 |

| | | |
|---|---|---|
| **15** | تطور إستعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1984-1991 | 67 |
| **16** | الميزان الجبائي والنقدي. | 68 |
| **17** | تطور الميزان التجاري وحاجات التمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 1990. | 69 |
| **18** | ارتفاع أصول الديون خلال الفترة الممتدة ما بين 1985-1990 | 70 |
| **19** | ارتفاع نسبة المديونية خلال الفترة 1980- 1990 | 70 |
| **20** | نمو إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1985-1990 | 71 |
| **21** | نمو بعض القطاعات الإقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1983-1991 | 72 |
| **22** | صادرات الجزائر خلال الفترة 1984-1993 وحصة البترول منها. | 73 |
| **23** | الديون الخارجية للجزائر ما بين 1980-1995. | 74 |
| **24** | تطور معدل البطالة خلال الفترة 1985-1988. | 74 |
| **25** | تطور العمالة والتشغيل والبطالة بين سنوات 1985 و 1991. | 75 |
| **26** | الديون الخارجية واحتياطات الصرف خلال الفترة 1993-.1998 | 81 |
| **27** | تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1993-1998. | 81 |
| **28** | الأموال العمومية. | 82 |
| **29** | تطور الكتلة النقدية. | 82 |
| **30** | تطور معدل التضخم في الفترة1993-1998. | 83 |
| **31** | نسب نمو الناتج الداخلي الخام. | 83 |
| **32** | ارتفاع الاسعار مع انخفاض الاجور في الفترة 1993-1996 | 87 |
| **33** | عدد المؤسسات التي اغلقت أبوابها 30 جوان .1998 | 90 |
| **34** | حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر. | 91 |
| **35** | الاستثمارات الاجنبية المباشرة لسنة 1998، وحصة بعض القطاعات. | 91 |
| **36** | البرنامج الرباعي 2001-2004 لدعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر حسب طبيعة النشاط | 99 |
| **37** | البرنامج الخماسي 2005-2009 لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. | 109 |
| **38** | يوضح مجالات توطيد النمو. | 119 |
| **39** | تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة: 2010-2012 | 120 |

# المقدمة العامة

**المقدمة:**

إن قضايا الإنعاش والنمو، شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات السلطات العمومية، ومصممي السياسات الاقتصادية، والتي من شأنها أن تساهم في بناء اقتصاد قوي يمكن الجزائر من تبوأ مكانة هامة في السوق.

وبالتالي فإن إشكالية الإنعاش والنمو الاقتصادي، ومن ثم التنمية الاقتصادية الشاملة قضية عالمية، وإدارة القضايا العالمية في الألفية الجديدة تتطلب مشاركة نشطة في جميع البلدان، خاصة مع وجود دعم لهذه القضايا نظرا لتزايد ظاهرة الفقر في معظم دول العالم، وبغض النظر عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي أضحى العامل الأساسي والمعيار المعتمد عليه في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشطاتها الاقتصادية متطورة، والظروف التي تنشط فيها محفزة وشفافة، كلما زادت حظوظها في تولي درجات أعلى في سلم الترتيب العالمي، وعلى أساس التغيرات الايجابية والسلبية المسجلة يتقدم البلد أو يتأخر في القائمة.

كما أن معظم بلدان العالم تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية لمجتمعاتها، فإن الجزائر من بين هذه البلدان كونها بلد متوفر على كل الشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي بحاجة إلى استراتيجيات تنموية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار التحديات بمختلف أنواعها.

ولكن الاقتصاد الوطني تعرض للعديد من الأزمات (أزمة انخفاض أسعار النفط 1986)، الأزمة السياسية والأمنية في التسعينات، أزمة ارتفاع الدين الخارجي، حال دون تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك بسبب اتساع هوة الإختلالات الاقتصادية لاسيما ما تعلق منها بالتوازنات الكلية، بحيث شهد إصلاحات شاملة مست مختلف القطاعات (اقتصادية، اجتماعية، مالية).

ومع عودة ارتفاع النفط، دخلت الجزائر مرحلة جديدة ترتكز على إعادة انعاش الاقتصاد الوطني، وبعث حركية النمو الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي.

وقد ترجمت هذه السياسة من خلال انجاز استثمارات عمومية ضخمة، تم تنفيذها في ايطار ثلاث برامج اطلق عليها برامج الانعاش الاقتصادي، التي غطت الفترة ما بين (2001- 2014).

وهذا وقد عملت الحكومة منذ إطلاق أول برنامج سنة 2001، على الاهتمام بالقطاعات التي من شأنها خلق المزيد من فرص العمل، وتقليل فاتورة الإستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق معدلات نمو، وهذه السياسة تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي ككل.

ومن خلال ما تقدم، أدى بنا الأمر إلى البحث في تأثير الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر انطلاقا من الإشكالية التالية:

**إشكالية الدراسة:**

يندرج موضوع دراستنا ضمن المواضيع التي لا تزال قيد البحث، وهذا ما أدى بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

**ما مدى أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

ولمعالجة هذه الاشكالية يمكن لنا صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي سياسة الإنعاش الاقتصادي؟
- لماذا تلجأ الدولة لتطبيق البرامج التنموية؟
- ماهو واقع الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:**

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

- تتبع الدول التي تعاني اقتصادياتها من ركود سياسة الانعاش الاقتصادي ، والتي ترتكز على استخدام احدى السياستين المالية أو النقدية لإعادة تنشيط الطلب، وزيادة الاستثمار وبالتالي انعاش الاقتصاد؛
- تهدف الدولة من وراء اطلاق البرامج التنموية إلى بناء اقتصاد انتاجي صناعي، زراعي وخدماتي، من خلال توظيف الادخارات المالية المتراكمة، بهدف ارساء نمو مستدام ومولد للكثير من مناصب الشغل، وإنعاش الاقتصاد؛
- وجود علاقة طردية بين إنعاش الاقتصاد على مستوى القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى القطاع الاجتماعي.

**أهمية الدراسة:**

تستوحي أهمية دراسة هذا الموضوع إلى أن الحكومة الجزائرية تسعى إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل الرفع من معدلات النمو، كون أن هذه السياسة أثارت نقاش كبير سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني.

**أهداف الدراسة:**

- إظهار العلاقة بين البرامج الاستثمارية والنمو الاقتصادي ؛
- معرفة أكثر القطاعات المتأخرة في الاقتصاد، وانعكاساتها على النمو؛
- محاولة ابراز أثر برامج الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

**منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات التي قامت عليها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها وتقييمها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وهذا لتتبع مسار نمو الاقتصاد الجزائري، وعرض التطورات التي عرفها.

**صعوبات الدراسة:**

خلال العمل على إعداد هذه الدراسة واجهتنا صعوبة الحصول على المعلومات، خاصة المتعلقة بالفترة الأخيرة الخاصة بالسنوات 2010-2014.

**الدراسات السابقة:**

قمنا بإجراء دراسة مسحية لبعض الكتب العربية والأجنبية وكذلك الدوريات العلمية المنشورة وغير المنشورة، وذلك لغرض التعرف على الدراسات التي أجريت حول الموضوع، والتي تساعد في وضع الإطار النظري للدراسة، وكذا صياغة فروضها واختباراتها، وعلى الرغم من قلة هذه الدراسات إلا أنه يمكننا عرضها كما يلي:

- دراسة ساعو باية، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان " **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**"، صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر 2009، حيث تدور إشكالية البحث حول الأسباب التي دفعت الجزائر إلى انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي كان إيجابيا بفضل السياسة التنموية الجديدة والممتدة من سنة 2001-2009.
- دراسة بودواوية محمد، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان "**إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2009**"، صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر 2009، وتدور إشكالية الدراسة حول آفاق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980 إلى 2009.
- دراسة إمنصورن سهيلة، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان " **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**"، صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر 2006، وتدور إشكالية البحث حول كيفية استهداف معدل النمو الاقتصاد بتطبيق سياسة الحكم الراشد، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر وبعد انتهاجها لبرامج التعديل الهيكلي ومع بداية محاولة إرساء دعائم الحكم الراشد الذي يستند على المشاركة، الشفافية، المساءلة، الأمن والسلم، والاستقرار السياسي الاقتصادي، المساواة وحقوق الإنسان، تمكنت من تحقيق التوازنات الكلية ومعدلات نمو اقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986.
- دراسة بوعراب رابح، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تحت عنوان " **أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي**"، صادرة عن معهد العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر 2008، وتدور إشكالية البحث حول

تأثير اليد العاملة المؤهلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم يلعب دوراً مهماً في تكوين رأس المال البشري (اليد العاملة)، وبالتالي مساهمته في النمو الاقتصادي.

**خطة الدراسة:**

حتى يمكن الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث، نعرضها فيما يلي:

**الفصل الأول المعنون بـ "الإطار المفاهيمي لسياسة الإنعاش والنمو الاقتصادي"**، والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث، يعالج المبحث الأول مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي، بينما يتناول المبحث الثاني والثالث بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والنظريات المفسرة له.

**الفصل الثاني المعنون بـ "واقع سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر"**، خصصنا له دراسة سياسة الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى عرض مسار نمو الاقتصاد الجزائري وذلك بعرض الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد الوطني خاصة منذ الصدمة البترولية، إضافة إلى عرض الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتصحيح تلك الإختلالات أو التخفيف من حدتها.

**الفصل الثالث المعنون بـ "تقييم جدوى دعم النمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة برامج الدعم"**، في هذا الفصل سنعرض فيه برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة "2001- 2004"، والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة "2004- 2009"، وبرنامج توطيد النمو للفترة "2010- 2014"، مع محاولة تقييم لهذه البرامج مع ابراز أثرها على النمو الاقتصادي.

# الفصل الأول

**تمهيد:**

عرفت الجزائر منذ الإستقلال محطات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في برامج ومخططات عملاقة، أنفقت فيها الدولة إمكانات ومبالغ ضخمة، كان أخرها برنامج الإنعاش الإقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، ويعرف بسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الإستثماري.

كما اهتم عدد كبير من الإقتصاديين في دراساتهم للإقتصاد الكلي بالنمو الإقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الإقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الإنتعاش.

ومن خلال هذا سنعالج الموضوع كما يلي:

**المبحث الأول:** الإنعاش الإقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.

**المبحث الثاني:** الإطار العام لتحليل النمو الإقتصادي.

**المبحث الثالث:** نظريات النمو الإقتصادي.

**المبحث الأول: الإنعاش الإقتصادي والمفاهيم المرتبطة به.**

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية، ترتكز على زيادة الإنفاق الحكومي (الإستهلاكي والإستثماري)، وذلك بهذف إنعاش الإقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية.

**المطلب الأول: مفهوم سياسة الإنعاش الإقتصادي.**

سوف نقوم بالتطرق لسياسة الإنعاش الإقتصادي ومفهومها كما يلي:

تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي، وذلك بتبني لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية)، عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص والعمومي، الإستهلاكي، والإستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع، سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الإستهلاكي، والإستثماري،مما يساهم في تنشيط الإقتصاد وبعث حركية النمو.

تعتبر سياسة الإنعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب، ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و أو العمومي، الإستهلاكي و أو الإستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض التي يدافع عنها اليبراليون الجدد) بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الإقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي[2].

---

[1] جديدي روضة، "**أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**"، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس2013، ص 05.

[2] محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** "، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 148.

**المطلب الثاني: أهداف الإنعاش الإقتصادي.**

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الإقتصادي فيما يلي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

ويمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية؛
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل، الري، النقل، الهياكل القاعدية؛
- تحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية؛
- دعم وتطوير قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والنقل؛
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة والصيد البحري؛
- تطوير وإصلاح القطاع الإداري الحكومي؛
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال؛
- تطوير قطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية؛
- دعم القطاع الصناعي العمومي؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.

[1] الوثيقة منشورة على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

**المطلب الثالث: استراتيجية الإنعاش الإقتصادي.**

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع توازن الإقتصاد الكلي، أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الإقتصاد الوطني من الإندماج في الإقتصاد العالمي، لكن نتائج هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المرغوب فيها من تحسين أداء إنتاجية الهياكل الإقتصادية، وكذا تحسين من مستوى المعيشي للسكان، وبالتالي ركزت الحكومة العمل وفقا لتكثيف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية وتحرير الإقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة[1].

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه بدون تحضير فضاء إقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الإدخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات العامة لإطار التسيير، وإصلاحات هياكل الإقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق بل تزيد من حدة تفكك إقتصادنا على المستوى الجغرافي والإجتماعي، وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح أثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

وتقوم هذه الإستراتيجية على تخفيز كبير من طرف الدولة التي ستجد من مداخيل المحروقات لإنعاش الإقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب[2]

---

[1] Le plan de relance économique (O.N.S) , la stratégie de relance, p 02.

[2] ساعوباية، "**الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائر، 2008، (عمل غير منشور)، ص 135.

## المبحث الثاني: الإطار العام لتحليل النمو الاقتصادي.

تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن الدول التي خرجت من الحرب اتفقت على مبدأ واحد يتلخص في أن لا حرب عالمية ثالثة، وبالتالي فإن البديل هو الاهتمام بشكل متزايد بكيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يرى الكثير من الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي مرادف للتنمية الاقتصادية، وبناءا على هذا تطرقنا في مبحثنا هذا إلى عرض لمفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعرض العوامل الرئيسية المحددة لعملية النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية.

سنتطرق إلى التعرف على مفهوم النمو و كذلك التنمية فيما يلي:

**أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:**

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي، لذلك سنذكر البعض منها:

- بأنه زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع و الخدمات، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل السكان كلما كان ذلك أفضل، لأنه سوف يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد[1]؛
- معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[2]؛
- يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ليس النقدي[3].

ومن التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص مايلي:

- النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها[4]؛
- كما أن الزيادة الحاصلة في دخل الفرد وجب أن تكون حقيقية ولا يكفي أن تكون نقدية، ما معناه يجب استبعاد معدل التضخم؛
- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب ان تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لا بد لمعدل النمو الاقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني، وبالتالي:

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.**

---

[1] عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2005، ص 12.

[2] حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن ، 2006، ص 268.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية – مصر ، 2008،ص 361.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000، ص 12.

**كما أن الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار.**

**ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية:**

تعرف بأنها تحسن المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الانتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية[1].

كما تعرف بأنها سياسة اقتصادية طويلة الآجل لتحقيق النمو الاقتصادي، وعملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النمو أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع[2].

وتعرف كذلك بأنهاا العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية تخلف إلى وضعية تقدم[3].

ومن جملة الخصائص التي تتميز بها التنمية[4]:

- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم والسن و إعادة توزيع الدخل وإدخال تعديلات مرفقية و تنظيمية؛
- تغيرات في البنيان الاقتصادي ( اكتشاف موارد جديدة وتراكم رأس المال، استعمال طرق فنية حديثة للإنتاج وتحسين المهارات).

**المطلب الثاني: عناصر و أنواع النمو الاقتصادي.**

سوف نتطرق إلى عرض عناصر وأنواع النمو الاقتصادي مع بعض فيما يلي:

**أولا: عناصر النمو الاقتصادي:**

بما أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بين فترتين، فإذا هذا الأخير يعتمد على جملة من العناصر من أجل تكوينه، وهي متمثلة في حجم قوة العمل، وعلى تراكم رأس المال ( أي على مقدار الأرض المتاحة من ثروات طبيعية)، وكذا معدل الاستثمار، و بعبارة أخرى فإن عناصر النمو الاقتصادي متمثلة في متغيرات دالة الإنتاج، والتي تسمى بعوامل الإنتاج وفقا للمعادلة التالية[5]:

$$Y=f(L.k.q.t)$$

**حيث:** Y: حجم الإنتاج، L: العمل، K: رأس المال، Q: رأس المال المتراكم، T: مستوى التقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

---

[1] صبحي محمد قنوص، "**أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1999، ص 97.

[2] كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1996، ص 63.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**"، كلية التجارة، الاسكندرية – مصر، 2000 ص 51.

[4] Bernard Bret, Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, collection Histege, 2002, p 07.

[5] ساعوباية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

**أ. عنصر العمل:**

يتسم عنصر العمل بالشمولية حيث يتشمل على جميع القدرات الجسدية والفكرية المتاحة من أفراد المجتمع القادرين والراغبين في العمل وإنتاج السلع والخدمات المطلوبة، ويختلف عنصر العمل من حيث درجة المهارة والتأهيل.

وكمية العمل ترتبط باستخدام:

- العمالة (القوة العاملة الناشطة)؛
- عدد ساعات العمل؛
- إنتاجية عنصر العمل.

فكلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج، وإنتاجية العمل تمثل في حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه أي:

**إنتاجية العمل = [حجم الإنتاج / حجم العمل المستخدم]**

**= [القيمة المضافة / العمال المشغلون]**

**ب. عنصر رأس المال:**

ويقصد برأس المال أو السلع الاستثمارية جميع وسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، كما يعرف أيضا بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين[1] ، ورأس المال يتشكل من ر أس مال ثابت، ورأس مال متغير، بحيث رأس المال الثابت ينقسم إلى قسمين الأول المخزونات والسلع، وأما الثاني فيشير إلى الآلات والمعدات، وتشترك مع غيرها لتحقيق الإنتاج، وقد تتغير خلال عملية الإنتاج.

فمعامل رأس المال بالنسبة لكل عامل كلما يزيد كلما يسمح بتحقيق النمو.

إن زيادة رأس المال بالنسبة لكل عامل هي أهم الوسائل التي يمكن بواسطتها تطوير ناتج كل عامل، وللحصول على هذه الزيادة هناك عناصر كثيرة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار هي:

- أن رأس المال يهتلك و يتقادم، وذلك يجب التفكير في تجديده وصيانته، أي أن رأس المال يفسد و يهتلك مع مرور الزمن مما يفرض ضرورة المحافظة على حجمه الملائم، وكذا المحافظة على قيمة المخزون من رأس المال المتواجد؛
- إذا حدثت زيادة ديمغرافية فلابد من أن يتزايد تراكم رأس المال بزيادة أعلى منها، وأنه حتى ولو حدث تطور في اليد العاملة يجب توفير حجم إضافي للاستثمار للمحافظة على ثبات قيمة رأس المال بالنسبة لكل عامل، وإذا كان الاستثمار أعلى من الزيادة السكانية فإنه يمكن لرأس المال بالنسبة لكل عامل أن يزداد.

[1] Longatte Et Von Hove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001, p 56.

**ج. التقدم التقني (التقدم التكنولوجي):**

ونعني به الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، إذا يتمثل الإنفاق الكلي على البحوث والتطور مؤشر واسع القبول بالنسبة لمعظم الدول خاصة المتقدمة منها.

**ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:**

يصنف النمو الاقتصادي إلى نوعان[1] :

**أ. النمو الاقتصادي الموسع:**

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان (أي أن دخل الفرد ساكن)، ويهدف هذا النمو إلى زيادة الإنتاج و كذا زيادة العمال.

**ب. النمو الاقتصادي المكثف:**

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، بالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع، كما أن هذا النمو يهدف إلى زيادة الإنتاج بنقص الكلفة الإنتاجية بمعنى زيادة الإنتاجية تتطلب نقص الكلفة المحدودة وهذا بإدخال جديد في العمل أي تعويض اليد العاملة بالرأسمال التقني.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الإنقلاب أين المجموع يتحول تماما والظروف الإجتماعية تتحسن.

بالإضافة إلى ما سبق فإن معدل النمو الاقتصادي يأخذ ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: معدل نمو ثابت (أي نمو منتظم عبر الزمن)؛
- الحالة الثانية: معدل نمو متزايد (أي يزداد عبر الزمن)؛
- الحالة الثالثة: معدل نمو منخفض (أي تدهور عبر الزمن).

[1] Jecqui Braseul, Introduction A L'économie De Dévloppement, Armond Colin Edition, Paris, 1993, P13 .

**الشكل رقم(01): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.**

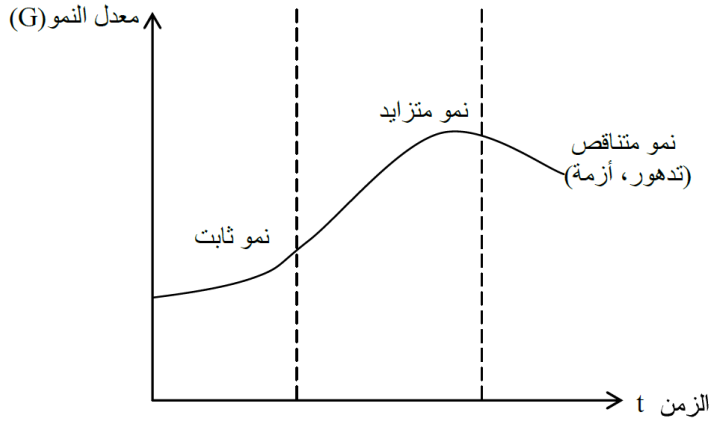


**Source** : maré nouchi, croissance, histoire economique, edition hazan, France, 1990, P 45.

## المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

هناك عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي من أهمها مايلي:

### أولا: التقدم التقني[1]:

ويقصد به التغير في الحالة العملية نتيجة للإختراعات والإكتشافات العلمية التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع، وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع فلو افترضنا أن شخصا قام بإختراع آلة جديدة أو وسيلة أو طريقة جديدة لصنع سلعة معينة، فهذا الإختراع لا يعتبر ضمن التعريف الاقتصادي للتقدم التقني، إلا إذا أمكن تطبيقه اقتصاديا، فكثير من الإختراعات و الإكتشافات العلمية التي يتوصل إليها العلماء والباحثون في مختبراتهم لا تؤدي في واقع الحال إلى أي تقدم تقني لعدم إمكانية الإستفادة منها في زيادة الطاقة الإنتاجية، إما لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، أو لأن تكلفتها الإنتاجية عالية جدا، لا تتناسب مع الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع، أما إذا استخدمت تجاريا فإنها بطبيعة الحال تؤدي إلى نمو الطاقات الإنتاجية، والتي يعبر عنها بإنتقال من الإمكانات الإنتاجية إلى أعلى، وهنا يجب التمييز بين ثلاث حالات من التقدم التقني وهي:

- حصول تقدم تقني في السلعة (X) فقط؛
- حصول تقدم تقني في السلعة (Y) فقط؛
- حصول تقدم تقني في السلعتين بشكل متساوي كما هو مبين في الأشكال التالية:

[1] عبد الحميد براهمي، "**العدالة الإجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت – لبنان، 1997، ص 133.

**الشكل رقم (02): تقدم تقني في السلعة (y) فقط يرفع الحد الأقصى لإنتاج السلع (y) بدون تغير الحد الأقصى لإنتاج (x).**

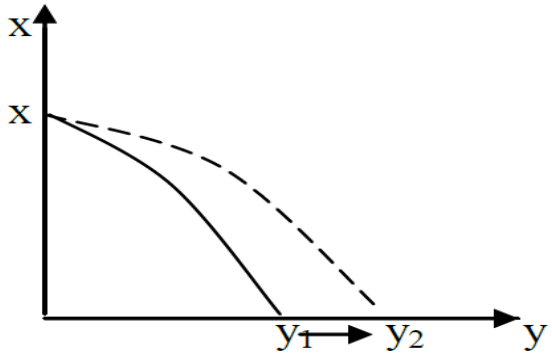


**المصدر**: نزار سعد الدين العيسى، "**ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ و تطبيقات)**"، دار و مكتبة الحامد، ط1، عمان – الأردن، 2006، ص 45.

**الشكل رقم (03): تقدم تقني في السلعة (x) فقط يرفع الحد الأقصى لإنتاج السلعة (x) بدون تغير الحد الأقصى لإنتاج (y).**

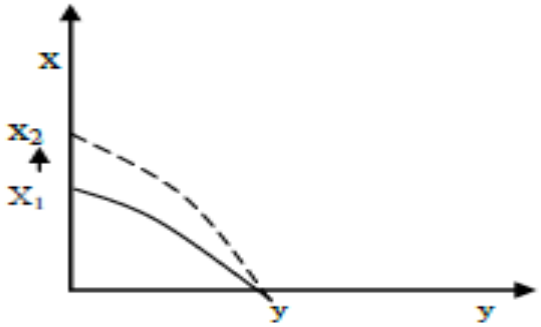


**المصدر**: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 45.

**الشكل رقم(04): تقدم تقني في كلتا السلعتين يرفع الحد الأقصى لإنتاجهما باستخدام نفس الموارد الإنتاجية.**

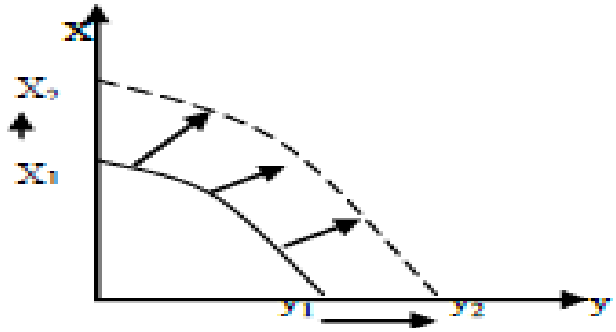


**المصدر**: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 45.

فالتقدم التقني من أهم العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، و يمكن أن يحصل بإحدى أو كلتا الطريقتين و هما:

- طريقة تنمية الكوادر العلمية والإستثمار في البحوث والتجارب العلمية؛

- طريقة استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدما إلى المناطق الأقل تقدما، ومن خلال التبادل التجاري الدولي أو من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

في كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل لأن التقدم التقني يحتاج إلى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية أو استراد السلع الإنتاجية المتطورة، وهذا يعني تخصيص موارد أقل لأغراض الإستهلاك من أجل الحصول على ما هو أكثر مستقبلا.

**ثانيا: رأس المال المادي[1]:**

ينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية، و يتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس، وعند إعطاء القيمة فيتحول لشكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدول أو في الاقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات في اللحظة التي كان عليها، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي"، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هي عملية تراكمية، تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار في النهاية لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، وبالتالي فالإستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي حيث يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام أي أن الإستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع.

وفي جميع الأحوال فالتكوين الرأسمالي أو الإستثمار، هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زاد النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، و يتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ناحية أخرى فإن التأثير الإيجابي للتكوين الرأسمالي (أي زيادة معدل النمو الاقتصادي) تأتي من منطلق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي زادت الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زاد معه الإنتاج مما يؤدي إلى المزيد من التخصص، أدى ذلك بدوره إلى زيادة التقدم التكنولوجي.

وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الإستثمار و هي:

**الشرط الأول:** تحقيق الإدخار، فلا إستثمار بلا إدخار.

[1] ساعوباية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

**الشرط الثاني**: أن يتم إستثمار ما تم إدخاره.

**ثالثا: رأس المال البشري:**

يعتبر رأس المال البشري أو الإستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني أو المجتمع، فالإستثمار في رأس المال البشري هو الوسيلة الهامة لزيادة إنتاجية العمالة، وهو مثل الإستثمار في رأس المال الحقيقي[1]، ويشمل رأس المال البشري كل من التعليم والخبرة والصحة.

ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان، ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، و زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ في الإعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال، ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول أن زيادة الإستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ومن هنا وجب الإهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية الموارد البشرية، لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة، ومجموعة هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

**رابعاً: زيادة الموارد الاقتصادية:**

مما لا شك فيه بأن العرض الوافر والمتعدد من الموارد الطبيعية والمتمثل في توفر التربة الخصبة والمناخ المناسب و الثروات المعدنية ومصادر الطاقة يمثل عامل مساعد وهام لنمو الاقتصاد، وعلى العكس فإن قلة الموارد المحلية الطبيعية تؤدي إلى خفض معدلات النمو.

وبالرغم من توفر كميات من الموارد الطبيعية المحلية في دول عدة في آسيا و إفريقيا وجنوب أمريكا فإنها لم تحقق معدلات عالية للنمو أو لم تحقق نمو على الإطلاق، و على الرغم من ذلك يوجد بعض الدول التي تعاني من نقص في الموارد الطبيعية المحلية والغير متوفرة بدرجة كافية، والتي تمثل بصفة عامة قيود على النمو و رغم ذلك تحقق معدلات نمو عالية.

والجدير بالملاحظة أيضا أن كمية ونوعية الموراد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، بتحويل جزء من الموارد

[1] محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**"، دار القاهرة للنشر، القاهرة – مصر، 2002، ص 79.

الاقتصادية المتاحة (رأس المال، العمل...إلخ)، نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الآجل القصير لتكمين الاقتصاد الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل[1].

**خامساً: التخصص و الإنتاج الواسع:**

يعتبر أدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي نشر في سنة 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العمال يعزى إلى تقسيم العمل، ويؤكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل يكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الإستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذن بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية.

**سادساً: توفير البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي:**

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد في فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة: السياسة الإجتماعية، الثقافية، و الإقتصادية، ويعني هذا أنه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الإستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم التقدم التقني، وليس غريبا إن إستطاعت بعض الأقطار مثل الولايات المتحدة، كندا، الإتحاد السوفياتي... سابقا أن تحقق معدلات نمو عالية بالرغم من اختلاف نظمها السياسية، بينما هناك أقطار أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا لم تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مهم طيلة عشرات السنين الماضية.

والجدير بالملاحظة أنه الصعوبة تحدد مدى تأثير العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لبلد معين، وذلك لأن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر من كونها عوامل كمية، لهذا يفضل معظم الاقتصاديين توكيد ثلاثة عوامل هي:

- زيادة القوى العاملة؛
- زيادة رأس المال؛
- التقدم التكنولوجي.

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، "**مفاهيم ونظم اقتصادية (تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان –الاردن، 2004، ص 280.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، ويمكن تقديم ذلك بصورة غير مباشرة، فمثلا إذا كان الاقتصاد ينمو بنسبة 6 % سنويا خلال فترة معينة، وإذا كان 4 % من هذا المعدل يعزى إلى نمو القوى العاملة و رأس المال سنويا، فإن النسبة المتبقية وهي 2 % يمكن أن تعزى إلى التقدم التكنولوجي وبضمنه العوامل الأخرى كالتحسين في نوعية المكائن، الإدارة، والمهارات التقنية للعمال..... الخ.

من الفكر الاقتصادي والإداري الحديث يتضح أن مصدر النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ليس فقط استغلال الموارد والمواد الأولية، باستخراجها وتصديرها بل تطوير أربعة أنواع من القدرات الإنتاجية و التي تتمثل في[1]:

**أ. تعزيز القدرات الاستثمارية:**

مما لا شك فيه هو أن الاستثمار جوهري لعملية النمو والتنمية، و حيث يمكن التمييز بين اللفظين الآخرين على أساس أن الأول يرتبط بالمحور العمودي للإستثمار أو رفع إنتاجيته، و الثاني يرتبط بالمحور الأفقي للإستثمار أي حجمه الكلي، أي بمعنى آخر زيادة الهياكل والمرافق الإنتاجية و الخدمية.

**ب. القدرات الهندسية:**

تتمثل القدرات الهندسية في مجمل كفاءات التصميم ووضع الخطط التي بدونها يفشل تنفيذ أو إنتاج المشاريع الإستثمارية، بمعنى آخر، هي تلك القدرات الفنية التي تضع في حيز التطبيق مخططات إنجاز الأعمال والعمليات الضرورية لإقامة المرافق أو الهياكل الصناعية، وعليه فباعتبار القدرات الهندسية سابقة لعمليات التنفيذ والإنجاز، يصبح توفرها وتعزيزها أمرا يضمن تحقيق المشاريع الإستثمارية، الصناعية منها وغيرها.

**ج. القدرات الإنتاجية:**

يندرج ضمن القدرات الإنتاجية المصانع، وهياكل الإنتاج بمختلف أحجامها وأنواعها، دورها بديهيا هو إذن تحويل المدخلات إلى مخرجات، أي مواد وسلع وخدمات، و الجانب الذي يمكن التأكيد عليه هنا هو ما يتعلق بفاعلية مثل تلك الهياكل المختلفة.

إن إقامة الهياكل الإنتاجية بطاقات إنتاجية دون المستوى الطبيعي تعتبر عملية محدودة الآثار الاقتصادية والإجتماعية، والأمر أدهى عندما تقام مركبات صناعية مثلا بحجم يصنف الأكبر على المستوى الوطني أو العالمي، مع طاقة إنتاجية بعيدة عن المستوى الطبيعي، ناهيك عن المستوى الأقصى أو المثالي.

---

[1] محمد سعيد أوكيل، **"معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منظمة شمال إفريقيا والشرق الأوسط"**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 15/14 نوفمبر 2005، ص ص 06 – 07.كمع

**د. الدور المتميز للقدرات الإبداعية:**

استراتيجيا، يعتبر هذا النوع من القدرات أهم القدرات التكنولوجية التي يمكن أن تكتسب على المستوى الجزئي أو الكلي، فهي تثبت فعلا على أن المؤسسة والاقتصاد الوطني قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التنمية التكنولوجية، وعندما تكون مثل هذه القدرات متطورة وفعالة، يصبح بالإمكان القيام ليس فقط بعمليات تحسين المنتجات وطرق الإنتاج ولكن أيضا بعمليات تصميم وعرض المستجدات في مجال نشاط التخصص.

أبعد من ذلك كله هو إنتقال المؤسسة إلى مرحلة اكثر تقدما متمثلة في إنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية لتدخل في خضم ما يسمى بالإقتصاد الجديد أو إقتصاد المعرفة أو حتى الاقتصاد الرقمي، وفي مثل هذا النوع من الاقتصاديات ترقى المعرفة العلمية والتكنولوجية إلى مرتبة أهم عنصر من عناصر الإنتاج.

**المطلب الرابع: إستراتيجيات و مقاييس النمو الاقتصادي,**

تناولنا استراتيجيتان للنمو الاقتصادي هما استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

**أولا: استراتيجيات النمو الاقتصادي.**

سنتناول هاتين الاستراتيجيتين كما يلي:

**أ. إستراتيجية النمو المتوازن:**

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية ( نركس، و روستين– رودان) بعين الإعتبار مايلي[1]:

- **دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:** تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبلد، والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك، والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية والذي يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها وبالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات؛
- **الطبيعة المكملة للطلب:** حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد

[1] عبادة عبد الرؤوف، **"محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010، ص ص 66-67.

أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الأني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.

**من الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن[1]:**

- أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانيات الدول النامية، فيمكن التناقض في أنه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام بها مرة واحدة؛
- أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الرائدة؛
- أن الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز؛
- أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو و ليس للتنمية؛
- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

**ب. استراتيجية النمو غير متوازن:**

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ومن الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث ينتقل هذا الأخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية، ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل[2].

**من الانتقادات الموجهة لاستراتيجية النمو غير المتوازن:**

- عدم تحديد تركيبة و اتجاه و وقت النمو غير المتوازن؛
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير متوازن؛
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛
- الضغوط الناجمة من عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

---

[1] عبد الحكيم سجيع، **"الناتج الوطني والنمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2001، (عمل غير منشور)، ص 47.

[2] صواليلي صدر الدين، **"النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور)، ص 67.

**ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي:**

النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصادياتها، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتنا فالنمو الاقتصادي فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية[1]، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما يقاس أيضا بعدة مؤشرات أخرى هي:

- الناتج الداخلي (PIB)؛
- الناتج الوطني الخام (PNB)؛
- مؤشرات التنمية البشرية(l'IDH )؛
- مؤشر الفقر البشري (l'IPH) (مؤشر الحرمان الإجتماعي)؛
- مؤشر عدم المساواة و الفقر (BIP40).

إلا أن البعض الأخر فيصنف مقاييس النمو الاقتصادي إلى ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في معايير الدخل، المعايير الإجتماعية وأخيرا المعايير الهيكلية.

**أ. معايير الدخل:**

تعتبر معايير الدخل التي ستذكر لا حقا أن الدخل هو المعيار الأساسي الذي يستخدم لقياس درجة التقدم الاقتصادي.

- **الدخل القومي الكلي**: يمكن تعريف الدخل القومي الكلي بأنه مجموعة دخول أفراد المجتمع خلال فترة معينة من الزمن عادة [2]، وقد اقترح الأستاذ **ميد "mead"** قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد، إلا أن لهذا المقياس نقائص قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، و نقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر؛
- **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الإعتبارات تلك المقومات عند احتساب الدخل؛

---

[1] عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2005، ص 35.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية (الكلية والجزئية)**"، كلية التجارة، الاسكندرية، 2004، ص 36.

- **متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، وذلك بإستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط و يقصد به: الدخل الحقيقي للفرد في فترة (T) مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم عل الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1).

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في فترة}(\mathbf{T}) - \text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة}(\boldsymbol{T-1})}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة}(\boldsymbol{T-})}$$

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة و ذلك باستخدام الأسعار الإسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار.

- **معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي**[1]:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد و صل إلى تلك المعادلة بمساعدةالأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هيكس و هارود، عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل:

- الإدخار الصافي؛
- إنتاجية رأي المال؛
- معدل نمو السكان.

و تتخذ هذه الدالة الشكل الأتي:

$$\mathbf{D=SP-R}$$

حيث: **D**: هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد؛

**S**: هي معدل الإدخار الصافي؛

**P**: هي إنتاجية رأس المال؛

**R**: هو معدل نمو السكان السنوي.

**ب. المعايير الإجتماعية:**

يقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع من خدمات صحية، التغذية، التعليمية و الثقافية.

- **معايير صحية**: لعلى من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

[1] ساعوباية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية و عدم كفاية الغذاء و سوء التغذية؛
- معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض ذل ذلك على درجة التخلف الاقتصادي.

- **معايير تعليمية:** إن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمارا (استثمارا بشريا) وليس استهلاكا، بحيث يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمع ككل، ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:
  - نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع؛
  - نسبة المسجلين في مراحل التعليم بجمع أطواره؛
  - نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

- **معايير التغذية:** ومن بين المؤشرات التي تستخدم التعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي:
  - متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
  - نسبة نصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

- **معيار التنمية البشرية:** نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 إلى مقياس جديد عرف بمعيار التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:
  - توقع الحياة عند الميلاد؛
  - متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية للفرد؛
  - معيار التحصيل العلمي؛

**ج. المعيار الهيكلية:** ومن أهم هذه المعايير نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

**المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي.**

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص النظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

**المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.**

تتضمن النظرية الكلاسيكي للنمو الاقتصادي آراء كل من A. Smith و D. Ricardo، حول النمو و تراكم رأس المال، بالإضافة إلى آراء Thomas Malthus حول السكان و غيرهم....، و سنحاول عرض آراء بعض هؤلاء فيما يلي:

**أولا: نظرية آدم سميث (A. Smith) (1723-1790):**

تقوم فرضيات هذه النظرية على أساس وجود الهيكل الاقتصادي الذي لا تتدخل فيه الدولة في النشاط الاقتصادي، كونه هيكل يعتمد على حرية الأفراد في التصرف والمنافسة، زيادة على مبدأ حرية التجارة.

وقد أشار A.Smith من خلال تحليله للتراكم إلى كيفية ربط تكوين الثروة أو تراكم رأس المال بتقسيم العمل و التخصص الإنتاجي، نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة إنتاجية العمال، إضافة إلى أن التخصيص يؤدي إلى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار[1]. إذ أكد على أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فكون السوق ضيقة لن يسمح بتوزيع الإنتاج المتزايد الناتج عن تقسيم العمل، بينما يؤدي توسيعه إلى خلق إمكانيات جديدة لتقسيم العمل، مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسيع السوق وزيادة الوفرات الداخلية ورفع الإنتاجية، وهو ما يوصل الاقتصاد إلى حالة الدعم الذاتي[2].

كما أشار A. Smith إلى دور الطلب السوقي والاكتشافات الجغرافية في رفع الإنتاجية وتعظيم الثروة الاقتصادية، إضافة إلى دور الوفرات الاقتصادية المحققة من توسع الصناعات في جذب القوى العاملة الماهرة، وكذلك تأثير تطور وسائل النقل على تخفيض تكاليف الإنتاج و التسويق. ومن ناحية أخرى أشار A. Smith إلى أن المصدر الرئيسي للتراكم هو الأرباح و التي مصدرها الادخار، وارتفاعها يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع و بالتالي زيادة الإنتاج ودخول الأفراد (الدخل الفردي)، إضافة إلى توسيع المبادلات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليني، "**التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياساتها)**"، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2003، ص 65.

[2] هوشيار معروف، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2005، ص 371.

وعلى العموم يكمن النمو الاقتصادي عند آدم سميث في زيادة تراكم رأس المال الناتجة أساسا من زيادة الأرباح التي يولدها الادخار، زيادة الإنتاج نتيجة تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي، زيادة دخول الأفراد من جهة، وتوسيع السوق لزيادة حجم المبادلات من جهة أخرى.

**ثانيا: دافيد ريكاردو (1772-1823)[1]:**

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الأراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، كما يرى ريكاردو أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من آثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات:

**أ. الرأسماليون:** دورهم مركزي في عملية التنمية و النمو، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج و يدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه، وهذا يضمن تحقيق النمو.

**ب. العمال الزراعيون:** فإنهم الأغلبية من السكان، ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان، وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.

**ج. ملاك الأراضي:** يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وأن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الريع (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى المالكين) لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر لعملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو، إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية، ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، وهكذا فعلا حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الريع إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية لأن هذه الزيادة في السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة، ونشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى إرتفاع

[1] مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص ص 58-59.

تكاليف الإنتاج الزراعي، والأجور في الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي.

وبذلك يمكن تلخيص فكر ريكاردو في النمو الاقتصادي في النقاط التالية[1]:

- يتفق ريكاردو مع سميث، في أن الناتج الكلي يعتمد على عناصر الإنتاج: عمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم الفني واعتبر الموارد الطبيعية (الأرض) ثابتة؛
- قسم ريكاردو المجتمع إلى طبقات، الطبقة الرأسمالية هي الطبقة المنتجة، أما طبقة الملاك والعمال فتنفقان كل دخلهما على الإستهلاك؛
- لا يختلف ريكاردو عن سميث في أن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية نتيجة حصولها على الأرباح؛
- أشغال فكر ريكاردو بالنمو السكاني أكثر من سميث حيث أعطاه دور كبير في نموذجه و بين أن زيادة السكان تؤدي إلى تناقص الغلة وهذا يؤدي إلى إزدحام السكان على الأرض الأقل خصوبة؛
- نظر ريكاردو إلى رأس المال كعامل أساسي لزيادة إنتاجية العمال على الأرض الواحدة، ولكن بمرور الوقت وزيادة تطبيق رأس المال على نفس الأرض سيسري تناقص الغلة على رأس المال أيضا؛
- فرق ريكاردو بين الأجر الطبيعي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الأجر الحقيقي وأجر السوق، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الاجر النقدي، فإن ارتفع أجر السوق عن الأجر الطبيعي تحسن مستوى معيشة الأفراد، وأدى ذلك إلى زيادة عدد السكان، ولكن مع زيادة عدد السكان ينخفض أجر السوق عن الأجر الطبيعي فتسوء أحوال العمال المعيشية ومن ثم ينخفض عدد السكان؛
- اهتم ريكاردو كما فعل سميث، بالقطاع الصناعي بإعتباره القطاع الذي يمكن أن يكون أكثر فعالية في نمو المجتمع من حيث كونه المصدر الأساسي لأرباح الطبقة الرأسمالية؛
- نادى ريكاردو بحرية التجارة الخارجية، لأن في ذلك تشجيعا للمجتمعات بإستغلال الموارد المتوفرة بها، وإمكانية تطبيق مبدأ التخصص و تقسيم العمل، مما يزيد من الناتج الكلي، وخاصة الإنتاج الصناعي فيؤدي ذلك إلى تحقيق النمو الاقتصادي؛
- نظر ريكاردو إلى السباق بين السكان و التقدم الفني (أو زيادة تطبيق رأس المال في الناتج)، بأنه سيكون في النهاية لصالح النمو السكاني، مما يؤدي إلى وصول المجتمع إلى حالة الركود.

[1] ساعو باية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

**ثالثا: روبرت مالتوس (1766-1834):**

اشتهر مالتوس من بين الكتاب الكلاسيكي بنظريته المعروفة عن السكان، حيث كان متشائما في ذلك، و اعتقد بأن السكان يزدادون بمتتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء و الثروة ينمو بمتتالية عددية، وهذا يؤدي إلى الضغط على الموارد بإستمرار الزيادة السكانية، إذا تركت بدون تحديد أو تدخل فيها[1].

و رغم ذلك فإن مالتوس قد جاء بآراء مهمة بخصوص عملية النمو يمكن أن نلخصها فيما يلي[2]:

- لقد رفض مالتوس قانون المنافذ لـ "جون باتيست ساي" و الذي يعتبر بأن كل عرض للسلع يخلق الطلب الضروري عليها، وهو ما يترتب عنه فكرة التوازن التلقائي بين الدخل و الاستثمار، كما يتساءل عن كيفية حدوث التوازن بين الإستهلاك و الإدخار، فإن افترضنا أن العمال يعيشون عند مستوى الكفاف (معنى الدخل يساوي الإستهلاك)، وبالمقابل الرأسماليون يوزعون دخلهم (الأرباح) بين الإدخار و الإستهلاك، فإن أقام هؤلاء بإستثمار جميع مدخراتهم، فإن التوازن يتحقق (الإدخار يساوي الإستهلاك)، أما إذا لم يتحقق هذا القيد فإن التوازن لن يحدث؛
- من الأفكار التي توصل إليها فكرة " الثنائية الاقتصادية"، قد قسم الاقتصاد إلى قطاعين القطاع الصناعي والزراعي، واعتبر أن ظاهرة التقدم تتحصر داخل القطاع الصناعي، و لذلك فهو يتميز بظاهرة تزايد الغلة، في حين أن القطاع الزراعي يسوده قانون تناقص الغلة وهو في حالة تشغيل كامل، وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد وصل إلى أقصاه في ظل الفن الإنتاجي السائد، وبالتالي تكون أن هناك فرص للإستثمار المربحة داخل القطاع الزراعي، وبالتالي فالضمان الوحيد للنمو الاقتصادي هو القطاع الصناعي لإحتوائه على فرص الاستثمار؛
- كما يحذر مالتوس في أفكاره من الإفراط في الإدخار، فهو لا ينكر الحاجة إليه لتمويل العملية الإستثمارية، وتحقيق النمو الاقتصادي، غير أنه يقترح فكرة "الميل الأمثل للإدخار" فهو يرى ضرورة تحديد مستوى معين من الإدخار، وبعد هذا المستوى فإن المزيد منه يعني تقليص الإنفاق الإستهلاكي، ومن ثمة الطلب الفعال، فتبين لمالتوس أن أي زيادة في الإدخارات عن مستواها المثل يجعل منها عبأ على النمو الاقتصادي إذا أنها سوف تنقص من الإستهلاك الكلي إلى درجة عدم تشجيع الإستثمار؛
- يرى مالتوس بأن النمو السكاني يزداد إلى غاية انخفاض مستوى المعيشة بشكل كبير كافي لمنع الإستمرارية في الزيادة السكانية، وأنه لا توجد أية ميولات تلقائية في النمو الاقتصادي، فالنمو الديمغرافي يشجع النمو الاقتصادي فقط عندما يصيب ذلك النمو في السكان زيادة الطلب الفعال، على أساس الزيادة في السكان

---

[1] فليح حسن خلف، **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، دار الكتاب العالمي وعلم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2006، ص 117.

[2] امنصوران سهيلة، **"الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور)، ص ص 130-131.

تؤدي إلى عرض العمل، منه انخفاض الأجور إلى مستوى الكفاف، وهو الأمر الذي سوف يشجع المنتجين على استثمار المزيد من أموالهم، وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي في الشكل التالي:

**الشكل رقم (05): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.**

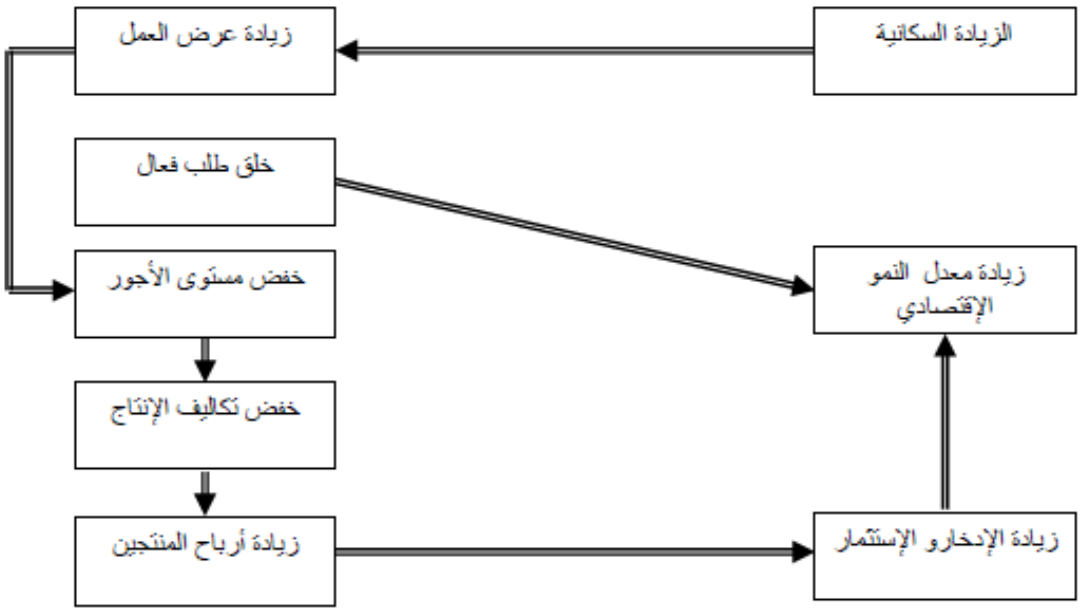


**المصدر**: سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، **"مقدمة في اقتصاد التنمية"**، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 63.

من خلال هذه الشكل يظهر بأن الزيادة في السكان يترتب عليها ارتفاع منحى عرض العمل، مما يعني خفض الأجور، وهكذا حتى يصل مستوى الأجر إلى حد الكفاف، وهذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزاً للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم وبذلك يزيد معدلات النمو الاقتصادي.

**رابعاً: خلاصة النظرية الكلاسيكية:**

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الآجل، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مايلي:

- يعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو جميعها؛
- إعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في: التقدم التكنولوجي، وكذا عملية تكوين رأس المال (الإستثمار)، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال. وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي؛

- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، وآثره على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة به، وارتفاع أسعار منتجاته وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي؛
- ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

**الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية[1]:**

- تجاهل الطبقة الوسطى، إذ تفترض النظرية الكلاسيكية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم ملاك الأراضي و العمال، وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛
- إهمال الكلاسيك لدور وأهمية التقدم التكنولوجي، والذي اعتبر بأنه مجرد تأجيل زمني لمفعول قانون العوائد المتناقصة وذلك بغرض الحفاظ على التوازن الضروري؛
- خطأ النظرة للأجور والأرباح، في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

**المطلب الثاني: النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي:**

كان كارل ماركس الاقتصادي الإشتراكي الوحيد الذي تنبأ بإنهيار الرأسمالية وقد اتفق مع آدم سميث ودافيد ريكاردو من حيث القواعد الفكرية، إلا أنه اختلف معهم في رؤيته للنمو الاقتصادي، فيؤكد على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج و الإضراب الإجتماعي.

وحسب ماركس فإن أسلوب الإنتاج ينقسم إلى قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج وأن المجتمعات مرت بمراحل متعاقبة عبر التاريخ وهي[2]:

- الشيوعية البدائية؛

---

[1] مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية – مصر، 1999، ص 73.

[2] إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو ، استراتجيات التنمية)**"، دار هومه للنشر والطبع والتوزيع، ط2، الجزائر، ص ص 68-67.

- العبودية؛
- الرأسمالية؛
- الإشتراكية.

إن الإشتراكية تأتي بعد زوال الرأسمالية، وهكذا تتحقق التنمية، إذ تصل البشرية إلى مجتمع لا صراع فيه ولا طبقات، ولا ملكية لوسائل الإنتاج يرى ماركس أن وسائل الإنتاج كانت بدائية في المجتمع الشيوعي فتوافقت مع علاقات الإنتاج السائدة آنذاك، ثم تطورت الوسائل وبالتالي حدث تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، هذا التناقض ولد صراعا بين قوى الإنتاج المتطورة وعلاقات الإنتاج في المجتمع الشيوعي، مما أدى بهذه الأخيرة بالتطور لتوافق قوى الإنتاج، وبعد زمن، وبما أن وسائل الإنتاج في تطور مستمر، فإنه يحدث خلل مرة أخرى بين علاقات الإنتاج الأقل تطورا، وقوة الإنتاج المتطورة مما يستدعي تطور الإنتاج العبودية.

وهكذا إلى أن نشأت الرأسمالية ولكن وبسبب استغلال الرأسمالي للعمال عن طريق فائض القيمة الذي يأخذه الرأسمالي والذي هو من إنتاج العامل، يحدث صراع بين الطبقتين ينتهي بزوال الرأسمالية، وبالتالي نشأت الإشتراكية وينتهي معد الخلاف بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج.

وعليه يمكن القول بأن النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي أقيمت على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الإجتماعية التي على العالم منذ بدايته، فلقد تعاقبت على البشرية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض، وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة[1].

أما في تقييم البعض لأراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثابتة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي لم يتحقق وذلك لسببين، فالأول يتمثل في أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في هذه الأخيرة يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية مما يترك معدل الربح دون تغيير، والثاني أن ماركس أعطى أهمية للتقدم التكنولوجي، والذي من شأنه رفع الإنتاجية، وتخفيض تكلفة السلع، وفي هذا الإطار اختلف ماركس مع الكلاسيك، إذ اعتبر بأن التقدم التكنولوجي الحاصل في القطاع الصناعي سيجلب تحسينات تقنية في القطاع الزراعي، وهو ما سوف يكون سببا في ارتفاع إنتاجه، وبذلك فهو يرفض فكرة القطاع الزراعي التقليدي الذي يعوق التقدم الاقتصادي.

[1] رابح حمدي باشا، **"أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، (عمل غير منشور)، ص 10.

ففي هذا الصدد نظر ماركس إلى التطور التقني على أساس أنه عامل مهم في زيادة الإنتاجية، غير أنه غير كافي لدفع عملية النمو الاقتصادي[1].

**المطلب الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.**

سنتعرض في هذا المطلب إلى النظرية الكينزية بإعتبارها شكلت منعطفا حاسما في الفكر الاقتصادي، خاصة بعد الأزمة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929، ثم يليه كل من هارود دومار، وروبرت صولو.

**أولا: جون مينارد كينز:**

نلخص أهم ما جاء به التحليل الكينزي في مسألة النمو الاقتصادي فيما يلي:

- اهتم كينز بالاقتصاد الكلي بينما اهتم الآخرون بالإقتصاد الجزئي؛
- تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو، وعرف الطلب الفعال على أنه "الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الإستهلاك والتراكم"؛
- أوجد علاقة بين زيادة الإستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة مصطلح "المضاعف" والذي بين فيه آثر الإستثمار، فالزيادة في الإنفاق على الإستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للإستهلاك كما يلي[2]:

**حيث: Mpc**: الميل الحدي للإستهلاك. **Mps**: الميل الحدي للإدخار.

- أكد كينز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق تدخل الدولة مخالفا بذلك الفكر الكلاسيكي، وهذا التدخل حسب رأيه مهم وضروري للإقتراب من التشغيل الكامل، لأنه لا يمكن أن يحدث تلقائيا عكس ما تصوره الكلاسيك.

وفي الأخير يمكن القول بأن أراء كينز شاعت في جميع الأقطار الغربية، وخاصة في الأوساط الأكاديمية، وكانت بمثابة الثورة في الفكر الاقتصادي، ودخلت حيز التنفيذ في السياسة الاقتصادية لهذه الأقطار (بدرجات متفاوتة)، واتسع نطاق استخدامها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

**ثانياً: هارود– دومار:**

يعتبر نموذج هارود–دومار توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (التاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن

[1] Dominique Guellec, Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance, Edition La Couverture, 4 eme Edition, Paris, 2001, P 28.

[2] إمنصوران سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

للإستثمار دور رئيسي في عملية النمو، و وفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج الوطني الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولتحقيق الزيادة فيه (أي الناتج الوطني) لا بد من زيادة الإستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

ويستند هذا النموذج على جملة من الإفتراضات أهمها:

- ابتداءا هناك توازن الإستخدام الكامل؛
- الإقتصاد مغلق؛
- أن الميل المتوسط للإدخار يساوي الميل الحدي للإدخار؛
- أن الميل الحدي للإدخار يبقى ثابت؛
- وأن معدل رأس المال الناتج ( K/Y ) يبقى ثابتا؛
- أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

ويمكن توضيح هذه الإفتراضات كالتالي:

- **S=SY**: دالة الإدخار.

حيث: S= متوسط الإدخار.....(1)

- **K=Ky**: وتدل هذه العلاقة على مخزون رأس المال – الدخل

حيث: K= هو معامل رأس المال الحدي.....(2)

- **dk = In = kdy**.....(3)

حيث: **In=** الإستثمار الصافي، ويفترض:

**S = In = dk**

بالتعويض (1) و (2) و (3) نجد:

**S = Sy = Kdy = dk = I**

فإن: **Sy = Kdy** .....(4)

وبقسمة طرفي المعادلة (4) على y ثم على k، فإننا نتحصل على المعادلة النهائية لنموذج هارود–دومار:

**معدل النمو الفعلي:** $\frac{S}{Y} = \frac{S}{K}$ .....(**5**)

ويمكن إعادة صياغة المعادلة (5) بالشكل التالي:

معدل النمو الفعلي: **g = s /k**

**حيث: g**: تمثل معدل الناتج أو معدل النمو الفعلي

**S**: تمثل معدل الإدخار

**K**: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج

أي: معدل النمو الناتج يساوي معدل الإدخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال[1].

فالمعادلة رقم 5 تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود–دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل النمو الـ GNP (dy/y) يكون محدودا بارتباط بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/ الناتج (k)[2].

**معدل النمو المضمون:**

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الإستثمارات بصفة مستمرة، والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف، ومبدأ المعجل(s) نسبة الإدخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و(c) المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الإعتبار المساواة أو التوازن بين الإستثمار والإدخار نتحصل على:

$$Sy_0 = c\,(y_1 - y_0) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: $c(y_1 - y_0)$: يمثل الإستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.

$Sy_0$: الإدخار المحقق.

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$g_w = (y_1 - y_0)/y_0 = s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون بمعدل النمو المرغوب فيه، والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الإستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، حيث المعامل s يمثل السلوك الإستهلاكي، و c مثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] ميشال تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والطبع، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 127.

**معدل النمو الطبيعي:**

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل النمو القوة العاملة (n)، ومعدل النمو الإنتاجية العاملة (a)، ويرمز له بـ($g_n$)، وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي $g_n$ يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w = s/c$ ومعدل النمو الطبيعي $g_n$، مادام أن المعاملات الثلاث: c,a,n خارجية ومستقلة، فإن المساواة بين $g_n$ و $g_w$ هي مفاجئة، هذا يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

فإذا كان: $g = g_n < g_w$ انكماش متتالي، فإن $g < g_w$

وشرط التوازن في هذا النموذج يكون: $g = g_w = g_n$

وخلاصة القول أن نموذج هارود–دومار يعتمد على [1]:

- معامل رأس مال ثابت؛
- معامل نمو للسكان ثابت.

أي يفترض غياب التقدم التقني في إنتاجية الجهاز الرأسمالي، واستقرار حركة السكان وبالتالي فإن $g_w = g_n$ معدل النمو المضمون يساوي المعدل النمو الطبيعي للسكان، وهو ما أطلق عليه بالعصر الذهبي، ولتحقيق العصر الذهبي يجب إذن تكثيف فعالية رأس المال من جهة وتنقيص من النمو الديمغرافي من جهة أخرى.

**ثالثا: صولو (1956):**

نموذج النمو لصولو هو نموذج قاعدي لتحليل النمو الاقتصادي في الآجل الطويل، ويعبر هذا الأخير عن حالة الاقتصاد المغلق حيث أن الإنتاج يساوي الدخل، والإستثمار يساوي الإدخار مع معدل الإدخار متغير خارجي[2].

ويتكون هذا النموذج من متغيرات داخلية متمثلة في الإنتاج الحقيقي (y)، الاستثمار(I)، الإستهلاك (C)، مخزون رأس المال(K)، أما المتغيرات الخارجية فتتمثل في التشغيل الكامل ( N)، ومؤثر فعالية مردودية العمل (A).

وقد تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، ونتيجة لإسهام المفاهيم والتحاليل المدرجة في هذا السياق، فإن النموذج ولد تحركا على مر الزمن للتوازن الاقتصادي، فتتابع التوازنات المؤهلة لمسار النمو هي إذن أكثر إستقرار، وهذا ما يعني أن النظام يخصص ميكانيزمات تسمح بالرجوع التلقائي للتوازن، ولأسباب كيفية يتراجع على اثرها الاقتصاد.

---

[1] أحمد هني، "**دروس في تحليل الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 100.

[2] Isabelle Codoret Et Autres, Econométrie Appliquée (Méthodes, Application, Corrigés), Edition De Boeck Université, 1éme Edition, Bruxelles, 2004, p 69.

من أجل ذلك صولو ترك فرضية ثبات تقنيات الإنتاج، وأن هارود حافظ وألح على أن قدرات كل من الادخار والإستثمار في أية لحظة تتوقف، كذلك وجد حل لمشكلة تنسيق الأعوان والتشغيل الكامل لعنصر الإنتاج[1].

انطلاق من هذه النتائج برهن صولو أن كل اقتصاد يتميز بدالة إنتاج نيوكلاسيكية وبالتشغيل الكامل للموارد البشرية، ويؤول نحو حالة ثابتة بمعنى حالة كل المتغيرات ترتفع بنفس الوتيرة، وعليه يتغير عدد السكان.

ويمكن عرض نموذج صولو من خلال المعادلات التالية[2]:

$$\mathbf{Kt - k_{t-1} = st \cdot qt - dk_{t-1} \ldots\ldots\ldots (1)}$$

حيث: K: يمثل رأس المال، D: معدل استبدال رأس المال، وهو يمثل حصة ثابتة من رأس المال،

S: معدل الإدخار، Q: الإنتاج، T: الزمن.

تدل المعادلة (1) على تراكم رأس المال (معدل الإدخار) مرتبط بنمط تعويض التجهيزات وبالميل للإستثمار (علما أن الإستثمار يساوي الإدخار فرضا).

$$\mathbf{Q_t = A_e k^u_{t-1} \cdot L_t^{1-u} \ldots\ldots\ldots (1)}$$

حيث: **L**: يمثل العمل.

**A**: يمثل التطور التقني.

هذه الدالة هي نوع كوب دوغلاس $1 - u < 1u < 1$، يعني ذلك أن الإنتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الإنتاج تنخفض، لأن كمية هذه العوامل هي أسضا منخفضة.

**St: ثابتة** .....(3)

أي أن الإدخار عبارة عن نسبة ثابتة.

وانطلاق من العلاقة (1) و(2) و(3) لدينا:

$$\mathbf{(k_t - k_{t-1})/k_{t-1} = S \cdot A_t K^{u-1}{}_{t-1} L^{1-2}{}_{t-d}} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

معدل رأس المال $\mathbf{[k = (k_t - k_{t-1})/k_{t-1}]}$ يكون مستقرا إذا كان: $\mathbf{[A_t k^{u-1}{}_{t-1} L^{1-u}{}_t]}$ تمثل قيمة ثابتة، وذلك يستوجب أن يكون معدل النمو $\mathbf{[a-(u-1)-K(1-u)]}$ لهذه القيمة معدوما كالتالي $\mathbf{K = n+a/(1-u)}$

[1] عز الدين مخلوف، **"دراسة قياسة لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور)، ص 14.

[2] Frédéric teulon, Croissance, crises et dévloppement, collection major, édition PUF, 6$^{éme}$ édition, France, 2001, p 114.

ففي الآجل الطويل معدل نمو رأس المال يساوي nمعدل نمو السكان مضافا إليه التطور التقني (a).

من خلال ماسبق نلاحظ أن النموذج خلص إلى أن معدل نمو رأس المال الذي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في اقتصاد ما يساوي معدل النمو السكاني مضافا إليه آثر التطور التقني، ومن ثمة لا يستطيع أي بلد التخلص من حالة الركود الاقتصادي إلا هن طريق التطور التقني.

ومن بين الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج إهماله لمدى تأثير الإستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل، كذلك افتراض الإقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع.

**المطلب الرابع: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.**

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الآجل أدى إلى عدم قبولها، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفري، وفيما يلي سوف نتطرق إلى كل من: جوزيف شومبيتر، روستو، وعرض شامل للنظرية الداخلية للنمو الاقتصادي.

**أولا: جوزيف شومبيتر:**

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها.

يظهر الفرق بين شومبيتر وممن سبقوه من خلال دالة الإنتاج، حيث يعطي أهمية بالغة للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره من أهم عناصر النمو ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يلي : $\mathbf{Y = f\,(L.R.K.T)}$

حيث: $Y$: يمثل الإنتاج، $L$: العمل، $R$: الموارد الطبيعية، $K$: رأس المال، $T$: التنظيم والفن الإنتاجي.

وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:

**أ. المنظم:**

يعتبر المنظم المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في نظرية شومبيتر، وهو ليس الإداري العادي وليس بالضرورة صاحب رأس المال، فالمنظم هو الذي يقدم شيئا جديدا، فهو لا يقدم المال للنشاط الإنتاجي الذي يقوم به، إنما يقوم بتوجيهه وإستغلاله.

المنظم هو الشخص الذي يقوم على إدخال طرق وأساليب جديدة لمزج عناصر الإنتاج والتوليف بينها، كما أن المنظم قد يكون المخترع لسلعة ما، أو طريقة إنتاج ما، فالمنظم يحفز بشيء أكثر من الرغبة العادية في رفع مستوى الدخل، بحيث يقوم بنشاطه الإستثماري في ظل اقتصاد بالغ الديناميكية[1].

**ب. الإبتكارات:**

تلعب الإبتكارات دورا بارزا في نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي، وتأخذ هذه الإبتكارات شكل تقدم فني أو اكتشاف موارد جديدة، ولقد عدد شومبيتر هذه الإبتكارات عددا من الأشكال هي[2]:

- إدخال أو اختراع سلعة جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة؛
- استخدام وسيلة جديدة في الإنتاج، بمعنى استخدام طريقة جديدة لن تختبر بعد في الصناعة....؛
- إضافة أسواق جديدة؛
- اكتشاف موارد جديدة من المواد الخام أو المواد نصف المصنعة؛
- إحداث تنظيم جديد في الصناعة.

**ج. الإستثمار– الإدخار:**

تخلف معالجة شومبيتر للإستثمار– الإدخار عن معالجة الاقتصاديين الكلاسيكك، ففي النظام الكلاسيكي كان قرار الإستثمار وقرار الإدخار يتم عن طريق طبقة واحدة هي الطبقة الرأسمالية، وبالتالي فإن المصدر الرئيسي للإستثمار هو الإدخار الذي يأتي من الأرباح فقط، بينما في نظام شومبيتر نجده يعرف الإدخار بأنه إستهلاك في المستقبل أو إستثمار، ومن ثم فإن الطبقة العاملة شأنها شأن الطبقة الرأسمالية تقوم بالإدخار، وأخذ شومبيتر من الكلاسيكيين المجددين (النيوكلاسيك) عامل سعر الفائدة، وأوضح أنه مع ارتفاع سعر الفائدة، فإن الجزء المدخر من الدخل (الأجور والأرباح) سيرتفع، هذا بالإضافة إلى أنه كلما يرتفع الدخل يرتفع تبعا لذلك الإدخار.

وفي تحليله للإستثمار قسم شومبيتر الإستثمار إلى نوعين:

- الإستثمار التلقائي، ويعتمد أساسا على المشروعات الخاصة بالإبتكارات التي يقوم بها المنظمون، ويتم تمويل هذه الإستثمارات عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي؛

[1] محمد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية"**، دار الجامعات المصرية، ط2، الاسكندرية – مصر، 1977، ص 81.

[2] فايز ابراهيم الحبيب، **"نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"** عمادة شؤون المكتبات للنشر، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض – السعودية، 1985 ص 46.

- الإستثمار المحفز، ويعتمد مباشرة على الأرباح حيث مع إرتفاع الأرباح يرتفع الإستثمار المحفز، ولكن هنا أدخل شومبيتر سعر الفائدة، حيث يوضح أن الإستثمار المحفز يرتفع بإرتفاع الأرباح، وينخفض بإرتفاع سعر الفائدة؛

وفي تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي يفترض أيضا أن يتسم الاقتصاد بما يلي:

- العمل في ظل المنافسة؛
- هناك حالة من الركود وسكان المجتمع في حالة ثبات؛
- لا يوجد استثمار صافي؛
- الاقتصاد في حالة عمالة كاملة؛
- هناك فرص استثمارية يمكن استغلالها بواسطة المنظمين مما يؤدي إلى ازدهار هذا المجتمع؛
- وتتم العملية كما يصورها شومبيتر إذ يقوم المنظمون باقتناص الفرص الربحة للإستثمار، والتي تمويلها عن طريق الإقتراض من المصارف، ولهذا يكسرون حلقة التدفق الدائري للحياة الاقتصادية.

**ثانيا: والت روستو[1]:**

وتتمثل نظرية روستو في مراحل النمو محاولة لوضع بديل للنظرية الماركسية خاصة بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، وقد حاول روستو تصنيف المجتمع من الناحية الاقتصادية إلى 05 فئات، وسوف نتعرض لهذه المراحل بإختصار.

**أ. المجتمع التقليدي:**

يستند المجتمع التقليدي على وظائف إنتاجية محدودة، ويعمل أغلب سكانه في الزراعة والحرف الأولية، ويصل متوسط الدخل الفردي إلى درجة تقترب من الكفاف، ويتعذر الإدخار.

**ب. الشروط المؤهلة للإنطلاق:**

يرى روستو أنه لا بد من مرور بعض الوقت لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الإستفادة من ثمرات العلم الحديثة، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية، ويتم في هذه المرحلة ترجمة الإكتشافات العلمية إلى وسائل ووظائف إنتاجية في الصناعة والزراعة.

**ج. مرحلة الإنطلاق:**

الإنطلاق هو الفترة التي تتلو زوال العقبات التي تتعرض سبيل النمو المستمر، وفي هذه المرحلة يتم التغلب على معوقات النمو، ويصبح التقدم الأمر الطبيعي للمجتمع، كما تصبح الفائدو المركبة مظهرا ثابتا في حياته، وتظهر في هذه المرحلة جماعة تعتبر قضية التحديث الاقتصادي قضسة جديدة.

---

[1] مريم أحمد مصطفى، "**التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص ص 29-32.

وتبلغ معدلات الإستثمار والإدخار في هذه المرحلة من 5% إلى 10%، وتوسع صناعات جديدة، وتدر أرباحا كبيرة وتتزايد فرص العمل والخدمات، ويشمل النموالقطاع الزراعي الذي ينتشر فيه الأساليب الحديثة.

**د. مرحلة النضج:**

ويعرف روستو هذه المرحلة بأنها المرحلة التي يظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلة الإنطلاقية، ففي هذه المرحلة ينمو الإنتاج بصورة أسرع من زيادة السكان، كما يحتل البلد اقتصاديا جديدا في الاقتصاد العالمي، ويتجه المجتمع نحو التصدير إلى الخارج، بالإضافة إلى انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي، وبروز دور طبقة الإختصاصين في عملية اتخاذ القرار.

**هـ. مرحلة الإستهلاك الوفير:**

وهي المرحلة التي تتجه فيها القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الإستهلاكية، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى كال، بحيث أصبح كثير من الناس قادرين على إستهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن....، ويتغير تركيب القوى العاملة ليست فقط من حيث زيادة السكان وإنما ارتفاع نسبة الوظفين، بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من المجددين في القطاع الاقتصادي الخاص أو في الحكومة أو كلاهما، ويقوم بتعبئة المدخرات وتحمل المخاطرة.

رغم أهمية الدراسة التي تقوم بها روستو إلا أنها انتقدت بشدة من طرف بعض الاقتصاديين، وأهم هذه الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعتمد روستو في تحليله على العوامل الإجتماعية، ويعتبرها المحدد الأساسي للعوامل الإقتصادية، لكنه لا يبين ولا يبرهن عن كيفية التغيير الذي يحدث في العوامل الإجتماعية والسياسية، ومن الذي يقوم بتغيير هذه العوامل؛
- إن مرحلة النضج هي مرحلة غامضة، وأن خصائص بقية المراحل غير كاملة بل تبدو بسيطة جدا، بإعتماده على مؤشرات كمية، وبالتالي لم يوضح الفرق بين المراحل.

**ثالثا: النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي:**

منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) للنمو.

ومن أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد نموذج paul Romer في سنة 1986، ونموذج R.Lucus في سنة 1988.

ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال نت الانخفاض، (أو معامل رأس المال الناتج من الإرتفاع)، إن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج، وبين المستوى الأول لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج

النيوكلاسيكي، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الإنخفاض، وقد يتم اختبار نموذج الإنحدار البسيط لتقدير المعادلة الآتية[1]:

$$g_i = a+b\ (pcy)$$

حيث أن: **g**: معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد لعدد من السنوات، **Pcy**: يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الإلتقاء الذي يفترضه النموذج النيوكلاسيكي (أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية)، إلا ان الدراسات أثبتت عكس ذلك حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، مما يشير إلى حالة عدم الإلتقاء والتباعد (أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من نعدلات نمو البلدان الفقيرة)، ويتعزز موقف النظرية الجديدة للنمو بوجود التطور التقني بحيث يمنع انخفاض إنتاجية رأس المال الحدية، مما ينتج عنه اختلاف حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

كما تفترض النظرية أيضا بأن معدل الإدخار ومعدل الإستثمار، ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا، وكل العوامل التي تؤثر على الإنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم، ومثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك إلتقاء غير مشروط ولتحسين الإنتاجية أكدت النظرية على ضرورة[2]:

- تبني المزيد من الإبتكارات؛
- القيام بإستثمار أكبر في الرأسمال البشري وفي تطوير ونشر المعلومات العلمية والتكنولوجية.

ولتفعيل دور هذين العاملين بكفاءة عالية من الضروري إنشاء وتعزيز مؤسسات (حكومية وخاصة) تحفز المخترعين والمبتركين، وتعظم نشاطاتهم في مراكز البحث والتطوير والإتصالات، وتعظم الوفرات الخارجية الإيجابية لهذه المراكز، ونتاجاتها التطبيقية في مجالات الإنتاج والتبادل، وبما يكفل الميزة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية.

وهكذا تضمنت نظرية النمو الاقتصادي الداخلي النقاط الرئيسية الآتية:

- لا يمكن اعتبار التقدم التكنولوجي محددا خارج نموذج النمو؛
- إن السياسات الحكومية الملائمة يمكن لها أن تزيد باستمرار معدل النمو الاقتصادي، خاصة إذا قامت هذه السياسات إلى رفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد الإختراعات والإبتكارات؛
- إن تحقيق مستويات أعلى للإستثمار البشري (في التعليم والتدريب) تصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد؛
- إن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الإختراع والإبتكار، وعلى عدد الكوادر المتخصصة في مراكز البحث والتطوير؛

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 398.

- إن حماية حقوق الملكية الفكرية تقدم الحافز (بالأمان والدعم) لنشاطات البحث والتطوير ومما سبق، يمكن القول بأن العامل المتبقي الذي يجسد الفرق بين التغيير الكمي في الإنتاج والتغيير الكمي في مدخلات الإنتاج، يعتمد على دور كل من التعليم والتدريب والبحث والتطوير محاور أساسية لنظرية النمو الداخلي.

**خلاصة:**

من أجل تدعيم ومواصلة السير في إنعاش الإقتصاد، لا بد من ضمان تحقيق نمو إقتصادي مستديم يأخذ في طياته التنمية الإقتصادية ، كما أن النمو الإقتصادي مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، إلى جانب تحقيق الإستقرار الذي يسمح بالانتقال بإقتصادنا من إقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد فقط إلى اقتصاد متنوع وبذلك يكون تحقيق النمو المتوازن وإنعاش الإقتصاد.

# الفصل الثاني

**تمهيد:**

لقد كان للسجل الاقتصادي في عقدي الستينات والسبعينات يدعوا إلى الافتخار في تحقيق التنمية عن طريق الاستثمارات في التنمية الصناعية، وفي البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وذلك لمواجهة التخلف والتبعية.

ولكن مع منتصف عقد الثمانينات بدأ يظهر التراجع الاقتصادي، خاصة مع الصدمة البترولية 1986، فعقبت خلال تلك المرحلة فترة طويلة من الفساد الاقتصادي، فشكلت سنة 1986 نقطة انعطاف في الاقتصاد الجزائري، والتنمية الاقتصادية ومن خلال هذا التزمت الدولة الجزائرية بإجراء إصلاحات هيكلية وسياسات التصحيح، وذلك بهدف استعادة النمو الاقتصادي والنهوض بالإنعاش الاقتصادي، إلا أن النتائج كانت سلبية.

ومن خلال هذا سنعالج الموضوع كما يلي:

- **المبحث الأول:** سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** إختلال نمو الاقتصاد الجزائري.
- **المبحث الثالث:** الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

## المبحث الأول: سياسة الإنعاش الإقتصادي.

إن دراسة هذا البحث تقوم بإجراء تحديد مدى نجاح سياسة الانعاش الاقتصادي في تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة.

### المطلب الأول: دوافع وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي.

هناك عدة أمور أدت إلى تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي التي سنحاول معرفتها من خلال دراستنا لها والتي تتمثل فيما يلي:

#### أولا: دوافع تطبيق الإنعاش الإقتصادي:

سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع أو الأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتدخل الحاصل بينهما.

#### أ. ضعف معدل النمو الإقتصادي:[1]

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1987-1994) 0,5 % وهو ما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال(1993-2000) .

**الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و تطور نصيب الفرد منه خلال الفترة 1993-2000.**

| المؤشرات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج" | 1165 | 1487,4 | 2004,9 | 2565 | 2762 | 2830 | 3248 | 40,99 |
| الناتج المحلي الإجمالي " مليار دولار" | 49,9 | 42,4 | 42 | 46,9 | 48,2 | 48,19 | 48,8 | 54,4 |
| نسبة النمو الناتج الحقيقي % | 2,1- | 0,7- | 3.9 | 4,3 | 1,1 | 5,1 | 3,2 | 2,4 |
| نصيب الفرد من الناتج "دولار" | 1856 | 1542 | 1498 | 1643 | 1658 | 1633 | 1630 | 1789 |

**source :** ministére des finances, les indicateurs de l'économie algerienne. Twww.finance-algeria.org. le :15-04-2010.

[1] أ. نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة "2000– 2010**"، مجلة اقتصادية وإدارية، ، ديسمبر 2012 ، العدد 2، ص 244.

من خلال إطلاعنا على مؤشرات الجدول رقم (01) يمكننا أن نميز بين ثلاث فترات:

- **الفترة الأولى( 1993–1994)**: أهم ما ميزها تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة -1,4 % وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992. كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى إذ انتقل من سنة 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994، بنسبة انخفاض قدرها 16,91%؛
- **الفترة الثانية (1995–1998)**: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي هدف أساسا إلى إعادة التوازن للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة و مرتفعة بالتوازي مع تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، و تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي. إن أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطها إلى 3,6+ %، و تعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها أعلى معدل له سنة 1986، إذ وصل إلى5,1 % إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة 5,1 % حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي؛
- **الفترة الثالثة (1999–2000)**: أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققةعرفت تراجعا إذا ما قورنت بالفترة السابقة إذ قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2,8 %، وهو ما مثل انخفاضا بـ 0,8 % عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، و ذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ وصل متوسط سعر برميل النفط الجزائري إلى 28,5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 و هو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991، و لتوضيح أسباب ضعف معدلات النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة لدينا الجدول التالي الذي يبين التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة:

**الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة 1999-2000 (الوحدة %).**

| القطاعات | 1999 | 2000 | متوسط معدل النمو |
|---|---|---|---|
| محروقات | 6,2 | 4,9 | 5,55 |
| فلاحة | 2,7 | -5,0 | -1,15 |
| صناعة | -6,03 | 2,89 | -1,57 |
| أشغال عمومية | 1,4 | 5,1 | 3,25 |
| خدمات | 2,23 | 2 | 2,11 |
| معدل نمو إجمالي | 3,2 | 2,4 | 2,8 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.

يبين لنا الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يعد القطاع الوحيد الذي حقق نسبة نمو فاقت 5 %كمتوسط خلال نفس الفترة ويعزى ذلك على إرتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة كما أن قطاعي الأشغال العمومية والخدمات حتى و إن سجلا معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي 3,25 % و 2,11 %، إلا أن ذلك لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي، أما قطاعي الفلاحة والصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرتا بـ -1,15 % و -1,57 % على التوالي ويعود ذلك إلى:

- ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة؛
- الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (03): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية للفترة 1995-1999 ( الوحدة %).**

| السنوات | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الورشية | 46,3 | 41 | 38,5 | 44,4 | 43,5 |
| المجموع خارج قطاع المحروقات | 46,6 | 41,4 | 38,8 | 44,6 | 43,6 |
| المجموع العام | 48,4 | 43,8 | 42,2 | 47,7 | 47,4 |

**المصدر**: أحمين شفير، **"الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، (عمل غير منشور)، ص 200.

مما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد و الطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي و من ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي و التي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

**ب. إرتفاع معدل البطالة:**

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر و أعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار إقتصادية و إجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية. كما هو مبين في الجدول الموالي:

**جدول رقم (04): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1985-2000 ( الوحدة %).**

| السنوات | 1985 | 1987 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 9,7 | 21,4 | 18,1 | 19,7 | 20,3 | 21,3 | 23,1 |

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 24,4 | 28,3 | 28,1 | 28,3 | 28,6 | 29,3 | 29,8 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

يظهر من الجدول أعلاه ان:

- إرتفاع نسبة البطالة تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع المعدل من 9,7 % سنة 1985 إلى 21,4 % سنة 1987 أي بزيادة قدرها 11,7 نقطة مئوية ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18,1 %، و إبتداء من سنة 1990 شهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29,8 % سنة 2000. كل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و توقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986. كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة 1985-1989 لم يتعد 75000 منصب شغل كمتوسط سنوي خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة 1980-1984[1]؛
- إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994- 1998 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءت تسريح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة" 1994- 1996 " 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات و صناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من

[1] أحمين شفير،مرجع سبق ذكره، ص 207.

أجل إنشاء مؤسسات متوسطة و صغيرة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل، فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24,4 % سنة 1994 إلى 29,8 % سنة 2000، أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

**ثانياً: ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي:**

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها، وعلى هذا الأساس اخترنا دراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ضمن نطاق زمني يبلغ 7 سنوات أي خلال الفترة " 1998-2004" باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف إعداد و تنفيذ هذه السياسة.

**الجدول رقم (05): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1998-2004 (الوحدة: مليار دولار أمريكي).**

| | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري "دولار أمريكي" | 12,9 | 17,8 | 28,5 | 24,3 | 25,2 | 28,9 | 38,6 |
| الصادرات | 10,1 | 12,3 | 21,7 | 19,1 | 18,7 | 24,5 | 32,1 |
| الواردات | 8,6 | 9,0 | 9,3 | 9,5 | 12,0 | 13,3 | 17,9 |
| رصيد الميزان التجاري | 1,5 | 3,3 | 12,4 | 9,6 | 6,7 | 11,2 | 14,2 |
| رصيد ميزان المدفوعات | 1,7- | 2,4- | 7,6 | 6,2 | 3,6 | 7,5 | 9,1 |
| إحتياطي الصرف | 6,8 | 4,4 | 11,9 | 18,0 | 23,1 | 32,9 | 43,1 |
| إحتياطي الصرف "أشهر واردات" | 7,5 | 4,6 | 12,2 | 18,1 | 19,1 | 24,3 | 28,8 |
| الديون الخارجية | 30,6 | 28,3 | 25,2 | 22,5 | 22,6 | 23,2 | 21,4 |
| نسبة الدين الخارجي من الناتج (%) | 63,9 | 58,0 | 46,4 | 41,1 | 40,5 | 34,9 | 26 |
| معدل التضخم (%) | 5,7 | 2,6 | 0,3 | 4,2 | 1,4 | 2,6 | 3,6 |
| سعر الصرف | 58,7 | 66,5 | 75,5 | 77,2 | 79,9 | 77,4 | 72,6 |

**المصدر**:البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر.

- يشير الجدول أعلاه إلى تحسن ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بنسبة 120 % بين سنتي "1998-2000" ثم واصل ارتفاعه رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي "2001-

2002" ليصل إلى متوسط سعر قدره 38,62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاع بنسبة 34 % عن السعر المسجل خلال سنة 2000؛

- إن تحسن أسعار المحروقات قد أثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا من سنة لأخرى إذ إنتقل من 1,5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14,21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004 و هو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 847,33 % يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيلة الصادرات التي تتشكل في معظمها من صادرات المحروقات إذ انتقلت من 10,1 مليار دولار امريكي سنة 1998 إلى 32,16 مليار أمريكي سنة 2004؛
- إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت ان تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17,95 مليار دولار أمريكي سنة 2004، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي من جهة، و ارتفاع سعر صرف الأورو من جهة أخرى بإعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الإتحاد الأوربي؛
- إن هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات، إذ إنتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنتي 1998 و 1999 قدر بـ 1,7 مليار دولار و 2,4 مليار دولار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض ابتداء من سنة 2000 بقيمة 7,6 مليار دولار أمريكي، ثم استمرت حالة الفائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9,1 مليار دولار امريكي، وهو ما أثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 : 43,1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، وبلغت نسبة الزيادة التي سجلها احتياطي الصرف خلال الفترة " 1998- 2004" 533,8 % الأمر الذي عزز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر تجاه الخارج، كما أن حجم المديونية الخارجية ما فتئ ينخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، وهو ما انعكس إيجابا على حجم المديونية الخارجية التي انخفض حجمها من 30,6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21,4 مليار دولار أمريكي سنة 2004 أي من: 58 % من PIB سنة 1999 إلى 26 % من PIB سنة 2004[1]؛
- إن متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة " 2000- 2004 " بلغ 2,42 % وهو معدل منخفض إذا ما قورن بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (5,0 %) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات و رغم زيادة النفقات

[1] أ. نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 251.

العامة بنسبة معتبرة و التي ارتفعت من 961,7 مليار دج سنة 1999 إلى 1752,5 مليار دج سنة 2003، كما ساهم الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 2000 في تدعيم النتائج المتحصل عليها على مستوى المؤشرات الكلية الخارجية حيث تراوح سعر الصرف ما بين 72,6 دج و 79,7 دج مقابل الدولار الأمريكي الواحد خلال الفترة "2000- 2004 "؛

مما سبق يتضح لنا جليا أن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في:

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000، بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية، مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي؛
- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة "2000-2004".

**المطلب الثاني: مضمون سياسة الانعاش الاقتصادي و أهدافها.**

تتضمن سياسة الانعاش الاقتصاد بتطبيق برامج تنموية متعددة الأجال تشمل قطاعات مختلفة، كذلك أهداف متنوعة.

**أولاً: مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي:**

تتضمن هذه السياسة ما يلي:

**أ. مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004".**

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج و جه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين و كل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول رقم(06): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ( الوحدة: مليار دج ).**

| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | المجموع % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال كبرى و هياكل قاعدية | 100,7 | 70,2 | 37,6 | 2,0 | 210,5 | % 40,1 |
| تنمية محلية و بشرية | 71,8 | 72,8 | 53,1 | 6,5 | 204,2 | % 38,8 |
| دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري | 10,6 | 20,3 | 22,5 | 12,0 | 65,4 | % 12,4 |
| دعم الإصلاحات | 30,0 | 15,0 | – | – | 45,0 | %8,6 |
| المجمـــــوع | 205,4 | 185,9 | 113,9 | 20, | 525,0 | %100 |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

- أن **قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية** قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة " من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة " وبالتالي تقليص نسبة البطالة، و سيساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار، وبالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية و الأجنبية [1]؛
- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة **لقطاع التنمية المحلية و البشرية** 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع؛
- أما **قطاع الفلاحة و الصيد البحري** فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية " PNDA " وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش

[1] أ.نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 253.

الإقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر؛

- فيما يخص المبلغ المخصص **لدعم الاصلاحات** فيقدر بـ 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة؛
- أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39,12 %، 35,4 %، 21,76 من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها إنعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

**ب. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي " 2005-2009 ".**

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ( الوحدة: مليار دينار جزائري.**

| البرنامج | المبالغ المخصصة للبرنامج | %من إجمالي البرنامج |
|---|---|---|
| **1 – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**<br>_ السكن<br>_ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني<br>_ البرامج البلدية للتنمية<br>_ تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية<br>_ تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز<br>_ باقي القطاعات | **1908,5**<br>555<br>399,5<br>200<br>250<br>192,5<br>311,5 | **% 45.5** |
| **2– برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**<br>_ قطاع الأشغال العمومية و النقل<br>_ قطاع المياه<br>_ قطاع التهيئة العمرانية | **1703,1**<br>1300<br>393<br>10,15 | **% 40,5** |
| **3– برنامج دعم التنمية الاقتصادية:**<br>_ الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري<br>_ الصناعة و ترقية الإستثمار<br>_ السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف | **337,2**<br>312<br>18<br>7,2 | **% 8** |
| **4– برنامج تطوير الخدمة العمومية:**<br>_ العدالة و الداخلية<br>_ المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية<br>_ البريد و التكنولوجيات الحديثة للإتصال | **203,9**<br>99<br>88,6<br>16,3 | **% 4,8** |
| **5– برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال** | **50** | **% 1,2** |

**المصدر**: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، موقع www.cg.gov.dz/psre (2007/06/21) .

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- **قطاع التنمية المحلية و البشرية**: استفاد من برنامج خاص يصل 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,5 % من إجمالي البرنامج التكميلي؛

- **قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 1703,1 مليار دج، أي 40,5 % من إجمالي البرنامج؛
- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري:** استفادت من 337,2 مليار دج، وهو ما يمثل 8 % من إجمالي البرنامج؛
- **القطاع الإداري الحكومي:** استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية تصل قيمته 203,9 مليار دج ، ما يعادل نسبة 4,8 % من البرنامج التكميلي؛
- **قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال:** استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2 % من البرنامج التكميلي.

**ج. مضمون البرنامج الخماسي "2010– 2014":**

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

**الجدول رقم (08): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010–2014 (الوحدة: مليار دينار جزائري).**

| البرنامج | المبالغ المخصصة للبرنامج | % |
|---|---|---|
| **1– برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:** | **9903** | **% 45.42** |
| _ **السكن** | 3700 | |
| _ **التربية، التعليم العالي، التكوين المهني** | 1898 | |
| _ **الصحة** | 619 | |
| _ **تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية** | 1800 | |
| _ **باقي القطاعات** | 1886 | |
| **2– برنامج تطوير الهياكل القاعدية:** | **8400** | **% 38,52** |
| _ **قطاع الأشغال العمومية و النقل** | 5900 | |
| _ **قطاع المياه** | 2000 | |
| _ **قطاع التهيئة العمرانية** | 500 | |
| **3– برنامج دعم التنمية الاقتصادية:** | **3500** | **% 16,05** |
| _ **الفلاحة و التنمية الريفية** | 1000 | |
| _ **دعم القطاع الصناعي العمومي** | 2000 | |
| _ **دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل** | 500 | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي "2010-2014".

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- **قطاع التنمية المحلية و البشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45,42 % من إجمالي البرنامج؛
- **قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج؛
- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري و التشغيل:** استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16,05 % من إجمالي البرنامج.

عموما ما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.

**المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن سياسة الإنعاش على النمو الإقتصادي والبطالة.**

يتم تحديد الأثار المترتبة من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع النمو الاقتصادي والخفض من معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان.

**أولاً: أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي.**

إن سياسة الانعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي.

إن القطاعات المحتمل تؤثرها إيجابيا بهذه السياسة تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي[1].

يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة وهو ما سنبينه فيما يلي:

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 256.

**الجدول رقم(09): التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2010. الوحدة: (%).**

| القطاع | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 | 2012 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1-المحروقات: | | | | | | | | |
| -نسبة المساهمة في الناتج | 39,19 | 32,51 | 37,85 | 45,59 | 45,06 | 34,69 | 32,87 | 38,25 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع | 4,9 | 3,7 | 3,3 | 2,5- | 2,3- | 2,6- | 3,4- | 0,15 |
| 2-الخدمات: | | | | | | | | |
| -نسبة المساهمة في الناتج | 30,73 | 33,54 | 30,97 | 27,90 | 29,16 | 35,35 | 37,07 | 32,10 |
| -معدل النمو الحقيقي للخدمات غ حكومية | 3,1 | 5,3 | 7,7 | 6,5 | 7,8 | 6,9 | 6,4 | 6,24 |
| -معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية | 2.0 | 3,0 | 4,0 | 3,1 | 8,4 | 6,0 | 4,2 | 4,38 |
| 3- البناء والأشغال العمومي | | | | | | | | |
| -نسبة المساهمة في الناتج | 8,12 | 9,02 | 8,29 | 8,0 | 8,62 | 10,43 | 9,33 | 8,83 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع | 5,1 | 8,2 | 8,0 | 11,6 | 9,8 | 6,6 | 8,2 | 8,21 |
| 4- الفلاحة: | | | | | | | | |
| -نسبة المساهمة في الناتج | 8,39 | 9,18 | 9,44 | 7,53 | 6,55 | 8,42 | 8,97 | 8,35 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع | 5,0 | 1,3- | 3,1 | 4,9 | 5,3- | 6,0 | 7,2 | 1,37 |
| 5- الصناعة: | | | | | | | | |
| -نسبة المساهة في الناتج | 7,07 | 7,41 | 6,16 | 5,27 | 4,68 | 4,96 | 4,5 | 5,72 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي | 1,3- | 1,0- | 1,3- | 2,2- | 1,9 | 2,5- | 1,6 | 0,68 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص | 5,3 | 6,6 | 2,5 | 2,1 | - | - | - | 4,12 |
| 6- ضرتئب ورسوم على الواردات: | | | | | | | | |
| -نسبة المساهمةفي الناتج | 6,49 | 8,31 | 16,7 | 5,77 | 5,89 | 6,13 | 7,14 | 8,06 |
| -معدل النمو الحقيقي للقطاع | 0,9 | 16,7 | 10,2 | 2,7 | 7,7 | 5,8 | 17,3 | 8,75 |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | 2,4 | 4,7 | 5,2 | 2,0 | 2,4 | 3,6 | 3,3 | 3,37 |

**المصدر**: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2005- 2010.

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:

- **قطاع المحروقات**: قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـ 38,25 %، مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني، والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه، حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال الفترة "2006-2012" إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة "2000-2004" التي سجلت معدلات نمو متزايدة، نتيجة تحسن أداء قطاع

المحروقات، مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي ،يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات، بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية؛

- **قطاع الخدمات:** يعد ثاني قطاع مؤشر في معدل النمو الاقتصادي، باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 32,10 %،كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع، باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة؛
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع، حيث سجل نسبة نمو بلغت 8,21 % كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8,83 % في نفس الفترة؛
- **قطاع الفلاحة:** إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصاد، يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات، حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج 8,35 %، في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت بـ -5,3 %، بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنتي 2010 و 2012 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 6,0 % و 7,2 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال السنتين؛
- **قطاع الصناعة:** إن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد، يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي، وفي الجزائر يعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية، خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي بـــ 0,68 %، خلال الفترة "2000-2012"، بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4,12 % كمتوسط في الفترة "2000-2006"، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.

وكخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنعاش على معدل النمو الاقتصادي، تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي يمكن ذكرها فيما يلي:

- التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، تتحدد بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات؛
- إن التحسن المسجل في أداء قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، ليس له تأثير مهم على معدل النمو الاقتصادي، بسبب نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا التحسن ظرفي وغير مستدام، لأن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري؛
- عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي- نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي- بسبب الإختلالات المالية والهيكلية، التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مما أدى إلى تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي، خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش حيث ارتفعت واردات الجزائر من السلع من 9,17 مليار دولار سنة 2000، إلى 38,88 مليار دولار سنة 2010، ما يمثل زيادة قدرها 323,99 في نفس الفترة.

**الجدول رقم (10): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010 الوحدة: مليار دولار أمريكي.**

| السنوات | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 9,17 | 12,00 | 18,30 | 20,68 | 37,99 | 38,88 |
| معدل النمو % | / | 30,86 | 52,50 | 13,00 | 83,70 | 2,43 |

**المصدر**: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر "2005-2010".

**ثانياً: أثر سياسة الإنعاش الإقتصادي على البطالة:**

إن تحديد أثر سياسة الإنعاش على البطالة، يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة ،خلال فترة تنفيذ هذه السياسة، وهو ما يبينه الجدول الموالي مع العلم أننا سنعتمد معدلين للبطالة هما:

- **معدل البطالة الرسمي**: وهو المعدل المعلن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والمعتمد من قبل صندوق النقد الدولي؛
- **معدل البطالة المصحح**: الذي قمنا بحسابه كما يلي:

إن حسابنا هذا المعدل يهدف إلى إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن البطالين مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال الغير رسميين بالإضافة الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، وفي نظرنا فإن هذه الفئة يجب أن تضم إلى فئة العاطلين عن العمل مادام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرح به[1].

**الجدول رقم (11): تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة "2000-2010" الوحدة: مليون نسمة.**

| السنوات | 2000 | 2002 | 2004 | 2006 | 2008 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1- القوى العاملة:** | 4,977 | 5,462 | 5,981 | 6,517 | 7,002 | 9,736 |
| **-قطاع الفلاحة:** | 1,185 | 1,438 | 1,617 | 1,780 | 1,841 | 1,136 |
| **معدل النمو (%)** | - | 8,28 | 3,32 | 10,08 | 3,42 | -38,29 |
| **-قطاع البناء والأشغال العمومية:** | 0,781 | 0,860 | 0,980 | 1,160 | 1,371 | 1,886 |
| **معدل النمو (%):** | - | 7,09 | 8,04 | 18,36 | 18,18 | 56,37 |
| **-قطاع الصناعة** | 0,497 | 0,504 | 0,523 | 0,525 | 0,530 | 1,337 |
| **معدل النمو (%):** | - | 0,39 | 2,54 | 0,38 | 0,95 | 26,152 |
| **-قطاع الخدمات"إدارة، تجارة، خدمات أخرى"** | 2,514 | 2,660 | 2,861 | 3,052 | 3,260 | 5,377 |
| **معدل النمو (%):** | - | 17,43 | 3,69 | 6,67 | 6,81 | 53,89 |
| **2- العاملين الغير منتظمين** | 1,263 | 1,455 | 2,070 | 2,485 | 2,579 | - |
| **معدل النمو (%)** | - | 4,07 | 34,67 | 20,04 | 3,78 | - |
| **3- العاطلين عن العمل** | 2,610 | 2,388 | 1,729 | 1,265 | 1,220 | 1,076 |
| **معدل البطالة الرسمي (%):** | 29,5 | 25,7 | 17,7 | 12,3 | 11,3 | 10 |
| **معدل البطالة المصحح(%):** | 43,76 | 41,30 | 38,84 | 36,52 | 35,17 | - |
| **المجموع "القوى النشيطة"** | 8,850 | 9,305 | 9,780 | 10,267 | 10,801 | 10,812 |

**المصدر**: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر "2005-2010".

يبين الجدول أعلاه أن انخفاض في معدل البطالة في الفترة "2000-2011"، إلا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض بـ: 8,59 نقطة مئوية في الفترة "2000-2008"، بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 19 نقطة مئوية في الفترة "2000-2011"، إن هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين، يعزى إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة، والزيادة المسجلة في حجم

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 262.

فئة العاملين الغير منتظمين من جهة أخرى، مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطاليين، بينما المعدل المصحح يحسب هذه الفئة ضمن فئة البطالين، كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 61,95 % في الفترة "2000-2010" ،مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية:

- **قطاع الخدمات**:سجلت عمالة هذا القطاع معدل نمو متوسط يقدر بـ 17,69 % في فترة الدراسة، إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2,514 مليون عامل سنة 2000 إلى 5,377 مليون عامل سنة 2010، أي بنسبة زيادة إجمالية قدرها 113,88 % خلال نفس الفترة، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات، نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات؛
- **القطاع الفلاحي**: بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع -63,2 % في الفترة "2000-2010" ،حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1,185 مليون عامل سنة 2000 إلى 1,136 مليون عامل سنة 2008، إلا أن السنة الموالية شهدت إنخفاض حاد في عدد عمال القطاع بنسبة 38,29 %، يمكن تفسير هذه التقلبات بكون فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة، بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة، كما سجل إنتقام هام للعمالة نحو باقي القطاعات لا سيما الخدمات ،نتيجة تدني ظروف العمل مقارنة مع باقي القطاعات؛
- **قطاع البناء والأشغال العمومية**: يعد قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0,781 مليون عامل سنة 2000، إلى 1,886 مليون عامل سنة 2010، أي نسبة زيادة قدرها: 141,48 % وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره: 17,84 %، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع، وبالتالي فإن الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة؛
- **قطاع الصناعة**: سجل قطاع الصناعة نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة "2000-2008" ،إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 0,497 مليون عامل سنة 2000 إلى 0,530 مليون عامل سنة 2008، أي بنسبة زيادة قدرها: 6,63 % وبمتوسط معدل نمو قدره: 1,06 %، إلا أن سنة 2010 سجلت تزايدا معتبرا في عدد عمال قطاع بنسبة فاقت 152 % مقارنة بنسبة 2008، وهو ارتفاع مبالغ فيه يمكن تفسيره بتغير طرق حساب معدلات البطالة والتشغيل خلال سنة 2010 حيث يلاحظ عدم التصريح بفئة العمال الغير منتظمين وفي نفس الوقت إرتفاع مبالغ فئه عمال كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

**الجدول رقم (12): تطور معدلات البطالة خلال الفترة "2000-2013"**

| السنوات | النسبة % |
|---|---|
| **2000** | **29,77** |
| **2001** | **27,3** |
| **2002** | **25,9** |
| **2003** | **23,7** |
| **2004** | **17,7** |
| **2005** | **15,3** |
| **2006** | **12,3** |
| **2007** | **13,8** |
| **2008** | **11,8** |
| **2009** | **10,2** |
| **2010** | **12,3** |
| **2011** | **9,9** |
| **2012** | **9,7** |
| **2013** | **9,3** |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء: معلومات حول التشغيل ولبطالة في الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا مدى أهمية البرامج التنموية "2001-2014" في تقليص مستويات البطالة

**المطلب الرابع: وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي و الشروط العامة لتطبيقها.**

لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي هناك وسائل وشروط لبد منها والتي تتمثل في:

**أولاً: وسائل سياسة الانعاش[1]:**

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

**أ. سياسة الانعاش بواسطة الطلب:** تطبق عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للافراد ( منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة.....)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، و بالتالي تحفيزا للطلب. وبما انها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع،

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية ( مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا، التي تزيد مع زيادة الدخل و تنخفض بانخفاضه)؛

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي و الاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع و الخدمات؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة ( لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش و توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الافراد، و من ثم حفز الاستهلاك و تحريك عجلة الاقتصاد و إنعاشه.

**ب. سياسة الانعاش بواسطة العرض:** (التي تهدف عموما إلى جعل انتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة ( غير المباشر) يكون في الغالب بواسطو وسيلتين رئيسيتين، هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص؛
- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات، أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجية الجديدة...إلخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي إلى " وفرات خارجية" هامة لصالح المؤسسات.

ويمكن التعبير عن كلتا السياستين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

ويعتقد البعض أن سياسة الميزانية (السياسة المالية)، بصفة عامة تعد أكثر فعالية في البلدان النامية، مقارنة بوسائل السياسة الاقتصادية الأخرى، و لاسيما السياسة النقدية. ذلك أن عدم وجود سوق رأس مالي (رؤوس أموال) حقيقة في هذه البلدان يجعل من السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن اتصال أدوات سياسة الميزانية بأمور الحياة اليومية للشعوب النامية يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق (العام و الخاص) و الاستثمار، و بالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد و إنعاشه. فتغير معدل ضريبة ما، مثلا، يكون له تأثير سريع و واضح على الميول الاستهلاكية للمجتمع، في حين أن هذا التأثير لا يبدو كذلك في حالة تغيير سعر الفائدة (في إطار السياسة النقدية) [1].

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2006، ص 325.

**ثانياً: الشروط العامة لتطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي و فعاليتها:**

بالنسبة للكترويين، و لكي تكون سياسة الانعاش الاقتصادي فعالة، لا بد من توفر بعض الشروط العامة و الأساسية، لا سيما ما يلي:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب؛
- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الانعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاسترداد ضعيفا؛
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاسترداد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري؛
- يجب أن لا تتبع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي)[1].

و يمكن اختصار كل ذلك بالقول أن سياسة الانعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي PIB، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامنPIB، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، و تبعا لذلك، يصح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى بفجوة **أوكن** [2].

لكن بعيدا عن الجدل القائم على المستوى النظري بين التيارات الكنزية والتيارات النيوكلاسيكية أو النيوليبيرالية بشأن مدى فعالية سياسة الميزانية بصفة عامة وسياسة الانعاش بصفة خاصة، أو حلول مدى فعالية السياسة النقدية كبديل لسياسة الميزانية، فإن النقاش الدائر حاليا، على المستوى السياسي خاصة بالنسبة للحكومات، يتعلق أساسا بمسألة تمويل الإنعاش، أي بعجز الميزانية الناتج عن تطبيق هذه السياسة، ومستواه، وتداعياته الحاضرة والمستقبلية. وعليه، فإن الإشكال المطروح الآن على المستوى العملي لا يتعلق فقط بالتساؤل حول مدى فعالية سياسة الانعاش، وإنما أيضا حول القدرة على مواجهة كلفتها المستقبلية خاصة، أي الدين العمومي والمتراكم وأثاره على النشاط الاقتصادي و على المالية العمومية، وحتى على مستقبل الأجيال القادمة.

وهناك العديد من الدراسات (المتعلقة أساسا بالبلدان المصنعة) التي تبين أن استعمال سياسة ميزانياتية توسعية لا تسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود، خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة، إذ أن الزيادة في عجز الميزانية يمكن

[1] J. Brémond, Mieux comprendre l'économie, édition Liris, Paris, 1991, P 232 .

[2] عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 37.

أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاصين، وهو ما يلغي أثر الزيادة في النفقات العمومية (أو تخفيض الضرائب) على الطلب الإجمالي. وبالمقابل، فإن تخفيض عجز الميزانية من شأنه أن يسرع النمو إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة بصفة كبيرة[1].

[1] محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 150.

## المبحث الثاني: اختلال نمو الإقتصاد الجزائري.

لقد عرفت مرحلة الثمانينات تطورا يشوبه تناقض من حيث الهيكل والسياسات الإقتصادية، ويعود هذا التطور إلى عوامل داخلية وخارجية في آن واحد، وفعلا فقد أدى النقص الكبير للإقتصاد إلى خضوعه لتقلبات إيرادات التصدير، ولذلك فإن نمو الوفرة المالية الخارجية في سنة 1980، ونضوبها في سنة 1986 كان لها إلى حد كبير تأثير في تحديد التطورات الإقتصادية والسياسات المنتهجة.

### المطلب الأول: تطور نظام التخطيط في الجزائر.

أدى اختيار الجزائر منهج النظام الإقتصادي الإشتراكي في تنمية اقتصادها إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الإقتصادية، وكان أول مخطط أقرته هو المخطط الثلاثي 1967_1969، ثم المخطط الرباعي الأول 1974_1977، ثم يليه المخطط الخماسي الأول 1980_1984، وآخر مخطط تبنته الجزائر هو المخطط الخماسي الثاني 1985_1989.

فمرحلة (1967_1989) عرفت بتطبيق الجزائر إستراتيجية النمو غير المتوازن، حيث اعتمدت على قطاع الصناعة كمحرك لباقي القطاعات الأخرى، كما عرفت هذه المرحلة أيضا بقلة الإستثمارات الموجهة نحو القطاع من جهة وتلبية حاجيات المجتمع من جهة أخرى، حيث تطلب ذلك الإستراد من الخارج، بالإضافة إلى اختيار قطاع المحروقات كقطاع رائد للتنمية، والإعتماد على عائداته لتمويل نمو القطاعات الأخرى، وإحداث برامج معتبرة للإستثمارات العمومية، أما مرحلة ( 1980-1989) عرفت توجها جديدا للإستثمارات نحو نموذج النمو المتوازن، واتخاذ قرارات هامة منها:

- إعادة هيكلة الإستثمارات؛
- إعادة هيكلة عضوية للمؤسسات العمومية؛
- إعادة هيكلة مالية للمؤسسات العمومية.

لقد أدت سياسة التخطيط إلى نتائج سلبية ليست بسبب التوجيه الأيدولوجي بل لهفوات التطبيق، ضف إلى ذلك الإختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة ويمكن تصنيف هذه الإختلالات إلى ثلاثة هي:

**أولا: الخلل التوازني في تسيير التنمية:**

اعتمد سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحسابي قواعد التسيير الاجتماعي، أما المرحلة الثانية من 1980 إلى سنة 1989 فارتكز على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الانتاجي.

**ثانياً: الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية:**

لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب، حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97 %، وتعبر هذه السياسة على عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الانتاج الوطني، أما

فيما يخص الواردات فإستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80 % من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

**ثالثاً: الخلل التوازني في استراتيجيات التنمية في مجال الموارد الوطنية:**

سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية، وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص وإعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام، حيث كانت تشكل المؤسسات العمومية الاقتصادية في إطار عملية التنمية الوسيلة المفضلة لإنتاج المواد والخدمات وتراكم رأس المال، وتعمل هذه المؤسسة في خدمة الأمة والتنمية وفق الدور والمهام المنوط بها[1].

وفضلا عن هذه الإختلالات (إختلالات التسيير)، شهدت الجزائر عدة أحداث سلبية أثرت على اقتصادها، وأدت إلى تراجع مستويات القطاعات المختلفة والمرافق المرتبطة بها.

**المطلب الثاني: اختلال هيكلي في العلاقات بين الإنتاج الوطني والإستهلاك الوطني.**

عن هذه الظاهرة التي سبغت الإقتصاد الوطني والتي يتسع مداها وتنمو قاعدتها لدرجة تدعو للقلق بدأت تظهر ملامحها منذ عام 1986 (الصدمة البترولية) حيث انخفض سعر البرميل من 28 دولار إلى 15 دولار، وكنتيجة لذلك ارتفعت خدمة الدين الخارجي من 35% عام 1985 إلى 54% عام 1986، وبالنظر إلى حجم الواردات فإن هذه الأخيرة ارتفعت لتصل إلى 8 مليار دولار، وهو ما يعادل الأرباح المتأتية من من صادرات النفط والغاز التي تمثل 98% من مصادر العملة الصعبة في الجزائر[2].

وقد انعكست أزمة 1985-1986 على مستوى النمو في الجزائر، فبينما كان معدل النمو يتراوح بين 4 و 5% مع بداية الثمانينات أصبح هذا المعدل سلبيا (- 1%) عام 1987، و (-2%) عام 1988، كما شهد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا وتصاعديا تمثل في 2مليار دولار في عام 1992[3].

كما سجلت مداخيل الصادرات من المحروقات انخفاضا تدريجيا من 39% عام1986 إلى 31% 1987 إلى 42% عام 1988 مقارنة بعام 1985[4].

وكان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات الذي ضعف عن تغطية المستحقات للخارج عن الواردات وخدمات الدين من 1,27 مليار دولار في 1985 إلى 6,6 مليار دولار عام 1993، لتمويل هذا العجز استوجب اللجوء

---

[1] المادة 3 من قانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق ل12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، (تشريع الإصلاحات الاقتصادية، مديرية الجرائد الرسمية، أفريل 1990)، ص 11.

[2] توفيق المدني، **"المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي"**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، دار لبنان للنشر والطباعة، ط1، بيروت – لبنان، 2004، ص70.

[3] نفس المرجع السابق، ص70.

[4] Ahmed benbitour . l'experience algeriennede développment 1962-1991. (Leçon pour l'avenir). Edition technique de l'entreprise. ISPG édition 1992 . P27 .

السنوي المتكرر إلى الإقتراض الخارجي القصير المدى وأدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد التي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار.

**الجدول رقم (13): تكوين الديون الخارجية فيما بعد 1984.** **الوحدة: (ملايين الدولارات)**

| القروض السنوات | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قروض تجارية | 5,9 | 7,0 | 7,6 | 9,7 | 9,3 | 10,1 |
| قررض مالية | 3,9 | 4,2 | 5,8 | 6,5 | 6,1 | 5,4 |

**Source :** ahmed heni, la dette, collection savoir économique, ENAG édition, alger, 1992, p66.

ومن خلال الجدول نلاحظ كيفية تطور القروض المالية والتجارية بنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، وبالتالي أصبحت الديون الجزائرية متكونة أكثر من قروض تمول التموين اليومي للاقتصاد، وهي قروض تجارية قصيرة الأمد، ومرتفعة الفائدة، الأمر الذي زاد في حدة الإستحقاقات المختلفة في التسديد وفي مبلغ الخدمة السنوية للديون، وإذا أضفنا تزامن انخفاض أسعار البترول يتضح أن الوضع الذي كان ولابد أن يتأزم، ولكن لإذا كانت في أول الأمر القروض المقدمة للجزائر تمول الاستثمارات بدأت شيئا فشيأ تتحول إلى قروض تمول تشغيل الاقتصاد الأمر الذي أدى إلى أزمة المدفوعات في سنة 1986، وتقلص حجم الاستثمارات وقد انجز عنها انخفاض في عدد الوحدات الانتاجية وتقلص حجمها ومنه انخفاض الانتاج.

وبالمقابل زيادة معدل السكان بـ 3,4 % سنة 1980، ويعتبر من أكبر المعدلات في العالم، مما نتج عنه اختلال هيكلي بين المؤشرين الاثنين، الإنتاج والاستهلاك الوطنيين.

فبالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية وانطلاقا من معدلات نموها يتبين بأن الاقتصاد الجزائري ومنذ منتصف العشرية "1980-1990" وبالتحديد منذ سنة 1986 يعيش فترة انكماش مستمرة، حيث أن معدلاتها كانت معظمها سلبية.

فمن جهة نجد معدلات نمو الناتج المحلي الخام ظهرت سالبة منذ سنة 1986 لغاية سنة 1993، في المقابل فإن الإستهلاك الوطني شهد خلال نفس الفترة عجزا مستمرا بالنسبة لنفس السنوات على التوالي.

والجدول التالي يبين حقيقة الواقع الاقتصادي للجزائر انطلاقا من بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الإجمالي، الناتج المحلي الخام، الناتج الوطني الخام لكل فرد، والاستهلاك لكل فرد لسنوات 1984-1993.

**جدول رقم (14): تطور معدلات نمو بعض المؤشرات للاقتصاد الجزائري ما بين "1984-1993"**

**(بالنسبة المئوية)**

| المؤشرات / السنة | 1984 | 1985 | 1986 | 1988 | 1990 | 1993 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الإجمالي | 5,6 | 5,6 | 0,2- | 1,9- | 1,3- | 1,9- |
| الناتج المحلي الخام | 4,9 | 8,6 | 7,2- | 5,1- | 7,4- | 5- |
| الناتج الوطني لكل فرد | 1,9 | 2,4 | 3,5- | 5,8- | 3,8- | 3,5- |
| الاستهلاك لكل فرد | 2,0 | 2,1 | 2,4- | 9,8- | 4,9- | 6,2- |

**المصدر**: عمار عماري، "**الاقتصاد الجزائري الماضي القريب واستشراف المستقبل**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2000، العدد 14، ص197.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشرات الاقتصاد الجزائري كانت موجبة خلال السنتين 1984-1985 على التوالي، ولكن منذ سنة 1986 تظهر المؤشرات كلها بقيم ستدالبة دليل على أن الاقتصاد في حالة ركود بعد الأزمة البترولية سنة 1986.

أما المؤشر الثاني للتنمية السالبة للإقتصاد الجزائري فيتجلى في عجز الميزانية، وتقهقر الإستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الخام، والزياد في معدلات التضخم، من جهة أولى فإن عجز الميزانية يمثل 9% من الناتج المحل الخام سنة 1984، و 11,8% سنة 1986، و15,9% سنة 1993، بالمقابل فإن مؤشر الإستثمار الإجمالي من الناتج المحلي الخام شهد انخفاضا مستمرا، فقد انتقل من 35,1% سنة 1984، إلى 29% سنة 1991 و 27,6% سنة 1993 ، من جهة ثانية فإن معدل التضخم الذي وصل من جهته إلى 8,2% سنة 1984 انتقل إلى 16,6% سنة 1990، 31,8% سنة 1992[1].

إلى جانب هذا فإن انكماش الإقتصاد الوطني وجد انعكاسه في الجهاز الإنتاجي خاصة في قطاعيه الصناعي والحرفي، وهذا كنتيجة لضعف استعمال الطاقات الإنتاجية، انخفاض معدل النمو الصناعي، تقلص حجم الإستثمارات، الديون المتصاعدة على هذه الأنشطة لدى الخزينة، وكذلك ضعف التحكم في القطاع العمومي.

من جهة أخرى فإنه من أجل الوقوف على الإختلالات في الهيكل الإنتاجي فإنه من أجل الوقوف على الإختلالات في الهيكل الإنتاجي فإنه من الضروري الكشف عن الطاقات الإنتاجية ومدى استعمالها بالتحديد في الصناعات الأساسية، تجدر الإشارة إلى أن المؤشر العام لإستعمال الطاقة الإنتاجية سجل انخفاضا قدر ب2 نقطة خلال سبعة سنوات في مسيرة الإقتصاد الوطني من سنة 1984 إلى 1991، و الجدول الموالي يبين استخدام الطاقة الإنتاجية في فروع القطاع القطاع الصناعي.

[1] عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص197.

**الجدول رقم (15): تطور إستعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1984-1991 (بالنسبة المئوية).**

| الفروع | 1984 | 1987 | 1989 | 1991 |
|---|---|---|---|---|
| المؤشر العام | 69,5 | 66,2 | 59,2 | 56,1 |
| المحاجر | 66,6 | 74,2 | 69,8 | 65,2 |
| الصناعات الميكانيكية والكهربائية | 70,0 | 68,8 | 54,7 | 52,2 |
| صناعة مواد البناء | 62,2 | 66,4 | 62,8 | 61,2 |
| الصناعات الكيميائية والبلاستيكية | 58,2 | 47,4 | 47,9 | 41,6 |
| الصناعات الغذائية | 80,9 | 80,6 | 72,0 | 73,1 |
| الصناعات النسيجية | 67,4 | 57,9 | 54,9 | 50,6 |
| صناعة الجلود والأحذية | 83,3 | 70,7 | 59,6 | 48,4 |
| صناعة الخشب والورق | 43,5 | 33,7 | 32,0 | 32,2 |

**المصدر**: عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص198.

لعل أول ملاحظة يمكن ملاحظتها هي أن مختلف الصناعات التي أنجزت في الإقتصاد الوطني لم تعرف الإستخدام الكامل على الإطلاق، ففي سنة 1984 فإن معدل الإستخدام لم يبلغ سوى 69,5% ، فقد انخف أكثر من ذلك بحيث لم يتعد نسبة 56,1% من استخدامها الكامل، مما انعكس على معدل نمو القطاع الصناعي والذي سجل انخفاضا مستمرا، وذلك انطلاقا من سنة 1984، حيث وصل هذا المعدل إلى 4,5% لينخفض فيما بعد إلى (-0,7%) ثم (-4,1%) وأخيرا (-1,3%) وذلك في سنوات 1987 ،1988 ،1993 على التوالي.

**المطلب الثالث: إختلال هيكلي بين العرض والطلب.**

عرف الإقتصاد الوطني خلال الثمانينات اختلالا هيكليا لبين العرض والطلب الإجماليين، وفيما يخص العرض سجلت عوامل تشير إلى مرحلة التقهقر مثل إعادة توجيه نمط النمو، وتدني مستوى الإستثمار، وظروف تكيف المؤسسات مع إعادة الهيكلة وكذا تقليص الواردات.

أما فيما يخص الطلب فيعود نمو الدخل الإسمي الذي يعرف تفاوتا مقارنة بمعطيات الإقتصاد الحقيقي على الإفراط في الطلب الإجمالي بالنسبة إلى العرض، وكذا إلى انعدام التوازن بين الموارد والإستخدامات.

وعلى الصعيدين النقدي والمالي يتجلى هذا الإختلال من خلال آليات تمويل الإستثمار التي تخضع لإقتصاد الإستدانة، وقد ساهمت ضخامة الإيرادات النفطية خلال السنوات الأولى لهذه العشرية في إخفاء جانب هام من هذا الإختلال، وأدى كل من التسديد الصافي للديون الخارجية والحذر الملحوظ على مستوى الميزانية إلى عجز داخلي وخارجي، كما نلاحظ أن تأثر الميزان التجاري بسعر البرميل يعود إلى مكانة المحروقات في الصادرات، والحصة النسبية في إيرادات الخزينة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم (16): الميزان الجبائي والنقدي (بالنسبة المئوية).**

| | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|
| ايرادات الخزينة /الناتج الداخلي الخام | 36.8 | 30,6 | 28,4 | 26,7 |
| الجباية النفطية | 15,9 | 7,1 | 6,3 | 6,9 |
| نفقات الخزينة /الناتج الداخلي الخام | 46,4 | 42,3 | 35,6 | 39,4 |
| النفقات الجارية | 18,2 | 21,1 | 20,1 | 21,8 |
| الاستثمار العمومي | 15,3 | 13,8 | 11,7 | 12,4 |
| القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية | 7,8 | 5,8 | 4,9 | 5,9 |
| مصاريف أخرى | 5,1 | 1,6 | 1,1– | 0,7– |
| رصيد الخزينة /الناتج الداخلي الخام | 9,6 | 11,7 | 7,2 | 12,7 |
| $M_2$ /الناتج الداخلي الخام | 76 | 75 | 7,9 | 84 |
| تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك IPC | 10,5 | 12,3 | 7,5 | 5,9 |

**المصدر**: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الدورة العامة 12، نوفمبر 1998، ص11.

ومن خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- يبدو بوضوح تأثر إيرادات الخزينة بتغيرات سعر البرميل، حيث انخفضت نسبة الجباية النفطية من 16% سنة 1985 إلى 7% فقط في السنة الموالية، مما أدى إلى انخفاض شبه مماثل لنسبة إيرادات الخزينةp
- النفقات فقد عرفت هي الأخرى تقلصا إلا أنه بنسبة أقل مقارنة بالإيرادات حيث انخفضت النفقات ب7 نقاط والإيرادات ب4 نقاط فقط.

كما أن انخفاظ الإيرادات إنعكس بنسبة متفاوتة في حين انخفضت نفقات الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام بأربعة نقاط خلال المرحلة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 1986، أما النفقات الجارية فقد سجلت ارتفاعا غير منتظر قدر ب 3 نقاط، هذا ويلاحظ أيضا أن حصة الإستثمار العمومي قد تقلصت بمقدار نقطتين ونصف (2,5)،حيث مست عملية التقشف الإستثمار والقروض المقدمة للمؤسسات العمومية مما يوحي ببداية تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات.

أما الخزينة فعرفت عجزا تفاقم بشكل ملحوظ رغم انسحاب الدولة بما يعادل نقطتين من الناتج الداخلي الخام (PIB).

إن تغير سيولة الإقتصاد المقدر انطلاقا من النسبة بين الكتلة النقدية بالمعنى الواسع والناتج الداخلي الخام، سجل تأخرا قدره سنة واحدة بالنسبة لتطور رصيد الخزينة، كما يمكن أن نلاحظ ارتفاع معدل السيولة من جراء تحويل عجز الميزانية إلى نقد مما أدى إلى ارتفاع تضخم الأسعار رغم نظام الأسعار المحددة إداريا المعمول به آنذاك، ويبدو أن حالة الإفراط في السيولة التي يشهدها الإقتصاد لم تنجم عن تدخل الدولة في تمويل الإستثمار مثلما لاحظناه آنفا، وإنما عن النفقات الجارية التي تصرفها الدولة بغية منها في الحفاظ على التوازن الإجتماعي الذي أصبح غير مستقر.

بالإضافة فقد عرف الميزان التجاري هو الآخر تطور يتسم بمعدل نمو سلبي خاصة بعد سنة 1986، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (17): تطور الميزان التجاري وحاجات التمويل خلال الفترة الممتدة ما بين 1985 و1990 (مقدرة بملايين الدولارات).**

| المؤشرات السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1990 |
|---|---|---|---|---|---|
| الميزان التجاري | 1308- | 2230- | 141 | 1081- | 1421+ |
| خدمة المديونية ومنها أصولها | 5041 | 5185 | 5481 | 7530 | 9501 |
| الإلتزامات المالية | 3504 | 3585 | 3846 | 5506 | 7351 |
| التعبئات المالية | 3179 | 6090 | 9625 | 8800 | 8429 |

**المصدر**: مجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي – الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره، ص13.

وقد سجل الميزان التجاري عجزا معتبرا سنة 1986 مقداره 2,2 مليار دولار نتيجة انخفاض سعر البترول، لا سيما وأنه في السنة التي سبقتها سجل الميزان التجاري فائضا يزيد عن المليار، علما أن العجز استمر خلال السنوات الموالية بنفس الحدة، إذا ما استثنينا سنة 1987 التي سجل فيها الميزان التجاري فائضا طفيفا نتج عن تقليص كبير للواردات بغية الحد من تدهور ميزان المدفوعات وقد ألحق التقليص ضررا بالغا بجهاز الإنتاج.

وارتفعت خدمة المديونية من 5,041 مليون دولار سنة 1985 إلى 9,500 مليون دولار سنة 1990 وقد تضاعفت قيمة التسديدات، وقد تضاعفت قيمة التسديدات الخاصة بالديون الأصلية بين بداية المرحلة ونهايتها، حيث ارتفعت قيمتها من 3,504 مليون دولار إلى 7,351 مليون دولار.[1]

وإذا أضفنا هذه المبالغ إلى نتائج الميزان التجاري ندرك لماذا عمدت الجزائر إلى تعبئة قروض بمبالغ متزايدة علما أن هذه القروض عرفت ارتفاعا كبيرا ابتداءا من سنة 1987، بسبب ارتفاع خدمة المديونية والزيادة النسبية التي سجلتها الواردات.

لقد أخذت أصول الديون ترتفع بسرعة حيث انتقلت من 18,400 مليون دولار سنة 1985 لتصل إلى حوالي 29794 مليون دولار سنة 1990، أي ما يعادل 1,9 مرة من مستواها الذي كانت عليه سنة 1984، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره، ص12.

**الجدول رقم (18): ارتفاع أصول الديون خلال الفترة الممتدة ما بين (1985-1990) (مقدرة ما بملايين الدولارات).**

| السنوات | 1985 | 1986 | 1988 | 1990 |
|---|---|---|---|---|
| أصول الدين | 18400 | 23000 | 16775 | 29794 |

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات CNES، تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره.

**الجدول رقم (19): ارتفاع نسبة المديونية خلال الفترة (1980- 1990) (بالنسبة المئوية)**

| السنوات | 1985 | 1986 | 1988 | 1990 |
|---|---|---|---|---|
| خدمة المديونية | 34 | 56.7 | 76.7 | 68.5 |

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات CNES، تقرير الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره.

كما تقلصت نسبة القروض المالية من 4,2% من المبلغ الإجمالي سنة 1986 إلى 13,19% فقط في السنة الموالية، إلى أن أصبحت نسبتها جد ضئيلة في نهاية المرحلة، إن هذا الحذر الذي تبديه الأوساط امالية يدل على مستوى سعر البترول له أهمية بالغة في تقدير الأخطار المتعلقة في الجزائر.

كما يعتبر تقليص آجال التسديد عاملا إضافيا أثر بشدة على خدمة المديونية ونسبتها، حيث تقلص معدل آجال تسديد مجموع القروض من 9,3 سنوات عام 1986 إلى 3,5 سنوات عند نهاية عام 1989، وكانت تركيبة الأموال الجديدة المعبأة في أغلبها عبارة عن قروض تجارية تنتقل بصورة غير مباشرة عبر عبئ الديون بواسطة التكاليف والمصاريف التي تقتضيها الواردات.

وأمام هذه الصعوبات التي تواجهها الجزائر لدخول السوق المالية، لجأت إلى القروض التجارية التي عرفت تطورا كبيرا، حيث ارتفعت حصتها في الأموال المعبأة من 38% في بداية المرحلة (85-90) إلى قرابة 64% في نهايتها، بالإضافة كان على المؤسسات الوطنية أن تجد سبيلا للتمويل الخارجي قصد 64% في نهايتها، بالإضافة أن تجد سبيلا للتمويل الخارجي قصد ممارسة نشاطاتها.

وقد سمحت عملية تقليص آجال تسديد الديون "بإستقلالية تدريجية للديون عن الإستثمار، وبالنظر إلى ما يتطلبه الإستثمار من وقت، أصبح إنجاز الإستثمار شيئا فشيئا لا يتماشى وطبيعة القروض الخارجية لأن آجال التسديد أصبحت قصيرة وصار الهدف الأساسي للأموال الجديدة المعبأة هو تموين السكان والحفاظ على الحد الأدنى لسير جهاز الإنتاج.

ولم تعد الديون الطويلة المدى أكثر من 07 سنوات تمثل سوى نسبة 25% عند نهاية الفترة، مقابل 60% في بدايتها، وبالمقابل سجلت حصة القروض المطلوب تسديدها قبل 3سنوات، باستثناء القروض التي يقل أجل تسديدها عن سنة ارتفاعا، إذ انتقلت حصتها من 1,41% سنة 1985 إلى أكثر من 48% سنة 1990.

وكلما قصرت آجال التسديد كلما ارتفعت خدمة المديونية، مما جعل الجزائر تعاني من حالة "الإختناق المالي"، وتجاوزت نسبة خدمة المديونية 50% من 1986 لتبلغ 76,6% ثم 71,8% خلال السنتين المواليتين، وقد أدت صعوبات تغطية حاجات التمويل بالسلطات العمومية إلى إتخاذ تدابير لتعبئة الوسائل المتوفرة دون مراعاة شروطها.

**المطلب الرابع: اختلال نمو القطاعات الإقتصادية.**

لقد أدى تقلص وسائل الدفع بالعملة الصعبة إلى تقلص الواردات التي يتوقف عليها مباشرة إجمالي الناتج المحلي الخام (PIB)،ويسمح الجدول التالي بتقدير هذه العلاقة وقياس وزن المحروقات في التنمية الإقتصادية في الجزائر.

**الجدول رقم (20): نمو إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1985–1990) الوحدة النسبة المئوية %.**

| القطاعات / السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 23,8 | 1,9- | 17,3 | 8,9- | 18,4 | 9,3- |
| المحرقات | 5,7 | 1,2 | 7,1 | 1,9- | 8 | 4,3 |
| الصناعة | 3,5 | 5,2 | 0,8- | 1,4- | 4,4- | 0,6 |
| البناء والأشغال العمومية | 0,5- | 0,3 | 9,2- | 8,3- | 1,5 | 1- |
| الخدمات | 5,1 | 4,6- | 3,5- | 1,4 | 3,1 | 5- |
| الإدارة العمومية | 7,2 | 5,5 | 4,2 | 3,7 | 3,4 | 3,5 |
| إجمالي الناتج الداخلي | 5,6 | 0,2- | 0,7- | 1,9- | 4,9 | 1,3- |
| إجمالي الناتج خارج المحروقات"الزراعة والإدارة" | 2,8 | 2- | 7,2- | 1,8- | 1 | 2,6- |
| إجمالي الناتج الداخلي لكل نسمة | 2,3 | 3- | 3,5- | 4,5- | 2,3 | 3,8- |

**المصدر**: تقرير حول الأثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره، ص17.

نلاحظ أن سنة 1986 تعتبر سنة القطيعة، وبإستثناء سنة 1984 سجل إجمالي الناتج الداخلي نمو بنسب سلبية خلال ما تبقى من هذه الفترة، ويبين انتشار ظاهرة الركود في القطاعات، وأن آثاره قد تحملها كل من قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية إذا أخذنا بالحسبان قطاع الخدمات.

ويعتبر هذان القطاعان أكثر القطاعات إستهلاكا للمدخلات ومواد التجهيزات التي عرفت إنخفاضا كبيرا في حجم وارداتها، وتبرز العلاقة الوثيقة التي تربط بين نمو هذين القطاعين وزيادة حجم الواردات مدى ضعف تكاملهما، وبالتالي تأثرهما الكبير بالأزمات الإقتصادية.

وبإجراء مقارنة بين إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات والفلاحة والإدارة يمكن أن نلاحظ أن النمو ظل يخضع لعوامل خارجية إلى حد كبير علما أن الإنتاج الفلاحي لا يزال متوقفا على الظروف المناخية وخير دليل على ذلك

التقلبات الكبيرة في الإنتاج المسجلة من سنة إلى أخرى، ويرتبط النمو الصناعي ارتباطا وثيقا بالقدرة الشرائية للمحروقات التي تؤثر تقلبات أسعارها مباشرة على حجم المدخلات ومواد التجهيز المستوردة، وقد أضيف تدريجيا إلى هذين العاملين الأساسيين خدمة المديونية التي تشكل نسبتها البالغة في عائات الصادرات عائقا في تموين الصناعة بصفة منتظمة.

**الجدول رقم (21): نمو بعض القطاعات الإقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين (1983-1991) (النسبة المئوية).**

| القطاعات | 1983 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 23,8 | 17,3 | 8,9- | 18,4 | 9,3- | 23 |
| الصناعة | 3,5 | 0,8- | 1,4- | 4,4- | 0,6 | 2,9- |
| البناء والأشغال العمومية | 0,5- | 9,2- | 8,3- | 1,5 | 1- | 6- |
| المحروقات | 5,9 | 7,1 | 1,9- | 8 | 4,3 | 1,4 |

**Source** : Benissad , algerie restructuration et reformes economiques (1979-1993) , édition .P.U . Alger. 1994. P210.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نمو قطاع الصناعة سالبا ابتداءا من سنة 1987، أي بعد الأزمة البترولية التي قيدت الواردات بما في ذلك مستلزمات الإنتاج، قطاع الغيار، المواد الوسيطية فأثر ذلك على نموها، أما قطاع الزراعة فقد حقق نموا معتبرا في السنوات 1987 ،1989 ،1990 ب 17.3 % و 18.4% و 23% على التوالي، أما نموها فكان سالبا من جهة أخرى في 1988 بـ -8.9 % و -9.3 % في سنة 1990 في حين عرف قطاع البناء الأشغال العمومية نموا سالبا، كما عرف قطاع البناء الأشغال العمومية نموا سالبا في لاأغلب السنوات،كما عرف قطاع المحروقات نموا مقبولا ما عدا سنتين سنة 1988 سالبا بقيمة (-1.9%) وسنة 1991 بقيمة (1.4%) يعتبر نموا طفيفا.

**أولا: إختلال العلاقات السعرية:** من بين الإختلالات التي مست الإقتصاد الوطني هو اختلال العلاقات السعرية وتتابعها بين مختلف عوامل الإنتاج، واختلال العلاقة بين عوامل الإنتاج وإختلال العلاقة بين التكاليف و الأسعار إلى درجة أصبح الدعم الذي تقدمه الدولة لتغطية الإختلال السعري بين عوامل الإنتاج وبين سعر ناتج تشغيل هذه العوامل عديم التأثير والفعالية، مما أدى إلى تشوهات سعرية متعددة الجوانب وممتدة الأثر في السلع و الخدمات التي تقدمها المؤسسات الإقتصادية للإقتصاد الوطني.

**ثانياً: إختلال هيكل التبادل الدولي:** لقد شهدت فترة نهاية الثمانينات اتساع نطاق العجز في موازين المعاملات التجارية والرأسمالية في ميزان المدفوعات ، مما أدى إلى تراكم المديونية الخارجية التي بلغت 26.7 مليار دولار أمريكي سنة 1988، وانخفاض القدرة على الإقتراض من الخارج، فضلا عن إنخفاض القدرة على التصدير، واتساع نطاق الواردات كما وقيمة وتنوعا، حتى أصبحت تظم سلعا ينتجها الإقتصاد الوطني ويوجد فائض فيها.

لعل من بين الأسباب العميقة لأزمة الإقتصاد الجزائري والإنكماش الذي عم كل الأنشطة في الحياة الإقتصادية تكمن في المحيط الخارجي، خاصة إذا ما علمنا بأن صادرات الجزائر تقتصر على المحروقات بالدرجة الأولى، وبالتالي أثر إنخفاض أسعار البترول على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات، مما أثر أيضا على معدلات التبادل الخارجي للجزائر، والتي ما فتئت تنخفض باستمرار، والجدول التالي يبين لنا مجموع صادرات الجزائر خلال الفترة (1884-1993) وحصة البترول منها.

**الجدول رقم (22): مجموع صادرات الجزائر خلال الفترة (1984-1993) وحصة البترول منها.**

| المؤشرات / السنوات | مجموع الصادرات بملايين الدينارات | حصة البترول من الصادرات (%) | معدل التبادل |
|---|---|---|---|
| 1984 | 63648 | 97 ,7 | 100 |
| 1986 | 35161 | 97,4 | 47 |
| 1988 | 47153 | 92,2 | 44 |
| 1991 | 232030 | 94,3 | 65 |
| 1993 | 239713 | 95,0 | 54 |

**المصدر**: عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص201.

لقد اعتقد الكثير من متخذي القرار في الجزائر بأن التغيرات التي حدثت في أسعار البترول والتي انعكست سلبا على الإنفاق الوطني، مما أدى للإنفاق الإقتصادي للموارد الإقتصادية والمالية، هي مرحلة إستثنائية سرعان ما تزول، وبالتالي اتخذت الجزائر مواقف مضادة لإعادة جدولة ديونها الخارجية، ولجأت إلى تقليص وارداتها للحد من العجز في حسابها الجاري، مما انعكس في انكماش اقتصادي كبير مستمر ومتزايد، والجدول الموالي يبين لنا تطور الديون الخارجية للجزائر بملايير الدولارات.

**الجدول رقم (23): تطور الديون الخارجية للجزائر ما بين (1980-1995).الوحدة: (مليار دولار).**

| السنة | إجمالي الديون الخارجية | الديون الطويلة الأمد |
|---|---|---|
| 1980 | 19,4 | 17,0 |
| 1984 | 15,9 | 14,2 |
| 1988 | 26,7 | 25,1 |
| 1991 | 28,6 | 26,6 |
| 1993 | 25,7 | 24,9 |
| 1994 | 29,4 | 28,1 |
| 1995 | 32,0 | - |

**المصدر**: عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص202.

ولقد أدى هذا الوضع إلى تدهور مؤشر الدين الخارجي بشكل مستمر خلال الفترة 1985-1990، كما أصبحت الجزائر مصدرا هاما للتحويلات الصافية إلى البلدان الدائنة، فبينما شهدت الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام 1986، شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا خلال نفس الفترة مما أدى بمؤشر خدمة الدين إلى أن يرتفع إلى ما يزيد عن 75% في عام 1988. كما إرتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات والناتج الوطني إلى ما يزيد عن 248% و57% في عام 1989[1].

لقد وجدت الجزائر نفسها سنة 1993 عاجزة عن أداء إلتزاماتها اتجاه الديون الخارجية حيث ظهرت ضرورة إعادة جدولة ديونها الخارجية التي ارتفعت إلى حد سنة 1993 إلى 25.7 مليار دولار أمريكي.

**المطلب الخامس: التشغيل والبطالة.**

لقد أدى التشوه الحاد و المتعدد في حوافز العمل والإنتاج إلى تراجع في الإنتاج وتدني في الإنتاجية، وبالتالي إلى زيادة تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعارها والذي نتج عنه موجات في التضخم، وتقلص القدرة البيعية لوحدات الإنتاج لعدم مناسبة أسعار السلع للقدرات الشرائية للمستهلكين، مما أدى إلى تحول بعضها إلى إلى تسجيل خسائر متراكمة إلتهمت رأس مال أكثرها، من جهة أخرى لم تستوعب طاقة الإقتصاد الوطني ظاهرة البطالة التي مست شرائحة واسعة من السكان القادرين على العمل، والجدول التالي يبين معدل تطور معدل البطالة البطالة من 1985 إلى سنة 1988.

**الجدول رقم (24): تطور معدل البطالة خلال الفترة 1985-1988.**

| السنوات | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 16.9 | 17.4 | 18.4 | 22 |

Source: Ahmed Benbitour.Op-cit.p71.

فخلق مناصب العمل خلال الفترة (1985-1988) كان ضعيفا، وهذا ما تؤكده معدلات البطالة المرتفعة سنة بعد سنة، وهذا بسبب ضعف الإستثمارات.

وبالإضافة إلى أن إرتفاع معدلات البطالة دليل على أن الإقتصاد الوطني لم يكن في مستوى خلق مناصب عمل جديدة أو على الأقل الحفاظ على مناصب العمل الموجودة.ففي سنة 1985 تم استحداث 122000 منصب شغل، بينما هذا العدد الذي كان من المفروض أن يتضاعف إنخفض إلى 56000 منصب شغل سنة 1986، و60000 منصب شغل سنة 1992، ثم 111000 منصب عمل سنة 1993 هذه السنة الأخيرة التي شهدت ما يسمى بسياسة تشغيل الشباب حيث كانت معظم المناصب شكلية ولم تكن حقيقية والجدول التالي يبين لنا تطور المؤشرات الأساسية للعمالة والتشغيل للفترة الممتدة من 1985 إلى عام 1991.

[1] عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص202.

**جدول رقم (25): تطور العمالة والتشغيل والبطالة بين سنوات 1985 و 1991.الوحدة: (بالآلاف)**

| المؤشرات | 1985 | 1987 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|
| السكان القادرون على العمل | 4494 | 5341 | 5585 | 5851 | 6000 |
| مجموع المشتغلين من اليد العملة | 4058 | 4200 | 4574 | 4694 | 4739 |
| القادرون على العمل (البطالون) | 436 | 1141 | 1011 | 1157 | 1261 |
| عدد مناصب العمل المستحدثة | 122 | 65 | 56 | 49 | 92 |
| معدل البطالة في الجزائر | 9,7 | 21,4 | 18,1 | 9,8 | 21 |

**المصدر**: عمار عماري، مرجع سبق ذكره، ص200.

لعل ما يميز الإقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته ومؤسساته الإقتصادية والعمومية فيما يخص التشغيل هو تكدس الأيدي العاملة التي تزيد الحاجة الحقيقية الفعلية للتشغيل في كثير من الوحدات الإنتاجية نتيجة سياسات التعيين الخاطئة التي أدت إلى زيادة العمال في أماكن لا تحتاج إليها، وفي الوقت ذاته إلى وجود نقص خطير في نوعيات معينة من العمالة والإطارات المتخصصة داخل هذه الوحدات بالرغم من توفرها في الإقتصاد الوطني.

## المبحث الثالث: الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

يعد موضوع الإصلاح من المواضيع التي ارتبطت بقضية التنمية أو النمو في العالم النامي عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص ففي إطار الجهود التي بذلت إنتشرت جملة من المسميات منها: إعادة الهيكلة، التعديل الهيكلي، برامج التكييف الإقتصادي...إلخ. ومهما كان الإختلاف القائم بين هذه المصطلحات، فإنها كلها تهدف إلى إحداث إصلاح القاعدة الإقتصادية بالبلد، والذي يستند على تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون و مشكلاتها والتعديلات الضروري في هيكل الإقتصاد والعلاج للمشكلات الإقتصادية مثل: التضخم، المديونية، نقص توظيف رؤوس الأموال ورفع مستوى الإنتاج ...إلخ.

### المطلب الأول: دلالة الإصلاح الإقتصادي.

مر الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرة تتم باسم الإصلاح وتوالت الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح"، وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن مدلول الإصلاح في حد ذاته.

إن مفهوم الإصلاح ليس مفهوما إقتصاديا بصرف النظر لما هناك من تشابك بين الظواهر الإقتصادية و السياسية والإجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدا إذ أنه ديناميكي في مضمونه، إنه يعبر عن الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراد إدراكها، انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية مذهبية معينة.[1]

لقد حدد البنك الدولي في تقرير نشره عن التنمية في دول العالم سنة 1988، مفهوم الإصلاح الإقتصادي بوصفه عملية تحتوي على المتغيرات الإقتصادية الكلية والجزئية، بالإضافة فإن سياسة الإصلاح الإقتصادي ما هي إلا عملية تحول جذري في المنهج السياسي للدولة، الذي يسمح بالإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق.[2]

كما يمكن إعتبار سياسات الإصلاح الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الإقتصادية بقصد تحسين النشاط الإقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا. لعمق المشكلات والإختلالات القائمة في البلد المعني.

بالإضافة فإن عملية الإصلاح الإقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والإقتصادي والإجتماعي، بحيث تشتمل هذه السياسة على ديموقراطية سياسية وحرية إقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج و الخدمات[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، "**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (محاولة تقويمية)**"، مجلة CREAD ، عدد 61، الفصل الثالث، الجزائر، 2002، ص05.

[2] ناصر عبد الناصر، "**سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التثبيت الهيكلي**"، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق – سوريا، 2001، ص49.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص5.

دلالة الإصلاح الإقتصادي تتضمن قضايا عدة منها:[1]

- إن حدود سياسة الإصلاح الإقتصادي و مضامينها ومراميها تتوقف على الظروف التاريخية والسياسية للدولة، فقد تطبق دولة ما كل إستحقاقات الإصلاح الإقتصادي، وقد تكفتي دولة أخرى بعنصر أو عناصر من الإصلاح الإقتصادي وتطبقه في مجال ما دون غيره؛
- فضلت معظم الدول التي طبقت الإصلاحات الإقتصادية المزج بين القطاعين العام والخاص، وإن اختلفت في نسبة كل منهما إلى الآخر، وعليه يفترض أن تتجه سياسات الإصلاح الإقتصادي نحو القطاعين العام والخاص؛
- تتسع سياسات الإصلاح الإقتصادي لتشمل منظومة متكاملة من الإجراءات و التدابير التي تشمل الإقتصاد الكلي والجزئي؛
- الإصلاح الإقتصادي هو معطى متغير ومتطور ولهذا فإنه يستخدم أدوات متغيرة تستجيب للتبدلات التي تطرأ على عملية الإصلاح صعودا وهبوطا، كون هذا الأخير يتأثر بالبيئة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لكل مرحلة من مراحل التنمية؛
- يتوقف نجاح الإصلاح الإقتصادي أو إخفاقه على كفاءة الجهاز السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي وتنفيذها على مدى تجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح، والتي غالبا ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق الذي يشترط بدوره الخصخصة والتي تناصرها بعض الشرائح الإجتماعية، ويقاومها البعض الآخر.

## المطلب الثاني: أسباب ومراحل الإصلاح الإقتصادي.

سنقوم في هذا المطلب بعرض السباب التي تجعل دولة ما تلجأ إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي، وكذا إلى المراحل التي مرت بها هذه السياسة على مستوى العالم.

### أولاً: أسباب الإصلاح الإقتصادي:

طبقت سياسة الإصلاح الإقتصادي دول من نظم سياسية مختلفة منها ما يأخذ بالتخطيط المركزي، ومنها من بلدان اقتصاديات السوق، ومنها دول غنية وأخرى فقيرة، ولكل منها أسبابها في اللجوء إلى سياسات الإصلاح الإقتصادي:

- تدني قدرة الإقتصاد الوطني وكفاءته في المنافسة الدولية، ومواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية؛
- ارتفاع نسبة الديون الخارجية؛
- قصور الأداء الحكومي في النشاط الإقتصادي لا سيما في مجال الإنتاج والخدمات وعجز الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري؛

[1] ناصر عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

- تردي المستوى المعيشي للسكان.

**ثانياً: مراحل الإصلاح الإقتصادي[1] :**

اجتازت سياسة الإصلاح الإقتصادي على مستوى العالم الثالث مراحل هي:

**المرحلة الأولى:** واستهلت في مطلع الثمانينات جرى فيها نقاش وحوار نظري وعلمي حول أهمية سياسة الإصلاح الإقتصادي في إنعاش ودفع إقتصاديات الدول المتخلفة عبر التحول من التخطيط المركزي إلى آليات السوق وحرية التجارة.

**المرحلة الثانية:** بدأت في منتصف الثمانينات حيث تم التركيز خلالها على تحديد أهداف الإصلاح الإقتصادي، والأدوات المناسبة التي يجب أن تستخدم وفقا لأولويات محددة ولجدول زمني لتطبيق هذه السياسة، وهذه الأهداف هي مزيج من حزمة من الأدوات التي تتفرع عنها مجموعة من العناصر، والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى.

**المرحلة الثالثة:** وتزامنت في مطلع التسعينيات، واشتملت على تقويم النتائج، والآثار الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية للمرحلة الأولى لسياسة الإصلاح الإقتصادي أي باختصار هذه المرحلة هي مرحلة الموازنة بين إيجابيات الإصلاح الإقتصادي وسلبياته.

**المطلب الثالث: إستقلالية المؤسسات العمومية في الجزائر.**

إن مشروع استقلالية المؤسسات جاء بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم لمواصلة الدورات الإنتاجية وتطوير المنتوج وضمان الجودة وهي وحدات سبق لها أن شهدت إصلاحات في هيكلها التنظيمي مع مطلع الثمانينات، وعليه جاءت إستقلالية المؤسسات كامتداد للإصلاح السابق للتحصل كل مؤسسة على إستقلالها المالي، وتتحمل مسؤوليتها في إدارة أعمالها ونشاطاتها، وفيما منح القانون 01/88 للمؤسسات الإقتصادية العمومية إستقلالية القرارات نجد[2]:

- حرية اختيار الشكل التنظيمي المناسب و الاسعار منتجاتها، و قنوات توزيع هذه المنتجات؛
- تحديد أنظمة الاجور و تعويض الموظفين عن طريق العقود الجماعية؛
- حرية إبرام العقود بدون اللجوء إلى تصريح من الوصاية؛
- منع تدخل اي هيئة رسمية أو غير في تسييرها ما عدا الحالات التي نص عليها القانون الجزائري او القانون رقم 01/88؛

[1] ناصر عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] عية عبد الرحمان، **"مؤسسات النظام النقدي الدولي وسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، (عمل غير منشور)، ص114.

- الاعتراف بحق المؤسسات في إختيار أساليب التمويل التي تتماشى مع مصالحها.

كانت رغبة الحكومة الجزائرية من هذه الإصلاحات هو التحول التدريجي من نظام الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، وترجم ذلك بصدور العديد من القوانين والأوامر والمراسيم والقرارات التي تمس كل جوانب الإقتصاد الوطني[1]:

- قانون الإستثمار 11/82 الذي قنن الإستثمار الأجنبي المباشر، وسمح له بالإشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50%؛
- قانون رقم 19/87 مؤرخ في ديسمبر 1987 بخصوص السماح بالإنتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي وحل التعاونيات الفلاحية الإشتراكية وخوصصة تسييرها لصالح العمال، ووضع أسس لنظام جديد لتسيير أراضي الأملاك العامة (القطاع الإقتصادي والتعاونيات)، والذي يركز على عدم تدخل الدولة في تسيير التعاونيات؛
- قانون رقم 29/88 مؤرخ في 199 جويلية بخصوص التجارة الخارجية، وفتح المجال أمام الشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج ووضع حد لإحتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- قانون 1990 يخص علاتقات العمل، والذي أضفى نوعا من المرونة على علاقات العمل من حيث التوظيف، التسريح؛
- قانون 01/88 إلى 06/88 مؤرخ في 88/01/12 بخصوص إستقلالية المؤسسات العمومية؛
- قانون جويلية 89 المتعلق بنظام الأسعار، أعطى للمؤسسة الحرية في تحديد الأسعار حسب قوانين المنافسة؛
- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الذي تدور حوله مجموع البرامج، والذي أعطى إستقلالية للبنك المركزي وتحرير الدائرة الإقتصادية من التدخلات السياسية ووضع حد لآلية تمويل العجز الميزاني، وتدخل الدولة في نشاط المؤسسات؛
- قانون الإستثمارات 1993[2] ، والذي يهدف إلى التخفيف من الإجراءات التي تعرقل سير مختلف العمليات الإستثمارية بإنشاء هيئة وحيدة – الوكالة الوحيدة لدعم وتسيير الإستثمارات APSI – (وحاليا ANDI الوكالة الوطنية لتمويل الإستثمارات) – والتي تضم مختلف الجهات الإدارية الفاعلة ذات العلاقة بمجالات الإستثمار بهدف تسهيل مختلف الإجراءات المتعلقة بإعداد وإنجاز ومتابعة المشاريع، بالإضافة إلى منح التسهيلات لتحفيز المستثمرين، وخاصة بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر ضمن إستراتيجية إنعاش الإستثمار الذي يعاني من الركود والتراجع الكلي للدولة في تمويل الإستثمارات العمومية.

---

[1] عبد الله بلوناس، **"الإقتصاد الجزائري– الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف السياسية والإقتصادية–"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، (عمل غير منشور)، ص104.

[2] عز الدين مخلوف، **" دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور)، ص76.

وغيرها من القوانين، كقانون المنافسة، الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال المنقولة للدولة، المرسوم التشريعي المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، كما عبرت السلطات العمومية، كما عبرت السلطات العمومية بوضوح للمجتمع الدولي بنيتها في التخلي عن النمط الإداري في تسيير الإقتصاد الوطني، وإرادة كبيرة لتحريره والعمل على إنفتاح الإقتصاد الوطني على الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، وقد مست هذه الإصلاحات:[1]

- مراجعة طرق التخطيط نحو اللامركزية؛
- خوصصة الزراعة؛
- إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بخصوص التزود بعوامل الإنتاج؛
- إعادة تنظيم الإدارة الخارجية؛
- إصلاح النظام المالي والبنكي؛
- إصلاح التشريعات المتعلقة بالإستثمار الخاص؛
- إصلاح تشريعات العمل؛
- إصلاح المالية المحلية؛
- عموما وضع بطريقة تدريجية ميكانيزمات السوق بما لفيها سياسة نشطة لسعر الصرف.

**التطهير المالي للمؤسسات:** فمن خلال بعض النتائج الإيجابية التي حققتها الإستقلالية كتحرير المؤسسة من عبيء الوصاية والتخلي التدريجي لسلطة الدولة عن التسيير والتدخل المباشر في المؤسسات العمومية، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة، فبقيت المؤسسة تعاني من نفس النقائص كالعجز في الميزانية ..، ونظرا لهذه الوضعية المتأزمة للمؤسسات العمومية الإقتصادية ومعاناتها من حجم الديون الثقيلة عملت السلطات العمومية على تطبيق إجراءات تكميلية، ففي إطار الإجراءات الخاصة باستقلالية ثم إنشاء صندوق خاص من أجل متابعة إصلاح المؤسسات العمومية وهذا الصندوق ممول من طرف الخزينة العمومية، بحيث تستعمل موارده لتطهير حسابات المؤسسات التي تعاني من إختلالات مالية، قد تحققها المؤسسة العمومية بحيث يمكن وضع تحفظ على أساس أن معظم الحسابات الخاصة بميزانيات المؤسسة لا تعبر عن الوضعية الفعلية لها، إلى جانب ذلك الأرباح المصرح بها في نهاية كل دورة غير قابلة للتحصيل واقعيا.

وفي إطار برنامج التطهير المالي تجدر الإشارة إلى خمس نتائج معتبرة: **النتيجة المحققة الأولى:** تتعلق بإعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي في 1996-1997 ، بحيث بلغت إحتياطات الصرف 8 ملايير دولار أمريكي في نهاية عام 1997، و 8.9 مليار دولار أمريكي في ماي 1998 مقابل 1 دولار في نهاية مارس 1993[2].

---

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] عبد المجيد بوزيدي، "**تسعينات الإقتصاد الجزائري، (حدود السياسات الظرفية)**"، ترجمة جريبب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص37.

لقد تطورت الديون الخارجية واحتياطات الصرف حسب الطريقة الآتية:

**الجدول رقم (26): تطور الديون الخارجية واحتياطات الصرف خلال الفترة (1993-1998).**

| الدين السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ديون خارجية (مليار دولار أمريكي) | 25,724 | 29,65 | 31,32 | 32,09 | 31,2 | 30,5 |
| تعبئة قروض خارجية جديدة (دولار أمريكي) | 5,2 | 3,9 | 1,9 | – | – | – |
| فوائد الديون الخارجية قبل إعادة الجدولة | %86 | %95,5 | %84 | – | – | – |
| بعد إعادة الجدولة | – | %47 | %42 | %29 | %32 | %47,1 |
| الإحتياطي الخام بملايير الدولارات | 1,5 | 2,64 | 2,009 | 4,5 | 8 | 6,7 |
| الإحتلاطي الخام خلال شهر من الواردات | %1,9 | %2,9 | %2 | %4,5 | %9,4 | %7,6 |

**Source:** Rapport indicateurs de l'économie algerienne 1980-2006 ministaire de finance Décembre 2007.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن جاري الديون الخارجية تطور حسب وتيرة يمكن التحكم فيها وذلك بفضل اللجوء الأكثر حذرا للقروض الخارجية الجديدة، في الوقت الذي كان فيه تشكيل إحتياطات الصرف يجري بصفة مرضية. إن تحسين الوضعية الخارجية للإقتصاد الوطني تتجلى أيضا من خلال تطور الميزان التجاري.

**الجدول رقم (27): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1993-1998. الوحدة: (مليار دولار).**

| المركبات السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الإجمالية | 10,502 | 8,899 | 10,279 | 12,880 | 14,14 | 10,13 |
| صادرات المحروقات | 10,102 | 8,606 | 9,786 | 12,280 | 13,64 | 9,77 |
| الصادرات خارج المحروقات | 0,400 | 0,293 | 0,493 | 0,600 | 0,495 | 0,36 |
| الواردات | 7,774 | 9,158 | 10,100 | 9,441 | 8,35 | 9,32 |
| الواردات الغذائية | 1,889 | 2,755 | 2,753 | 2,561 | 2,49 | 2,66 |
| الميزان التجاري | 2,728+ | 0,259- | 3,439+ | 3,439+ | 5,79+ | 0,839+ |
| السعر المتوسط للبرميل | 17,52 | 16,13 | 17,58 | 21,43 | 19,49 | 13,4 |

**المصدر** : عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص38.

لقد تم تحقيق رقم قياسي في الفائض التجاري عام 1997، وذلك بفضل تحسن أسعار البترول الخام في السوق العالمية، وكذا بفضل الحد من حجم الواردات.

- **النتيجة الثانية المحققة:** تخص التطهير التدريجي للأموال العمومية.

إن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية قدر ب 3% من المنتوج الداخلي الخام في عام 1996، مقابل عجز بلغ 9.1% في عام 1993، كما يظهر في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (28): الأموال العمومية.**

| المركبات السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الميزانية % المنتوج الداخلي الخام | 26,9 | 29,2 | 30,0 | 32,1 | 33,3 | 27,4 |
| نفقات الميزانية % المنتوج الداخلي الخام | 32,8 | 31,1 | 29,4 | 28,2 | 30,4 | 30,9 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة %المنتوج الداخلي الخام | 8,5- | 4,4- | 1,4- | 2,9 | 2,4 | 3,8- |
| الرصيد الإجمالي للخزينة بملايير الدينارات الجزائرية | 100,6- | 65,4- | 28,2- | 75,3+ | 66,1+ | 108,1- |

Source : Rapport indicateurs de l'économie algerienne, op-cit,p09.

لقد شهدت السنوات الأربعة 1994-1997 وبلا منازع تسييرا صارما للأموال العمومية، إذ في الوقت الذي كانت فيه إيرادات الميزانية في إرتفاع ، فإن النفقات العمومية كانت هي في انخفاض نوعا ما ، الأمر الذي جعل بالضرورة الخزينة إيجابيا إذ تطور من (-100.6 مليار دج) في عام 1993 إلى (+75.3 مليار دج) في عام 1996 وإلى (+66.1 مليار دولار دج) في عام 1997.

ولقد عرف بدوره نمو الكتلة النقدية (تحولات بالمقارنة مع بداية الفترة) تطورا بالطريقة الآتية:

**الجدول رقم (29): تطور الكتلة النقدية.**

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الكتاة النقدية (%) | 21,6 | 15,3 | 10,5 | 16 | 14 | 18 |

**المصدر**: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص39.

لقد تم احتواء نمو الكتلة النقدية منذ 1994 حسب مقاييس مرضية ، بعد أن كانت بالمفرطة مقارنة بمتطلبات الإقتصاد، وقد ساهمت في المسار التضخمي، إن النمو المتزايد للكتلة النقدية كان ناتجا عن نفقات الدولة العامةوالمتمثلة خاصة في التكفل بالعجز المالي المزمن للمؤسسات العمومية.

- **النتيجة الثالثة المحققة:** لقد ساهم التسيير الصارم لكل من الميزانية والنقد في انخفاض التضخم.

**الجدول رقم (30): تطور معدل التضخم في الفترة(1993-1998).**

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التضخم (%) | 20,5 | 29,0 | 29,8 | 18,5 | 5,7 | 5 |

**المصدر** : عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص40.

إن التضخم انخفض فعلا ، وإن المؤشر الأسعار عند الإستهلاك بلغ 7.4% في شهر مارس 1997 مقابل 38.4% في شهر ديسمبر 1994، أما نسبة التضخم فقد انخفظت بمعدل سنوي من 29% في عام 1994 إلى 5.7% في نهاية ديسمبر 1998.

- **النتيجة الرابعة المحققة:** تتعلق بتحسين ظروف التمويل الاقتصاد وهي تعتمد على الحد من نسب الفائدة وعلى توفير جو التطهير المؤسسات العمومية والبنوك وفي أقل من عامين، قد خفضت خمس مرات على التوالي بنسب الفائدة بحوالي 35% ففي سنة 1994 بلغت نسب الفائدة حدا قياسيا يقدر ب 23% وانخفضت هذه النسبة في سنة 1997 إلى 11% ، ومن جهة أخرى تم التطهير المالي للمؤسسات العمومية خاصة بفضل تغطية الخزينة لكشفها البنكي.
- **النتيجة الخامسة المحققة:** تتعلق بتحقيق نمو اقتصادي إيجابي في السنوات 1995-1998 على التوالي بعد عرقلة الركود ابتداءا من سنة 1994.

**الجدول رقم (31): نسب نمو الناتج الداخلي الخام.**

| نسبة النمو السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام (%) | 2,1- | 0,9- | 3,8 | 4,1 | 1,1 | 5,1 |
| نسبة النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات | 2,5- | 0,4- | 3,7 | 3,4 | 0,9- | 5,6 |

Source : Rapport indicateurs de l'économie algerienne, op-cit,p08.

بعد عشرية من الركود بدأ النمو الإقتصادي ينتعش رغم أنه ما زال غير كافيا وهشا إذ يرتكز على المحروقات والفلاحة، وهما قطاعان متجهان نحو الخارج.

وفي الأخير يمكن القول بأنه رغم ضخامة الأموال المرصدة لتطهير المؤسسات العمومية من طرف الدولة والمقدرة بحوالي 86 مليار دج في قانون المالية لسنة 1993، ومبلغ 76مليار دج لقانون المالية 1994، و74 مليار دج لقانون المالية لسنة 1997، إلا أنها لم تحقق نتيجة إيجابية، ولم تحسن من وضعية المالية لهذه المؤسسات، وهذا راجع إلى منهجية التطهير المالي التي ليس مبرر إقتصادي، فالمؤسسة تجد نفسها سنويا في نفس المشاكل، إذ أن الدولة الجزائرية خصصت لبرنامج التطهير المالي من سنة 1991 إلى غاية 2001 ما يقارب 1200 مليار دج من خزينة الدولة ، وهو ما يعادل

40% من المديونية الخارجية للجزائر في تلك الفترة ، والمشكل يظهر في سوء التسيير ، ونقص خبرة وكفاءة المسيريين ، وبروز ظاهرة البيروقراطية على مستوى المؤسسات وبالتالي على مستوى الإقتصاد ككل.

## المطلب الرابع: برنامج الإستقرار الإقتصادي (1 أفريل 1994– 31مارس 1995).

إن مضمون برنامج الاستقرار الاقتصادي يأتي كما يلي:

### أولاً: المقصود ببرنامج الاستقرار الاقتصادي :

يندرج برنامج الاستقرار الاقتصادي بوصفه أحد أهم أكان الاصلاح الاقتصادي فهو عبارة عن حزمة من الاجراءات والتدابير ذات الصلة بجانب الطلب، يطبق على المدى المتوسط من طرف صندوق النقد الدولي على البلد المعني بالاصلاح بحيث يقوم باخضاع السياياست المالية و النقدية لهذا البلد لآليات اقتصاد السوق وتصحيح الاختلال في الموازنة العامة للدولة وكذلك معالجة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بالاضافة إلى توحيد اسعار الصرف في سعر واحد وذلك بهدف اعادة التوازن الكلي للاقتصاد الوطني .

ان برنامج الاستقرار الاقتصادي ماهو الا مدخل تمهيدي للانطلاق نحو الاهداف الكبرى للاصلاح الاقتصادي معتمدا على آليات تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة بالاضافة إلى تحديد السقوف الانتمائية في تحقيق معدلات التضخم وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وبدون تصحيح هذه المعطيات وتوفير الاستقرار فيها يتعذر القيام باصلاح اقتصادي جوهري، فالاستقرار الاقتصادي ما هو الا قاعدة للانطلاق لسياسة الاصلاح الاقتصادي.[1]

ويمكن تحقيق الإستقرار الإقتصادي عبر سياسات التثبيت التي تهدف للحد من الطلب الداخلي بخفض العملة المحلية والتي تؤثر بدورها على التجارة الداخلية والخارجية، وإذا ما اقتصرت هذه السياسة على تغيير الطلب الداخلي فإن ذلك سيؤدي إلى خفض معدلات التوظيف والتشغيل، فيحصل إنكماش في القطاعات الإقتصادية التي تنتج للسوق المحلي، بينما إذا اشتملت هذه السياسة على خفض سعر العملة المحلية، وفرض تعريفة جمركية على السلع المستوردة، وتم في الوقت نفسه تشجيع الصادرات، فإن الأرباح سترتفع في قطاعي التصدير والصناعة وإحلال الواردات على المدى القصير، ثم سرعان ما تظهر بعد ذلك اتجاهات تضخمية وتقلبات في الاسعار جراء خفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للسلع التي تدخل في مجال التجارة.

ومما لا شك فيه أن الإستقرار الإقتصادي إذا اقترن بالحد من الطلب بالإضافة إلى خفض العملة المحلية، فإن ذلك سيخفف من الضغط على الأسعار المحلية ويشجع على تحويل الطلب من السلع المستوردة إلى السلع المحلية، وهذا بدوره ينعش الإقتصاد الوطني، ويساهم في إمتصاص جزء من البطالة والحد منها.

[1] ناصر عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص71.

إن تنفيذ برنامج الإستقرار الإقتصادي يقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، وإحتواء وتيرة التضخم، وتحديد التجارة الخارجية، والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسة نقدية صارمة، وتعميق الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية.

**ثانياً: أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي :**

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الاصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بانعاش الاقتصاد الوطني ، وذلك استعداداللانتقال إلى اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي ساده الركود لذلك فان عملية الاستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الاهداف التالية[1]:

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الاقل تخفيضها؛
- التقليص من الكتلة النقدية وهذا شرط اساسي للتطور السليم والصحيح؛
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية؛
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد .

**ثالثاً: الوسائل والإمكانيات المستعملة لتحقيق أهداف البرنامج:**

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية.

**فالهدف الاول** والمتعلق بتقليص حجم الميزانية العمومية يستلزم تقليص النفقات العمومية المتكونة من نفقات التجهيز والتسيير بالاضافة إلى تحسين ايرادات الخزينة ولتحقيق ذلك عمدت السلطات إلى :

- عقلنة نفقات التجهيز؛
- تثبيت كتلة اجور التوظيف العمومي؛
- تحرير اسعار معظم المنتجات المدعومة وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الاخرى كالسميد؛
- تحسين ايرادات الخزينة العمومية عن طريق تحسين المردود الضريبي.

**أما الهدف الثاني:** لهذا البرنامج والمتعلق بالسياسة النقدية فقد ارتأت السلطة تحقيقه عن طريق:

- مراجعة سعر الصرف، وذلك بتخفيض قيمة الدينار، مع رفع معدل الفائدة الاسمي لتقريبه من مستوى حقيقي موجب؛
- الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية؛
- بالاضافة إلى التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص362.

أما فيما يتعلق **بالهدف الثالث** الذي يرمي إلى تحسين ميزان المدفوعات، فقد كان لزاما على الدولة ان تلجأ إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الاطراف مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

أما **الهدف الرابع** فهو المتعلق بتحرير التجارة الخارجية عن طريق نظام الدفع ونظام الصرف وقد اعتمدت السلطات إلى ما يلي:

- الحد من القيود البيروقراطية، الادارية المفروضة على الاستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية؛
- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل، بالنسبة للمعاملات التجارية وهذا يعني تعديل كاف لسعر صرفه، والاعتماد على نظام التعويم الموجه لنظام سعر الصرف.

ولقد نتج عن هذه الإجراءات خفض سعر الصرف الحقيقي بحوالي 30 %، نتيجة لخفض سعر الصرف الإسمي مع إتباع سياسة نقدية مشددة، وقد قامت الدولة بهذا الإجراء بغية تحقي قدرة تنافسية مع الخارج من شأنها أن تنوع الإقتصاد بدرجة أكبر في اتجاه الأنشطة التجارية غير الهيدروكربونية وكذا التأثير على الأسعار النسبية ذاتها، فيما يخص أسعار الفائدة فبعد التحرير الجزئي لها في بداية التسعينات ثم وضع أول خطوة من أجل إنشاء نظام أسعار الفائدة التي تحددها قوى السوق سنة 1994، وتم تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995، ومع تباطؤ التضخم ظهر سعر فائدة حقيقي موجب سنة 1996، أما فيما يخص أسعار السلع والخدمات فقد تم إلغاء الدعم حتى على المنتجات التي تم استثنائها سنة 1994 وهذا خلال السنتين التاليتين.

لقد تم تطبيق البرنامج الإستقراري على مدار سنة كاملة أفريل 1994 إلى مارس 1995، ولقد بوشر تطبيقه في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية جد صعبة، وعلى رغم ذلك فإن الخبراء الماليين بصفة عامة، وخبراء صندوق النقد الدولي بصفة خاصة، يشهدون بأن الجزائر قد احترمت وطبقت كافة الإجراءات المتفق عليها بصرامة.

**رابعاً: النتائج المحققة من البرنامج:**

تتمثل النتائج المحققة خلال الفترة هذا البرنامج في ايقاف النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي (-2.5%) في فترة البرنامج ، ككما ان معدل التضخم لم يتجاوز 29 %عوض 40 %المتوقعة حسب البرنامج ، وتم تخفيض قيمة العملة المحلية ب 40.17% في أفريل 1994. حيث رافقه ارتفاع لاسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة وتحرير اسعار سلع اخرى كما خفض عجز الميزانية العمومية إلى 4.4 عام1994.[1] كما تابعت الخزينة العمومية عملية تطهير الاموال وتقليص استدانتها اتجاه النظام المصرفي ، أما الكتلة النقدية فقد ارتفعت من 15.7% فقط من

[1] كربالي بغداد ، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، العدد 08، الجزائر، 2005، ص61.

الناتج المحلي الاجمالي عام 1994 مقابل 21% عام 1993، وفي الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، غير أنها بقيت بعيدة عن معدلات التضخم الدي ارتفع إلى 29%.

تدل هذه النتائج إلى أن الخزينة العمومية استطاعت ان تتحكم في استخدام الموارد الاضافية الناتجة عن زيادة الجباية النفطية لامتصاص عجزها الكلي، أما على المستوى الخارجي فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي ادى إلى زيادة الاحتياطي من العملات الصعبو بمقدار 2.64 مليار دولار عام1994 مقابل 1.5 مليار دلار عام1993[1] .

فمنذ تطبيق الجزائر لبرنامج الاستقرار الاقتصادي تمت اعادة جدولة قرابة 16 مليار دلار من الدين الخارجي ذلك حتى جويلية 1995، أي ما يعادل 6% من المستحق العام لهذا الدين ، اذا ما اضفنا القروض الخارجية المجندة خلال 1994 و1995 يمكن القول بان الضغط المالي اصبح اقل ثقلا في انشغالات برنامج الاصلاحات الاقتصادية[2] .

بالإضافة فقد تسبب التطور السريع للأسعار وانخفاض المداخيل الحقيقية إلى تدهور القدرة الشرائية ، ففي الفترة ما بين 1990 و1996 تضاعفت الاسعار ب 3 مرات تقريبا(174.48)[3] .

**الجدول رقم (32): ارتفاع الاسعار مع انخفاض الاجور في الفترة 1993-1996 (بالنسبة المئوية).**

| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|
| الأسعار | 20,54 | 29,04 | 29,78 | 18,69 |
| الأجور | 15,90 | 17,41 | 24,45 | 2,08 |

**المصدر**: تقرير حول معطيات الظروف الاقتصادي والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000.

من خلال الجدول يتبين أن الوضع المتدهور بلغ ذروته خلال (93-96) حيث شهد ارتفاع في الاسعار ، وفيما يخص التشغيل فقد سجل انخفاض بنسبة 3.32% على مستوى الموسسات العمومية، والبناء والاشغال العمومية فقد سجل نموا طفيفا في تعداده الدائم بارتفاع قدره 3.39%في تلك المرحلة[4].

أما عن نتائج عملية الاصلاح نوجزها فيما يلي:

- استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنيي نم بين 23 مؤسسة؛
- عرض 5 فنادق عمومية للبيع و هذا في اطار الخوصصة؛

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص364.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 1995، الدورة العامة الرابعة، اكتوبر 1995، ص76.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000، ص96.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1996، الدورة العامة 07، ماي1996 ، ص54.

- حل 88 موسسة عمومية محلية؛
- تطهير البنوك التجارية؛
- تحرير اسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع اسعار المواد الغذائية المدعمة و انشاء صندوق الضمان من البطالة .

وتعود ظروف تدهور معيشة المواطنين كذلك إلى أزمة اسعار النفط في الثمانينات لذا خصصت الجزائر غلافا ماليا قدره 17.5 مليار دينار لصالح هذه الفئة خاصة البطالين[1] .

**المطلب الخامس: برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995– مارس 1998).**

هذا البرنامج تبناه البنك الدولي لانعاش الاقتصاد في الدول النامية ، فالتصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية للمعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق.

**أولاً: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي:**

ركز البرنامج على تحقيق ما يلي:

- نمو الانتاج خارج المحروقات على الاقل 5 على مدار 3 سنوات مقبلة، لتحسين دائم لاستهلاك الافراد[2]؛
- تحقيق الاستقرار المالي[3]؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية والغاء الدعم على بعض السلع[4]؛
- التحكم في التضخم؛
- الشروع في الخوصصة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- تشجيع القطاع الانتاجي.

**ثانياً: نتائج برنامج التصحيح الهيكلي:**

تميزت سيرورة الإصلاح الإقتصادي بعدة سمات تتمثل بصورة عامة في:

- بالنسبة للنمو الإقتصادي كانت النتائج إيجابية حيث قدر معدل نمو 3,9%، 4%،4,5% خلال السنوات 1995-1997 على التوالي، و يعود الفضل في هذا النمو بشكل رئيسي إلى قطاع المحروقات، الفلاحة، و بدرجة أقل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري، علما أن القطاعين الأولين إستفادا من

[1] عبد الله بن دعيدة ، مرجع سبق ذكره. ص364.

[2] CNES. Rapport sur sur l'économie algerienne , les enjeux et les choix a moyen terme (96-2000) ;1996 ;p43.

[3] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص187.

[4] كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره، ص62.

ظروف خارجية مواتية نسبيا، بحيث أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة قد لا يزيد إلا بنسبة 1%في 1996 مقابل 1,5% في 1995[1] ، أما القطاع الصناعي فيمر بفترة إنتكاسية، حيث تراجعت قيمته المضافة ب (2.4%)، ذلك أن الضغوط المؤثرة على نمو هذا القطاع تضاعفت إلى حد كبير سواءا تعلق الأمر بشكل التمويل – رغم تدخل الدولة في منح التسهيلات من أجل الإستيراد –أو بوضعية السوق الخاصة بالمؤسسات.

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، 1,3% في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر بـ 1,4%في سنة 1995، ويعود الفضل في ذلك إلى الإرتفاع النسبي في أسعار البترول، و التوقف عن تموين المؤسسات الإقتصادية بالمواد الأولية و التجهيزات من السوق الخارجية، كما تم دعم توازن الميزانية في جو يتسم بإنخفاض ديون الخزينة العمومية بمقدار 75 مليار دج لدى بنك الجزائر، و 59 مليار دج لدى البنوك التجارية.
- إنخفض معدل التضخم من 29% و28,8%، 18,7%، 5,7%، 5,0% خلال السنوات 1994-1998 على التوالي[2]. إن هذا الإنخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة، و إنخفاض قيمة العملة الوطنية.
- إرتفاع الإيرادات من 29.2 % إلى 30% و إلى 32.1% إلى 3,33% من الناتج الداخلي الخام خلال 1994-1997 على التوالي أما النفقات العامة فحققت النسب التالية:31,1% ، 29,4%، 28,2%، 30,4% خلال نفس السنوات.
- بالإضافة إلى تحسين ميزان العمليات الجارية 1.9 مليار دولار مقابل 0.3 مليار دولار في نهاية جوان 1996، وزيادة إحتياطي الصرف (الذي إرتفع إلى 6.4 مليار دولار بفضل الفائض المسجل خلال هذه الفترة و المقدرة ب 2.2 مليار دولار[3].
- تقلص المديونية نتيجة عنلية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث إنخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع و الخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24 % في سنة 1997، و للتذكير ففي سنة 1995 كان

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة الثامنة، ماي 1997، ص 09.

[2] Indicateurs de l'économie Algérienne (1980-2006) Ministère des finances, Dicembre 2007, P 07.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997، ص 02.

إجمالي الديون الخارجي مقدر ب 31.537 مليون دولار في سنة 1997، و 30 ,473 مليون دولار **في** سنة 1998.

أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة التي إقتربت نسبتها إلى 25% في عام 1995، و إستمرت هذه النسبة في الإرتفاع إلى أن بلغت 28 %في عام 1998.

لقد عرفت عملية التصحيح الهيكلي للمؤسسات الصناعية أول إنجاز فعلي لها في عام 1994، حيث إنتقلت 12 مؤسسة غير مستقلة إلى الإستقلالية التامة في عامي 1994 و 1995 ، كما تم إعداد مخططات التصحيح الداخلي لمحمل المؤسسات الصناعية، و قد باشرت السلطات المركزية بتطبيقه، غير أن عدم فعالية هذا المخطط أجبرت السلطات على استبداله بجهاز جديد، تم وضعه إثر لقاء البنوك والمؤسسات في 1996، ويرتكز على علاقات تعاقدية فيما بينها لتمويل استغلال النشاطات الصناعية وتنميتها.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12.

ساهم برنامج الخوصصة لسنة 95 على ادخال رأس المال والتكنولوجيا اللمتطورة لقطاع الصناعة لاعطاء ديناميكية والرفع من قدراته[1].

**الجدول (33): عدد المؤسسات التي اغلقت أبوابها: (30 جوان 1998).**

| القطاع القانوني قطاع النشاط الاقتصادي | مؤسسات عمومية اقتصادية | مؤسسات عمومية محلية | مؤسسات خاصة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| **الفلاحة** | 5 | 18 | 2 | 25 |
| **الصناعة** | 60 | 383 | - | 443 |
| **البناء والأشغال العمومية والسكن** | 54 | 195 | - | 249 |
| **الخدمات** | 15 | 83 | - | 98 |
| **المجموع** | 134 | 679 | 2 | 815 |

**المصدر** : عية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص153.

فمن خلال الجدول نلاحظ ان القطاع الصناعي سجل اكبر عدد من المؤسسات التي اغلقت ابوابها، بنسبة 54% من عمليات حل المؤسسات منها 86 % مؤسسة عمومية، تليه القطاعات الاخرى ب، 30%.ويبقى الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ضعيفا لأنه يرى فيها سوقا للتصدير بدلا من الاستثمار. وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة الثالثة عشر، ماي 1999، ص21.

**الجدول رقم (34): حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر. (بالنسبة المئوية )**

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة | 0 | 12 | 12 | 15 | 1 | 05 | 04 | 07 |

**المصدر**: زغيب شهرزاد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية،منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، العدد 23، الجزائر ، جوان 2005، ص190.

نلاحظ من خلال الجدول تراجع حجم الاستثمارات الاجنبية سنة94 إلى 1%.

كما يتضح من مدى جذب الاستثمارات الاجنبية أن الجزائر من تحتل مرتبة البلدان التي تتميز بضعف استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر خارج المحروقات[1]. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

**الجدول رقم (35): الاستثمارات الاجنبية المباشرة لسنة 1998، وحصة بعض القطاعات.**

| القطاع | الحصة من الإستثمار الأجنبي |
|---|---|
| المحروقات | 1,18مليار دولار |
| الصناعة الكيميائية | 160,6 مليون دولار |
| الغذاء الفلاحي | 43 مليون دولار |
| الأشغال الكبرى | 23 مليون دولار |
| الإستهلاك | 9,1 مليون دولار |
| السكن | 7 مليون دولار |
| المناجم | 1مليون دولار |
| الخدمات | 0,2 مليون دولار |

**المصدر**: زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص191.

وبالتالي يبقى قطاع المحروقات هو المستهدف من طرف المستثمرين الأجانب، بالرغم من فتح رأس المال لعدة شركات عمومية في ظل برامج الخوصصة.

[1] زغيب شهرزاد، مرجع سبق ذكره، ص191.

**خلاصة:**

إن أهم الإختلالات الإقتصادية تمثلت في إرتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتزايد أزمة المديونية الخارجية، وتدهور شروط خدمة الدين، والعجز في الميزانية. وإعتماد الجزائر على سياسة الاصلاحات في مسارها التنموي، كان الغرض منه هو اصلاح الخلل القائم في ميزان المدفوعات، والميزانية العامة للدولة في إطار عملية إعادة تخصيص الموارد بصورة تسمح بالنمو والتخفيف من أعباء الديون، وإعادة التوازن لهيكل الاقتصاد وبالتالي تحقيق الانعاش الاقتصادي.

مع أن تطبيق سياسة الاصلاحات قد حقق نتائج سلبية، إلا أنه من جهة أخرى قد حقق جزء من الاستقرار والتوازن للنشاط الاقتصادي (تحقيق معدلات النمو)، إلا أن النمو لم يبشر بالانتعاش بعد في الفترة (1981- 1998).

# الفصل الثالث

**تمهيد:**

لقد قامت السلطات العمومية بالتطرق إلى برامج لدعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر حيث تمثلت هذه البرامج في:

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (والمخطط الثلاثي 2001-2004)؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو ( أو المخطط الخماسي الاول 2005-2009)؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014).

هناك بعض البلدان لم تطبق برامج لدعم نموها الاقتصادي وقد حققت ولا تزال تحقق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذه الحقيقة الميدانية فهل دعم النمو الاقتصادي يتعلق ويرتبط بتصحيح الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الوطني وبناء القدرة على خلق الثروة والتصدي لكل العوائق التي تمنع من خلق الثروة وجعل الاقتصاد الوطني اقتصادا فعالا وتنافسيا، بمعنى اتمام مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق في الحالة الجزائرية وحل مشكلة صلابة العرض الكلي وفق النظرية الاقتصادية، أم أن دعم النمو الاقتصادي يكون من خلال ضخ موارد مالية عمومية في الاقتصاد الوطني بواسطة سياسات مستلهمة ومستمدة من النظرية الكينزية ونظريات النمو الداخلي، ثم ما جدوى تطبيق هذه السياسات في الواقع الجزائري؟

ومن أجل ذلك، سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى:

- **المبحث الاول**:دراسة البرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر؛
- **المبحث الثاني**:دراسة البرنامج الخماسي الاول( 2005-2009) للنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثالث**:دراسة البرنامج الخماسي الثاني(2010-2014) لتوطيد النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: البرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر.

قبل أن نتطرق إلى عرض البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي وأثر تطبيقه على النمو الاقتصادي، يتوجب علينا أولا التطرق إلى الأساس الواقعي والنظري لهذا البرنامج، وذاك بإعطاء الأسباب الميدانية التي أدت بالسلطات العمومية إلى المبادرة بهذا البرنامج.

### المطلب الأول: الأساس الواقعي والنظري للبرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر.

سنستعرض في هذا المطلب الأسس النظرية التي تم تبنيها لتجسيد البرنامج ووضعه في إطار واقعي.

#### أولاً: الأساس الواقعي للبرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر:

نتيجة للاختلالات التي مست التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني مع نهاية الثمانينات و بداية تسعينات القرن الماضي المتمثلة في ارتفاع المديونية، ارتفاع معدل التضخم، العجز في ميزان المدفوعات، الضعف و التباطؤ في معدلات الناتج الداخلي الخام و فقدان الجزائر لقدرتها الشرائية الدولية، قامت الجزائر بإمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي يرمي إلى إعادة جدولة المديونية و استعادة هذه التوازنات من خلال تطبيق مخطط التعديل الهيكلي (PAS) الممتد من مارس سنة 1995 إلى مارس من سنة 1998، وبعد تطبيق هذا المخطط تمكنت الجزائر من استعادة أهم توازناتها الكبرى الاقتصادية و المالية، كما حققت معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي بعد أن كانت هذه المعدلات سلبية قبل سنة 1995، لكن هذه المعدلات بقيت ضعيفة، وحتى و إن كانت النتائج المحققة على المستوى الكلي مقبولة، فانها لم تسمح بالاستجابة للآمال المشروعة للمواطنين الجزائريين التي هي الرفع في المستوى المعيشي، الشغل المستقر و الأمن الاقتصادي، ولا حتى بجمع كل الشروط لوضع مسار للاستثمار و الخلق المستمر والدائم للثروة و الشغل، هذه الوضعية يمكن تفسيرها بأن الهدف من تطبيق مخطط التعديل الهيكلي هو إنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي و تحرير الاقتصاد و الأسعار، وليس هدف هذا المخطط هو استهداف الرفع من معدلات النمو الافتصادي، حيث لا توجد جملة واحدة في مخطط التعديل الهيكلي تدل على أن هذا الأخير سيحقق أو سيعمل على تحقيق الانعاش و النمو الاقتصادي[1].

إذن، فالجزائر قبل سنة 2001 كانت تعيش وضعية متناقضة، فمن جهة، هناك مؤشرات مالية كلية جيدة نتيجة الاستعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى، هناك معدلات ضعيفة غير كافية للنمو الاقتصادي و شروط اجتماعية صعبة للسكان، فقد تم تسجيل تراكم في احتياجات المواطنين التي لم يتم تلبيتها، لاسيما فيما يتعلق

[1] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 114- 115.

بالشغل، السكن و التجهيزات الاجتماعية الجماعية و اطار الحياة، لقد تميزت الفترة الممتدة ما بين 1988 و 1995 بارتفاع نسبة الفقر بشكل ملفت للنظر، هذه النسبة زادت في الارتفاع في السنوات الموالية، ففي دراسة قام بانجازها البنك العالمي، بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات حول تطور مستويات معيشة الأسر الجزائرية، والتي تعتمد على التعريف المجمع عليه عالميا،فانه تعتبر فقيرة في الاطار الجزائري كل أسرة ذات دخل سنوي يقل عن 16.000 دينار جزائري بما يعادل (1330 دينار جزائري شهريا) وحسب معطيات التحقيق المنجز سنة 1995 من طرف الديوان الوطني للاحصائيات في اطار هذه الدراسة، أن 14 بالمائة من المواطنين أي ما يعادل أربعة ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر، لقد كان عدد الفقراء يقدر بحوالي 1،7 مليون شخص في 1988، وبالتالي فقد ارتفع الفقر ما بين 1988 و 1995، وقد أشارت الدراسة أن 70 بالمائة من الفقراء يعيشون في الوسط الريفي.

إن العدد الاجمالي للفقراء في الجزائرقد زاد في الارتفاع و بشكل موسع عموديا و أفقيا منذ بداية الأزمة السياسية و الأمنية الحادة التي عرفتها الجزائر و يمكن القول عن تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر حيث قدر حجمها التقرير الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لسنة 1998 بأزيد من أحد عشر مليون فرد، وقد ذهب التقرير الصادر عن مفتشية العمل أن عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر قد وصل سنة 2001 إلى 14 مليون فرد وهي نسبة عالية مقارنة بالعدد الاجمالي للسكان اذ تمثل حوالي 50 بالمائة، ان الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع في الفقر، تعود إلى غياب النمو الاقتصادي و ما نتج عنه من انخفاض في خلق مناصب الشغل، وأيضا غياب التخصيص الأمثل للموارد الوطنية و تحقيق العدالة الاجتماعية و التفاوت في توزيع الثروة و الدخل و اتساع الفوارق الاجتماعية ما بين أفراد المجتمع الجزائري، بحيث أن متوسط دخل الجزائري من الطبقة الغنية يفوق متوسط دخل الجزائري من الطبقة الفقيرة ب 36 مرة كما تؤكد أرقام من هيئة الأمم المتحدة[1].

إن الفقر في الجزائر هو مرتبط بالبطالة، هذه الأخيرة و منذ نهاية الثمانينات شهدت ارتفاعا في نسبتها فقد بلغت 19 في المائة في سنة 1989، أما في سنة 1992 فقد بلغت نسبة نسبة 21،3 بالمائة وبدأت نسبة البطالة تتضاعف ابتداء من 1993 بحيث بلغت 27 بالمائة في سنة 1994، و 28 بالمائة في 1995، وقد ارتفع عدد البطالين خلال ثلاث سنوات أي خلال الفترة الممتدة من1992 إلى 1995 و انتقل من 1،5 مليون شخصا أي بارتفاع يعادل 582000 بطالا، مع الاشارة ان نسبة طلب الشغل الاضافي تقدر بأكثر من 250،000 شخصا سنويا[2].

و إضافة إلى مشكلتي الفقر و البطالة فقد تم تسجيل تراكم في الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها، لا سيما فيما يتعلق بالسكن و التجهيزات الاجتماعية الجماعية في مجال الطاقة، المياه، التقل و وسائل الاتصال، التعليم، الصحة....الخ، هذا التراكم كان يزداد ضغطا مع مرور الزمن و يؤثر سلبيا على معيشة السكان و انعكس ذلك ميدانيا بكثرة التوترات

---

[1] حسين بن أسعد، **"الجزائر تفتقد لاستراتيجية اقتصادية"**، يومية الخبر، الاثنين 29 مارس 2004 الموافق ل 08 صفر 1425 هـ .

[2] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998.

الاجتماعية و أعمال الشغب التي مست أغلب نواحي القطر الوطني، هذه الوضعية التي تتميز بمؤشرات مالية جيدة من جهة، و بمعدلات نمو اقتصادية غير كافية و بشروط اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان من جهة أخرى دفعت السلطات المعنية إلى التدخل و المبادرة بوضع برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي.

إن الأهداف العملياتية التي يقترحها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي هي اعادة تنشيط الطلب، دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل التي تتحقق عبر ترقية الاستغلال الفلاحي و المؤسسة الانتاجية لا سيما المحلية، المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وتأهيل الهياكل القاعدية التي تسمح باعادة اطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الحاجيات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، و بالتالي فتدخل الدولة وفق هذا البرنامج كان يدور حول ثلاثة أهداف هي: محاربة الفقر، خلق مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إحياء الفضاء الجزائري[1].

**ثانياً: الأساس النظري للبرنامج الرباعي (2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر:**

مباشرة وبعد استعادة الجزائر لتوازناتها الاقتصادية و المالية الكبرى وقبل سنة 2001، طرحت للنقاش الكيفية التي يتم بموجبها انعاش الاقتصاد الوطني واستعادة النمو الاقتصادي وذلك إما العمل بجانب العرض أو العمل بجانب الطلب، بمعنى أنه كانت هناك أطروحتان للنقاش لأجل تبني واحدة منهما: الأطروحة الأولى تقول بإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق العمل بجانب الطلب، أما الأطروحة الثانية فتقول بإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق العمل بجانب العرض، في سياق النقاش، اقترح المجلس الوطني القتصادي و الاجتماعي (CNES) إنعاش الاقتصاد عن طريق الانطلاق في ورشات الأشغال الكبرى: طرق، سدود...إلخ، بمعنى انعاش الاقتصاد بواسطة الطلب أي عن طريق سياسة مستلهمة من النظرية الكينزية، وقد كان الفصل في هذه القضية لصالح العمل بجانب الطلب بإطلاق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي.

إن البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي قد جاء بناء على فكرة مفادها أن زيادة الانفاق العمومي ستؤدي إلى انشاء أعداد كبيرة من مناصب الشغل و تحقيق مداخيل جديدة وهو ما سيؤدي إلى دعم و تعزيز الطلب على المواد المحلية، وهذه الحركية ستؤدي إلى تشجيع المنتج الجزائري و التشغيل، بمعنى أن هذا البرنامج هو مبني على تحليل مستلهم من النظرية الكينزية التي تعتمد على انعاش القدرة الشرائية و الطلب بشرط أن يكون هناك جهاز انتاجي فعال.

وفقا للنظرية الكينزية يمكن أن تشكل الميزانية أداة نشاط لا يستهان بها من أجل ضبط الظرف و المحاربة ضد الكساد و التضخم، لقد حدد كينيز بالنسبة للدولة مهمة انجاز السياسة الميزانية التي عرفها ساموبلسن(samuelson) بالسياسة الميزانية النشيطة، و تتمحور العملية حول استخدام الضرائب و النفقات العمومية لغايات[2]:

---

[1] برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001-2004 رئاسة الحكومة، أفريل2001، ص ص 03-07.

[2] BOUZIDI Abdelmadjid, Le mot clé La politique Budgétaire, L'économiste d'Algérie, du 14 au 20 janvier 2001.

- المساهمة في التخفيف من الاضرابات الاقتصادية؛
- الشجيع على الابقاء على اقتصاد تدرجي ضامن لدرجة عالية من الاستخدام، و التخلص من كل بروز تضخمي.

يرى كينيز كذلك، أنه لما ينخفض الدخل الوطني و تنخفض النفقات التابعة للقطاع الخاص، يجب أن تدعم الدولة بطريقة نشيطة الاقتصاد بضخ نفقات إضافية من أجل الابقاء على مستوى من الطلب الفعلي، مستوى مثل هذا سيؤثر على حجم الانتاج، واذن الشغل فتتزايد المداخيل عن طريق أثر المضاعف( L'Effet multiplicateur) و تتجاوز مبلغ العجز في النفقات العمومية، أما في الحالة المعاكسة، وهي حالة ارتفاع الحرارة لما يرتفع الدخل إمكانيات الادخار، يجب على الدولة أن تقلص نفقاتها أو تزيد من الضرائب من أجل توقيف الحرارة الزائدة.

وعليه فالإنعاش الاقتصادي وفق هذه النظرية هو تحفيز النشاط الاقتصادي الكلي في المدى القصير، و بالتالي فسياسة الانعاش الاقتصادي هي سياسة ظرفية التي تهدف إلى اعطاء دفع جديد للنشاط الاقتصادي المسجل بواسطة تباطؤ الاستهلاك و الاستثمار، أي تحفيز الطلب لما يكون الاقتصاد في حالة ركود( Récession ).

## المطلب الثاني: عرض موجز للبرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي في الجزائر.

حسب ما جاء في الوثيقة الرسمية للبرنامج الرباعي(2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي، فإن هذا الأخير يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكيفية وهي[1]:

- محاربة الفقر؛
- خلق مناصب الشغل؛
- تحقيق التوازن الجهوي؛
- إعادة إحياء الفضاء الجزائري.

هذه الأهداف الكيفية تترجم بأهداف عملية من خلال:

- إعادة تحفيز الطلب؛
- دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل التي تتحقق عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما المحلية الصغيرة والمتوسطة؛

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحوتحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 12/11 مارس 2013، الجزائر، ص 03.

- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة اطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

إذن، فالأهداف المحددة في البرنامج الرباعي(2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي هي أهداف للمدى القصير، و تتمثل في التخفيف من الفقر بالتكفل بالاثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي، ودعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة و الشغل، وإنعاش البناء و الأشغال العمومية، وفي مجال التنمية الجهوية إعادة إحياء الفضاءات الريفية المهملة بفعل اللا أمن و غياب الشروط الدنيا للعيش.

**الجدول رقم(36): البرنامج الرباعي( 2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي في الجزائر حسب طبيعة النشاط بمليار الدينار الجزائري و بالنسبة المئوية.**

| | تراخيص البرامج | | | | | إجمالي تراخيص البرامج % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | |
| الدعم الموجه للإصلاحات | 30 | 15 | - | - | 45 | 8,6 |
| دعم الانتاج الفلاحي | 7,6 | 16,3 | 20 | 12 | 55,9 | 10,6 |
| دعم قطاع الصيد البحري | 3 | 3,9 | 2,5 | - | 9,5 | 1,8 |
| إجمالي الدعم المباشر لإنتاج الفلاحة والصيد البحري | 10,6 | 20,3 | 22,5 | 12 | 65,4 | 12,4 |
| إجمالي الدعم الموجه للتنمية المحلية | 32,4 | 42,9 | 35,7 | 3 | 114 | 21,7 |
| إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى | 93 | 77,9 | 37,6 | 2 | 210,5 | 40,1 |
| إجمالي الدعم الموجه للموارد البشرية | 39,4 | 29,9 | 17,4 | 3,5 | 90,2 | 17,2 |
| الإجمالي العام | 205,4 | 185,9 | 113,2 | 20,5 | 525 | 100 |

**المصدر**: البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، رئاسة الحكومة، أفريل 2001، ص49.

الجدول أعلاه يمثل البرنامج الرباعي( 2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي و توزيع تراخيص البرامج بمليار الدينار الجزائري و بالنسبة المئوية، ومن خلال دراسة الأرقام و المعطيات الاحصائية المتضمنة في هذا الجدول، نلاحظ ان الدعم هو موجه إلى خمسة برامج أساسية بقيمة مالية اجمالية تقدر ب 525 مليار دينار جزائري (بما يقارب 07 ملايير دولار)، هذه البرامج الأساسية هي:

- دعم الاصلاحات بغلاف مالي يقدر ب 45 مليار دينار جزائري بما يمثل 8،6 بالمائة من القيمة المالية الاجمالية المخصصة للبرنامج؛

- الدعم المباشر للانتاج ( الفلاحة و الصيد البحري) بغلاف مالي يقدر ب 65،4 مليار دينار جزائري بما يمثل 12،4 بالمائة من القيمة المالية الاجمالية المخصصة للبرنامج؛
- الدعم الموجه للتنمية المحلية بغلاف مالي يقدر ب 114 مليار دينار بما يمثل 21،7 بالمائة من القيمة المالية الاجمالية المخصصة للبرنامج؛
- الدعم الموجه للأشغال الكبرى بغلاف مالي يقدر ب 210،5 مليار دينار جزائري بما يمثل 40،1 بالمائة من القيمة المالية الاجمالية المخصصة للبرنامج.

و أخيرا الدعم الموجه للموارد البشرية بغلاف مالي يقدر ب 90،2 مليار دينار جزائري بما يمثل 17،2 بالمائة من القيمة المالية الاجمالية المخصصة للبرنامج.

إن الملاحظة الأولى التي نستشفها من قراءة المعطيات الاحصائية السالفة الذكر، هو أن الأهمية في دعم البرامج الأساسية أعطيت إلى الأشغال الكبرى التي استحوذت على حصة الأسد من الغلاف المالي الاجمالي المخصص للدعم بنسبة مئوية تقدر ب 40،1 بالمائة، تليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية التنمية المحلية التي استفادت من 21،7 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي المخصص للدعم، ثم في المرتبة الثالثة الموارد البشرية التي استفادت من 17،2 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي المخصص للدعم، لتأتي في المرتبة الرابعة الفلاحة والصيد البحري اللتين استفادتا من 12،4 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي المخصص للدعم، وأخيرا الاصلاحات التي استفادت سوى ب 8،6 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي المخصص للدعم.

## المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج الرباعي(2001-2004) للانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

يجب علينا دراسة معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة 2001-2004 وأيضا دراسة مصدر وطبيعة هذا النمو المحقق، وذلك على التحو التالي:

### أولاً: مصدر وطبيعة النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر خلال الفترة 2001-2004:

إن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 هي 4،1 بالمائة و 8،6 بالمائة على التوالي و في سنة 2004 في حدود 5،2 بالمائة، أما في سنة 2005 فقد انخفض هذا المعدل و بلغ 4،8 بالمائة، هذه المعدلات تظهر مقبولة مقارنة بالمعدلات المحققة قبل اطلاق البرنامج الرباعي( 2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي، لكنها تبقى غير كافية مقابل الأموال المضخة في الاقتصاد الوطني وأيضا مقابل حاجيات السكان الملحة والمتزايدة.

خلال الفترة 1999-2003 بلغ حجم الاستثمار قيمة 46 مليار دولار أمريكي وكان بمقدوره تحقيق معدل نمو يفوق 11 بالمائة لو استخدمت تلك الأموال بعقلانية.

**أ. تفاصيل النمو الاقتصادي المحقق خلال تطبيق البرنامج الرباعي( 2001-2004) للانعاش الاقتصادي[1]:**

إن النمو الاقتصادي هو الزيادة بالحجم سنة بعد سنة في تدفق الثروات المنتجة من طرف مجمل الأعوان الاقتصادية المقيمة، و يكون النمو توسعيا لما يكون نتيجة لزيادة نسبية في العمل و مخزون الرأسمال، ويكون النمو مكثفا لما يكون نتيجة لتحسن الفعالية في استعمال الموارد الانتاجية، معنى ذلك زيادة في الانتاجية، لكن حتى و ان كان توسعيا أو مكثفا، فالنمو لايعطي ديناميكية و لا يكون نمو مدعم ذاتيا إلا إذا شكل في نفس الوقت زيادة للقدرات الانتاجية الوطنية، وحدها التي تضمن المخافظة سنة بعد سنة على مستوى إنتاج الثروات الذي يتم بلوغه.

في آفاق المدى القصير، الأهم، بل المحدد الوحيد للنمو هو الاستثمار، لما يكون ذلك محقق من طرف قطاع المؤسسات( سواء كانت عمومية أو خاصة)، و يصاحب دوما بزيادة في القدرات الانتاجية للبلد. وعلى العكس، لما يكون فقط من فعل الدولة (الادارة العمومية)، فلا يزيد دائما ومباشرة في القدرات الانتاجية للأمة من السلع والخدمات التسويقية رغم أنه يحسن التزويد بالهياكل القاعدية للبلاد، هذه الأخيرة لا تساهم الا في المدى الطويل وبطريقة وبطريقة غير مباشرة في تحسين إنتاجية النظام الانتاجي بشرط توفر الشروط التي تنص عليها النظرية الكينزية، فهو غير كاف لوصف النمو المحقق في سنة 2003 و المقدر ب 6،8 بالمائة و ذلك بكل بساطة أنه نمو توسعي.

بملاحظة تفاصيل النمو المحقق في سنة 2002 و 2003 نستنتج أنه لا يصب بطريقة ذات دلالة حول الزيادة في قدرات إنتاج السلع و الخدمات، الضامنة الوحيدة لبقاء إنتاج الثروات و الشغل إلى المستوى الذي وصلت إليه بدون الابقاء على الضخ المكثف و المستمر للمال العام، إن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام لسنتي 2002 و 2003 هي على التوالي 4،1 و 6،8 بالمائة شكلتا الشجرة التي غطت الغابة مثلما يشهد عليه التوزيع القطاعي لنمو الناتج الداخلي الخام.

إن قطاع المحروقات و بالرغم من المكانة التي يحتلها، فهو لا يشارك الا قليلا جدا في ديناميكية العرض الداخلي للسلع و الخدمات للقطاعات الأخرى، أما النمو في الفلاحة فهو متذبذب و يتوقف على تقلبات التساقط، أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي العمومي فقد عرف هبوطا في نشاطه ب 0،5 بالمائة في المتوسط خلال الفترة 1999- 2003 و 3،3 بالمائة في 2003، وضمنه فقط سجل قطاع الصلب، البناء الميكانيكي والكهرباء (ISMME) معدل نمو متوسط ب 6،7 بالمائة خلال نفس الفترة، أما باقي القطاعات الأخرى، فقد سجلت هبوطا مستمرا في نشاطها على الأقل منذ 1999، القطاعات الصناعية التي هي تعاني أكثر من هذا الهبوط هي قطاعات الزراعة الغذائية، النسيج، صناعات الجلود و الأحذية و أخيرا صناعة الخشب، الورق، الفلين و المطابع، و باقي صناعات القطاع العمومي التي

[1] بودواوية محمد، "**إشكالية النموالاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2009**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، (عمل غير منشور)، ص ص 200-202.

بقيت محافظة على نشاطها، مقارنة بنسبة 1989 هي تلك المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية و التي تقوم بتموين مدخلاته (مواد البناء و بمقياس اقل، المناجم و المقالع مع ان معدل نموها الفعلي في سنة 2003 كان سلبيا و شبه منعدم).

أما فيما يخص نمو صناعات القطاع الخاص، فانه فعلا و على عكس صناعات القطاع العمومي، فقد تم تحقيق معدل نمو متوسط يقدر ب 5،16 بالمائة مابين 1999 و 2003 ( 4،4 بالمائة بالمائة مابين 2000 و 2003 و فقط 2،9 بالمائة في 2003)، غير أن نمو صناعات القطاع الخاص هو ليس عام وموحد، وما تجب الاشارة إليه و تبعا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، هو أنه بالمقارنة مع سنة 1989، هناك هبوط (بعبارة الانتاج الفيزيائي) لنشاطات الصناعات الخاصة في القطاعات التالية: المناجم و المقالع، الصلب، البناء الميكانيكي و الكهرباء، الكيمياء – البلاستيك، النسيج – الملابس الجاهزة و الجلود و الأحذية.

في المقابل، في قطاعات مواد البناء، الصناعات الزراعة – الغذائية و صناعات الخشب – الفلين – الورق – المطابع، فان مستوى الانتاج الفيزيائي في سنة 2003 هو أعلى مما كان عليه الأمر في 1989، كذلك، و سواء في 2003 أوفي الفترة 1999-2003، فإن النمو خارج قطاع المحروقات يتعلق أساسا بقطاع البناء والأشغال العمومية و بعض الخدمات، إن ديناميكية نشاط البناء و الأشغال العمومية هي مرتبطة بزيادة نفقات تجهيز الدولة في اطار تنفيذ البرنامج الرباعي( 2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي، أما نمو الخدمات (خارج خدمات الادارات) تتعلق بالخصوص بالنقل – الاتصال والتجارة، حيث أن الحصص المجمعة في القيمة المضافة الاجمالية خارج المحروقات قد انتقلت من 30،9 بالمائة مابين 1990 و 2001.

إن نمو الخدمات خلال العشرية الأخيرة هو نتيجة تحرير التجارة الخارجية و المحلية، لا سيما بالنسبة للنقل – الاتصال و التجارة خلال الفترة 1999 – 2003 (نمو ب 3،9 بالمائة في المتوسط)، بواسطة انفجار الواردات التي زادت ب 21،6 بالمائة بالحجم ما بين 2000 و 2003، لكن قطاعي البناء والأشغال العمومية و الخدمات المنتجة في الجزائر لها خصوصية مضاعفة و هي عدم إنتاج سلع و خدمات لها قيمة دولية (فهي غير قابلة للمبادلة في الأسواق الدولية) وهذا ما يجعل بأن نشاطها هو مرتبط بقوة، في بلادنا، بالنفقات العمومية للتجهيز بالنسبة للبناء والأشغال العمومية وزيادة عرض السلع المتوفرة بواسطة زيادة الواردات بالنسبة للتجارة و النقل.

**ب. ارتباط النمو الاقتصادي المحقق بصادرات المحروقات[1]:**

إن حصة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الاجمالية الكلية لمجمل النشاط (خارج خدمات الادارات) مابين 1999 و 2003 مثلت في المتوسط 43،1 بالمائة، إن الثبات الجيد لأسعار البترول منذ سنة 2000 قد ضخم بصفة معتبرة هذه الحصة، فالنشاط في هذا القطاع يبقى يحافظ على علاقات تبادل قليلة مع باقي قطاعات النشاط، لكن من جانب

[1] Djamel Belkacem, Illusion De La croissance 1 et 2, El Watan, Dimanche 04 juillet 2004.

المداخيل و الطلب الاجمالي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات هي مقلقة لأنها محددة بالنسبة لمجمل نشاط الاقتصاد الوطني، فأكثر من 95 بالمائة من مداخيل صادراتنا تتأتى من هذا القطاع، و تغطي ليس فقط كل وارداتنا من سلع الاستهلاك و التجهيز، لكن أيضا ميزانيتنا للخدمات و للرأسمال مع باقي العالم و الأكثر انشغالا كذلك، إن حصة الإيرادات الجبائية المتأتية من المحروقات من إجمالي ايرادات الدولة و صلت إلى متوسط سنوي يقدر ب 66،3 بالمائة خلال الفترة 1999 – 2003.

انطلاقا من سنة 2000، كل النفقات الجارية للدولة هي مغطاة بواسطة الإيرادات الجبائية للمحروقات، في الإجمال، النشاط الاقتصادي الوطني هو كلية مرتبط بصادرات المحروقات بواسطة واردات السلع الوسيطة و التجهيز و التي بدونها أغلبية مؤسسات القطاع الصناعي ستغلق أبوابها، بواسطة واردات سلع الاستهلاك الدائمة وغير الدائمة التي تغذي في جزئها الأكبر نشاطات الخدمات (تجارة، نقل...الخ)، بواسطة المداخيل الناتجة عن الجباية من المحروقات الموزعة مباشرة، بواسطة نفقات الدولة التي تغذي حوالي ثلث 3/1 الطلب الكلي للسلع و الخدمات، وبطريقة غير مباشرة بواسطة المداخيل المتولدة بواسطة نشاطات المؤسسات حيث النشاط هو مرتبط بقوة بنفقات الدولة الأخرى (و بالأخص البناء و الأشغال العمومية).

إن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال سنوات 2002، 2003 و 2004 حتى و ان كانت أعلى من المعدلات المحققة في السنوات التي سبقت تطبيق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي، فهي تعتبر غير كافية، و بالتالي فليس بالإمكان محاربة الفقر و البطالة بهذا المستوى من معدلات النموالاقتصادي، إلى جانب ذلك، فان النمو المحقق لم ينتج من ديناميكية خاصة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر، بل نتج من زيادة جد قوية للنفقات العمومية للتجهيز المرتبطة بتطبيق البرنامج السالف الذكر و الذي سمحت به أسعار المحروقات المصدرة، أي أن مصدر هذا النمو هو الاستثمار العمومي بفضل إيرادات المحروقات و هذا النمو هو نمو عابر، بمعنى أنه ليس نمو مدعم ذاتيا.

هذه الحقائق أكدتها الدراسة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ففي تقرير صادر عنها حول الأفاق الاقتصادية في افريقيا لسنتي 2003 – 2004، المنشور بتاريخ 07 جويلية 2004، أوضحت بأن حصيلة تطبيق البرنامج الرباعي (2001 – 2004) للانعاش الإقتصادي بعبارة الكلمة تبقى جد معتدلة و محتشمة، لا سيما فيما يخص استدامة الأثر حول النمو و الشغل و الهشاشة التي يمكن أن يولدها بجانب التوازن الخارجي و حسب ما جاء في التقرير أيضا، ان النمو المحقق في سنة 2002 – 2003 يبقى مرتبطا بنتائج قطاع المحروقات[1].

[1] Rabhi meziane, Rapport 2003 – 2004 de L'OCDE sur L'Algérie, Liberté, Lundi 26 juillet 2004 .

**ثانياً: أثر تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي وفق النظرية الكينيزية:**

بالرغم من بعض الديناميكية التي أضافها تطبيق البرنامج الرباعي (2001 - 2004) لدعم الانعاش الاقتصادي في بعض القطاعات لا سيما المرتبطة بالمشاريع العمومية و الأشغال الكبرى و في العديد من المناطق على المستوى الوطني، فانه لم يحقق كل أهدافه المعلنة، فما يمكن تسجيله هو أن هذا البرنامج يفتقد للمدى و العمق الاستراتيجي، و بشكل كبير ساهم غياب إصلاح شامل للاقتصاد الوطني (الادارة المحلية والمركزية، النظام القظائي والنظام المالي، الجمارك والجباية ...) في تقليص فعالية و مردودية الميزانيات المالية التي رصدتها الدولة في اطار هذا البرنامج[1].

بتعبير آخر، أنه تم تطبيق سياسة ظرفية للإنعاش الاقتصادي، في ظل الحالة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري الذي لا هو باقتصاد السوق ولا هو بالاقتصاد المخطط، فلحد الساعة لم تتمكن الجزائر من بناء اقتصاد السوق ولم تتمكن من إتمام مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، فضلا عن ذلك، لدينا بنية اقتصادية أين العرض هو صلب لأسباب هيكلية، فالتنظيم الاقتصادي ونظام التحفيز الداخلي لا يسمحان بالاستعمال الفعال للامكانيات الموجودة، وليس لدينا اقتصاد ذو نوع كينيزي حتى نطبق سياسة مستلهمة من النظرية الكينيزية للانعاش ودعم النمو الاقتصادي.

من أجل إيجاد دواء للاقتصاد الجزائري يجب النظر أكثر إلى جانب **جوزيف شومبيتر** و بالتالي يجب الزيادة في عدد ونوعية المقاولين، و يجب كذلك تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل أن يأخذ عشرات الالاف من المقاولين مقاليد اقتصاد جديد ديناميكي وفي جزءه الأكبر موجه نحو التصدير الذي يعتبر أحد محركات النمو الاقتصادي.

إن جذب الاقتصاد بواسطة الطلب من خلال تطبيق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي و بالاعتماد على تمويل برنامج للأشغال الكبرى، هو تفسير خاطئ للنظرية الكينيزية، كون أن سياسة الإنعاش بواسطة الطلب ذاتت الاستلهام الكينيزي هي سياسة للمدى القصير، تثبت لما تكون البطالة مرتفعة و النمو منخفض، و تمر عبر انعاش الاستهلاك والاستثمار، ويشترط تطبيق هذه السياسة أن يكون الاقتصاد في حالة ركود (Récession) ويكون الاستخدام ناقصا، و هنا يمكن للدولة أن تتدخل و فقا لهذه السياسة لتحفيز الطلب قصد استعادة المستوى السابق من النمو الاقتصادي و التشغيل، غير أن الاقتصاد الجزائري لا يوجد في حالة ركود بل هو متعطل منذ سنة 1985.

فضلا عن ذلك، الأفكار التي جاء بها **جون ماينار كينيز** من خلال "النظرية العامة حول التشغيل، الفائدة و العملة" في سنة 1936 هي رد على و صول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى محدوديته و عجزه عن تقديم حلول ملموسة للأزمة العالمية لسنة 1929 و بالتالي فالنظرية الكينيزية جاءت لمعالجة و ضعية محددة زمانا و مكانا، أو بمعنى آخر، أن السياسة الكينيزية لانعاش الاقتصاد بواسطة الطلب هي سياسة جاءت بناء على ظروف معينة و لأجل هل مشاكل وصعوبات تخص البلدان التطورة التي اقتصادياتها هي اقتصاديات مستقرة (اقتصاديات السوق) والتي تعرضت لانخفاض

[1] محمد الصالح منتوري، "**الاحتجاجات الاجتماعية تحمل رسالة ثقيلة يجب أن تتكفل بها السلطة**"، يومية الخبر، الثلاثاء 07 ديسمبر 2004 الموافق لـ 24 شوال 1425 هـ .

مؤقت في نشاطها الاقتصادي وهذه السياسة جاءت بهدف استعادة هذا النشاط، أي أن سياسة زيادة النفقات العمومية بهدف دعم النمو الاقتصادي وجهت إلى الاقتصاديات التي هي في حالة ركود وتتوفر عاى نظام انتاجي متنوع و تنافسي بطريقة نسبية أمام المنافسة الأجنبية و تتميز بعرض كلي مرن و تسيير أمثل للموارد، لكن تعاني من ضعف في الطلب الاجمالي (نقص في الاستهلاك، عدم الملائمة ما بين توزيع المداخيل و بنية الانتاج، الشك في المستقبل...) وهذه الوضعية بالذات لا تميز الاقتصاد الجزائري، أيضا السياسة الكينيزية هي سياسة ظرفية، بمعنى أنها تتعلق بالمدى القصير، وهذه السياسة تجهل تماما مشاكل التخلف التي تتميز بها البلدان المتخلفة ومنها الجزائر، فخذه السياسة إذن هي ليست موجهة للبلدان المتخلفة.

إن الأثر المضاعف للنمو لم يعمل أثناء تطبيق البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي نتيجة لعدم مرونة العرض الكلي، ان القطاع الخارجي هو الذي استفاد من البرنامج نتيجة لصلابة العرض الكلي و ترجم ذلك في زيادة هامة في الواردات مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج المذكور.

إن هذا النوع من النمو هو نمو توسعي و هو نمو مكلف و زائل، إن النمو القوي المدعم ذاتيا هو النمو الذي يجب أن يرتكز على الصادرات، الاستثمار والاستهلاك، معنى ذلك النمو الذي يعتمد على المؤسسة ومتطلبات المردودية والتنافسية، و في هذا المجال، لا يزال ينتظر الجزائر الكثير، في الحقيقة ، ليس لدينا بعد مؤسسات اقتصادية بمعنى الكلمة، فالمؤسسة الاقتصادية هي مكان لانتاج و خلق الثروة و القيمة المضافة و النمو الاقتصادي هو فعل المؤسسة الاقتصادية، فهي تستهلك مواد أولية (مدخلات الانتاج) وتنتج سلعا لها قيمة أكبر (مخرجات الانتاج)، و لتتمكن من ذلك، يجب توفر تجهيزات و يد عاملة مؤهلة، و يلزم توفر مسيرين أكفاء بشكل خاص يستطيعون أخذ مخاطر محسوبة، و الذين يتوفرون على روح المؤسسة، ولكن كل هذه العناصر لا تتوفر عليها اليوم في الواقع الجزائري، لذا فالجهة التي جاء البرنامج السالف الذكر لتحفيزها و دعمها لأجل خلق الثروة هي غائبة و غير موجودة و على هذا الأساس لم تتمكن الجزائر من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على السياسة الكينيزية للانعاش ودعم النمو الاقتصادي والبرنامج الرباعي المذكور لم يحقق كل أهدافه، بدليل أن السلطات المعنية مباشرة و بعد سنة 2004 بادرت باطلاق برنامج اخر في سنة 2005 يمتد إلى سنة 2009 يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي هو البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي و قد خصص له غلاف مالي يقدر بـ 144 مليار دولار و هو مبلغ ضخم يمكن بواسطته بناء اقتصاد جديد و ليس دعم النمو فقط عن طريق الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية.

## المبحث الثاني: دراسة البرنامج الخماسي (2005-2009) للانعاش الاقتصادي و اثر تطبيقه على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مباشرة بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج الأول و هو البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الانعاش الاقتصادي، قامت السلطات العمومية في الجزائر باطلاق برنامج ثاني هو البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي، مع أنه لا يختلف كثيرا عن الأول من حيث المحتوى و الأهداف، لكن الاختلاف يظهر في المبلغ الضخم المخصص لهذا البرنامج القدر بـ 55 مليار دولار أمريكي، ليرفع هذا المبلغ بعد ذلك و يصل إلى 144 مليار دولار أمريكي، وكل هذا من أجل البحث عن جدوى دعم النمو الاقتصادي في الجزائر و جعله نموا قويا و مدعم ذاتيا.

### المطلب الأول: الأساس الواقعي والنظري للبرنامج الخماسي ( 2005-2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر.

إن الأساس النظري والواقعي للبرنامج الخماسي (2005-2009) يظهر كما يلي[1]:

#### أولاً: الأساس الواقعي للبرنامج الخماسي (2005-2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد تمت المبادرة بإطلاق البرنامج الخماسي (2005-2009) للنمو الاقتصادي لأن البرنامج الرباعي لدعم الانعاش الاقتصادي لم يحقق كل أهدافه المعلنة ولم يتمكن من الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و لم يتمكن أيضا من جعلها قوية و مدعمة ذاتيا للقضاء على الفقر و محاربة البطالة، كما أن حاجيات السكان فيما يتعلق بالسكن، الصحة، التعليم و انجاز الهياكل القاعدية مثل شبكات الطرق، شبكة السكة الحديدية و موارد المياه، بقيت بدون تكفل ميداني حقيقي، و أمام استمرار أزمة السكن و تفاقم البطالة و نقص التموين بمياه الشرب و عدم الربط بالشبكة الكهربائية وعدم إيصال الغاز الطبيعي للعديد من المناطق على المستوى الوطني لا سيما منها المناطق المحرومة ونقص أو غياب وسائل النقل كلها مشاكل سممت حياة الجزائريين و أخرجتهم إلى الشارع في العديد من المرات لقطع الطرق العمومية والاحتجاج على الأوضاع المعيشية الصعبة و هذه الاحتجاجات شاهدتها أغلب مناطق الوطن.

لقد تركت عشرية التسعينات بصماتها واضحة على معيشة السكان و الحاجيات و المطالب الاجتماعية للجزائريين ما فتئت تتزايد و تتراكم مع مرور الزمن، في المقابل تميزت الفترة ذاتها بالتهاب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و بلوغها أرقاما قياسية، و هذا ما أدى إلى إرتفاع هام في مداخيل الدولة المتأتية من المحروقات بالنسبة للجزائر نتيجة لهذا الظرف.

فضلا عن الأسباب السالفة الذكر و بالرغم من اصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، فإن

[1] بودواوية محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-207.

هذا الأمر لم يحقق الأهداف التي جاء لأجلها و بالأخص تشجيع و تطوير الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الخاص الوطني هو غير قادر على قيادة خلق الثروة و الاستثمار الأجنبي في الجزائر هو حاضر فقط في مجال المحروقات و هو غائب تقريبا في المجالات الأخرى خارج المحروقات، هذه الأخيرة هي القادرة على خلق الثروة الحقيقية الدائمة وخلق مناصب الشغل الجديدة، وحسب وجهة نظر أصحاب القرار في بلادنا أنه كان من الضروري على الدولة المبادرة باطلاق سياسة لدعم النمو الاقتصادي التي تعتمد على الاستثمار العمومي والأشغال الكبرى وقد كانت المقاربة المتبعة أن انجاز الهياكل القاعدية ستجذب الاستثمار الأجنبي و تحفز الاستثمار الوطني للانطلاق في خلق الثروة، و في الوقت نفسه انجاز التجهيزات العمومية الجماعية سيحسن من ظروف معيشة السكان، لقد رأت السلطات العمومية في البرنامج الخماسي برنامجا تنمويا حقيقيا و فضله يمكن دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وهي العبارات و المصطلحات التي كانت مستخدمة قبيل وأثناء إطلاق هذا البرنامج.

**ثانياً: الأساس النظري للبرنامج الخماسي (2005-2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر:**

إن الهدف الأساسي للبرنامج الخماسي (2005-2009) هو دعم النمو الاقتصادي في الجزائر والأساس النظري الذي يقوم عليه هذا البرنامج لأجل تحقيق هذا الهدف هو النظرية الكينيزية وأيضا نظريات النمو الداخلي، فوفقا للنظرية الكينيزية يمكن أن يتعرض اقتصاد السوق إلى صدمات، اظطربات وأزمات التي يمكن أن تمس النمو الاقتصادي والشغل، أي يمكن للاقتصاد أن يتعرض لحالة ركود (Récession) وتعني حالة انخفاض مؤقت للنشاط الاقتصادي تترجم باستخدام ناقص للعمل و رأس المال القائم، في هذه الحالة يمكن للدولة أن تتدخل لانعاش الاقتصاد و القضاء على حالة الركود و استهداف الوصول إلى الاستخدام التام عن طريق الاستثمار العمومي المتمثل في الأشغال الكبرى، بمعنى أن حالة الركود التي هي انخفاض و تباطؤ مؤقت في النشاط الاقتصادي وفي معدلات النمو الاقتصادي يمكن الخروج منها عن طريق تحفيز الطلب بواسطة الأشغال الكبرى للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، واعتمادا على السياسة المستلهمة من النظرية الكينيزية تهدف السلطات العمومية من خلال البرنامج الخماسي ( 2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي، الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل لإمتصاص البطالة، هذين الهدفين بامكانهما تحقيق هدف اخر هو تحسين المستوى المعيشي للسكان.

أما فيما يتعلق بنظريات النمو الداخلي، من خلال قيام الدولة بانجاز الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي وبالأخص في الهياكل القاعدية، الاتصالات، النقل، التربية، التكوين و التكنولوجيا (البحث) سيكون لها أثر الدخل (المضاعف)، واثر الانتاجية على القطاع الخاص (أثر خارجي إيجابي).

مثلا، وسائل الاتصالات الحديثة كالطرق، الجسور والمطارات تحسن الفعالية، الأمن وسرعة المبادلات التجارية للفاعلين الخواص، أيضا بالاستثمار في السلع الجماعية، يمكن للسلطات العمومية أن تساهم بصفة ايجابية في النشاط الاقتصادي، إن إنتاج كل مؤسسة يتعلق بالنفقات العمومية بنفس العنوان أنه يتعلق بالرأسمال الذي يتم وضعه والعمل

المستعمل، لذا فالرأسمال العمومي هو عامل انتاج والنفقات العمومية الخاصة بالهياكل القاعدية لها اثر خارجي ايجابي، وبمعنى اخر أن النمو الاقتصادي وفق نظريات النمو الداخلي يمكن أن يتأتى من عوامل خارجية المتولدة بواسطة الاستثمار العمومي حول تنمية القطاع الخاص.

**المطلب الثاني: عرض موجز للبرنامج الخماسي (2005-2009) للنمو الاقتصادي في الجزائر.**

لقد قدر الغلاف المالي للبرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي بـ 55 مليار دولار أمريكي بما يكافئ أكثر من 4200 مليار دينار جزائري، و توزيع هذا الغلاف المالي على القطاعات المتضمنة في البرنامج هي كالأتي[1]:

- غلاف مالي يقدر بـ 1908,5 مليار دينار بما يمثل 45,5 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي هو موجه لتحسين ظروف معيشة السكان؛
- غلاف مالي يقدر بـ 1703,1 مليار دينار بما يمثل 40,5 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي موجه إلى تطوير الهياكل القاعدية الأساسية للبلاد؛
- غلاف مالي يقدر بـ 337,2 مليار دينار بما يمثل 08 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي لدعم التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- غلاف مالي يقدر بـ 203,9 مليار دينار بما يمثل 4,8 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي كرس لعصرنة الخدمات العمومية، مع 34 مليار دينار بالنسبة للعدالة، 64 مليار دينار بالنسبة للداخلية، 65 مليار دينار للمالية، 2 مليار دينار للتجارة، 16,3 مليار دينار للبريد و التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال، و 22,6 مليار دينار لقطاعات الدولة الأخرى؛
- الجزائر ستطلق أثناء هذا البرنامج الخماسي، برنامج هام لتطوير إمكانياتها فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة و الاعلام و الاتصال حيث تكرس الدولة مبلغ 50 مليار دينار بما يمثل 1,1 بالمائة من الغلاف المالي الاجمالي.

إن الأرقام التفصيلية للأغلفة المالية المخصصة لكل قطاع في اطار البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 قد تضمنها الخطاب الرسمي الذي قدمه السيد الرئيس أمام اطارات الأمة بمناسبة عرضه للبرنامج المذكور، وقد خصص له غلاف مالي اجمالي قدر بـ 55 مليار دولار، لكن و مع مرور الزمن قدمت عدة أرقام بشأن الغلاف المالي الاجمالي المخصص للبرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي ما فتئت هذه

[1] Le programme de soutien à la croissance économique, ce que fera bouteflika des 55 milliards de dollars, le quotidien d'oran, samedi 09 avril 2005 .

الأرقام تتزايد من 80 مليار دولار إلى 100 مليار دولار ثم من 120 مليار دولار إلى 140 مليار دولار و أخيرا 150 مليار دولار.

ولتفادي اشكال الاختلاف في الأرقام المعطاة و الغموض الملاحظ في هذا المجال سنأخذ الرقم الاخير المخصص للبرنامج المذكور الذي نطق به السيد رئيس الجمهورية أثناء مداخلته بمناسبة الامضاء على قانون المالية لسنة 2007 ما دام أنه هو المسؤول الأول في الدولة، هذا الرقم هو 144 مليار دولار أمريكي[1].

هذا الرقم لم تعطى بشأنه أية تفاصيل حول القطاعات التي ستستفيد من الزيادة في المبلغ الاجمالي، لكن بالرغم من ذلك، هذه الوضعية لا تؤثر سلبا على سياق التحليل المقدم في هذا البحث، مادام أن دراستنا لأثر تطبيق البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي في الجزائر ستعتمد بالأساس على الأسباب النظرية والأسباب الواقعية التي تميز الواقع الجزائري، و نحن نستهدف من خلال هذا التحليل دراسة اثر البرنامج في جعل النمو الاقتصادي في الجزائر نموا قويا و مدعم ذاتيا.

**الجدول رقم (37): البرنامج الخماسي (2005–2009) لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.**

| القطـــــاع | المبلغ بملايير الدينارات | النسبة% |
|---|---|---|
| **أولا/ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها:** | **1908,5** | **45,5** |
| السكنات | 555 | |
| الجامعة | 141 | |
| التربية الوطنية | 200 | |
| التكوين المهني | 58,5 | |
| الصحة العمومية | 85 | |
| تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى) | 127 | |
| الشباب و الرياضة | 60 | |
| الثقافة | 16 | |
| ايصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت | 65 | |
| أعمال التضامن الوطني | 95 | |
| تطوير الاذاعة و التلفزيون | 19,1 | |
| انشاء منشأت للعبادة | 10 | |

[1] Allocution du Mr le président BOUTEFLIKA, à l'occasion de la signature de la loi de finances 2007, mercredi 27 décembre 2006 .

| | | |
|---|---|---|
| عمليات تهيئة الاقليم | 26,4 | |
| برامج بلدية للتنمية | 200 | |
| تنمية مناطق الجنوب | 100 | |
| تنمية مناطق الهضاب العليا | 150 | |
| **ثانيا / برنامج تطوير المنشأت الأساسية منها:** | **1703,1** | **40,5** |
| قطاع النقل | 700 | |
| قطاع الأشغال العمومية | 600 | |
| قطاع الماء( السدود و التحويلات) | 393 | |
| قطاع تهيئة الاقليم | 10,15 | |
| **ثالثا / برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها:** | **337,2** | **8** |
| الفلاحة و التنمية الريفية | 300 | |
| الصناعة | 13,5 | |
| الصيد البحري | 12 | |
| ترقية الاستثمار | 4,5 | |
| السياحة | 3,2 | |
| المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية | 4 | |
| **رابعا / تطوير الخدمة العمومية و تحديثها:** | **203,9** | **4,8** |
| العدالة | 34 | |
| الداخلية | 64 | |
| المالية | 65 | |
| التجارة | 2 | |
| البريد و التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال | 16,3 | |
| قطاعات الدولة الأخرى | 22,6 | |
| **خامسا/ برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:** | **50** | **1,1** |
| **المجموع** | **4202,7** | **100** |

**المصدر**: الجدول التفصيلي للبرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي، يومية المساء، 09 أفريل 2005، ص 02.

**المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج الخماسي (2005-2009) على النمو الاقتصادي في الجزائر.**

يعتقد أصحاب القرار الاقتصادي في الجزائر أن البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر هو حل سحري لمشاكل البلاد المتراكمة منذ سنوات عديدة لا سيما أنه سيحفز الاستثمار الخاص الوطني و يستقطب الاستثمار الاجنبي و هو بالتالي طريق نحو التراكم، التنمية و الاقلاع الاقتصادي الفعلي، بمعنى آخر، أن هذا البرنامج سيدعم و يعزز خلق الثروة في الجزائر ومن خلاله يمكن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وسيكون هذا النمو مدعم ذاتيا ومستديما، الأمر الذي سيؤدي إلى امتصاص البطالة والقضاء على الفقر والوصول إلى التنمية المنشودة، فهل فعلا سيؤدي هذا البرنامج إلى دعم النمو الاقتصادي ويجعله نموا قويا ومدعم ذاتيا ومستديما ويؤدي أيضا إلى تحقيق التنمية المنشودة؟

حقيقة، وبعد تطبيق البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، سيكون لدينا عشرات الالاف من المساكن كزيادة على التي هي موجودة حاليا، وأيضا سيكون لدينا مزيد من الطرق، الطرق السريعة، الموانئ البحرية، المطارات، السدود، وستتحسن خدمات التزويد بالطاقة الكهربائية والغاز وستتحسن خدمات النقل والصحة والتربية، لكن النمو الذي سيتحقق هو نمو اصطناعي وليس نمو قوي مستديم ومدعم ذاتيا لان هذا النمو هو ناتج عن ضخ الأموال العمومية، ومصدره يتعلق بالأشغال الكبرى و البناء و إنجاز التجهيزات العمومية، وليس الاقتصاد الحقيقي الانتاجي، بمعنى اخر أن النمو ليس مصدره المؤسسة الاقتصادية المصدر الأساسي لخلق الثروة.

إن البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكنه دعم النمو وجعله نموا قويا مدعم ذاتيا ومستديما وذلك بكل بساطة للأسباب النظرية و الواقعية التالية:

**أولاً: الأسباب النظرية:**

تتمثل هذه النظريات في النظرية الكينزية ونظرية النمو الداخلي:

**أ. النظرية الكينيزية[1]:**

إن الفكرة التي بني عليها البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي مفادها أن زيادة الانفاق العمومي ستؤدي إلى انشاء أعداد كبيرة من مناصب الشغل و تحقيق مداخيل جديدة وهو ما سيؤدي إلى دعم و تعزيز الطلب على المواد المحلية، وهذه الحركية ستؤدي إلى تشجيع المنتج الجزائري و التشغيل و بالتالي دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه السياسة كانت تتبناها البلدان المتقدمة و تعتمدها انطلاقا من سنوات الثلاثينات و أيضا خلال الثلاثين سنة العظمى لما تتعرض اقتصادياتها لحالة الركود الاقتصادي ومعنى حالة ركود اقتصادي هي تباطؤ وانخفاض مؤقت في النشاط الاقتصادي لأسباب ظرفية، في هذه الوضعية بالذات تتدخل الدولة عن طريق سياسة تحفيز الطلب المستلهمة من النظرية

[1] MOUHOUBI salah, la mondialsation en marche, ENAG/ Editions, alger, 2003. P 47- 53.

الكينيزية التي تعتبر سياسة ظرفية للمدى القصير لأجل التخلص من حالة الركود الاقتصادي والرفع في مستوى النشاط الاقتصادي و بالتالي العودة إلى حالة التشغيل التام و العودة إلى المعدلات السابقة للنمو الاقتصادي.

لكن الاقتصاد الجزائري لا يوجد في حالة ركود أو انخفاض خفيف في النشاط الاقتصادي، بل أن الاقتصاد الجزائري هو متعطل منذ سنة 1985، إن عبارة ركود هي غير صحيحة وغير مناسبة للوضعية الاقتصادية في الجزائر، فهي لا تبين الأسس أو مميزات الأزمة التي نعيشها.

و إذا نظرنا إلى الظروف التي دفعت **جون ماينار كينيز** إلى تطوير أفكاره المتضمنة في النظرية العامة للشغل والفائدة والعملة في 1936، مباشرة بعد أزمة سنة 1929 التي مست بعمق بلاده بريطانيا العظمى و مست أيضا العديد من الدول ذات التوجه الليبرالي التي تعرضت إلى حالة الركود الاقتصادي، فقد بنى **جون ماينار كينيز** نظريته بناء على الظروف التي ميزت تلك المرحلة و تلك الفترة من الزمن و أسس نظريته اعتمادا على الفرضيات الميدانية كرد عن فشل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في الإجابة عن الوضعية التي وجدت فيها الدول الليبرالية، وتلك الظروف هي ليست الظروف نفسها التي تتواجد عليها الجزائر في الوقت الحالي، فالجزائر هي ليست دولة ليبرالية وليست دولة ذات اقتصاد السوق تعرضت لحالة ركود اقتصادي ظرفي، فكيف اذن نطبق عليها سياسة مستلهمة من نظرية فرضياتها هي غير موجودة في الواقع الجزائري؟

إن الجزائر في الوقت الحالي تتواجد في مرحلة انتقالية للتحول نحو اقتصاد السوق و هي لم تبني بعد اقتصاد السوق و مؤسساته و بالتالي لم تبني بعد اقتصاد فعال و تنافسي قادر على خلق الثروة و القيمة المضافة، إن الطريق الوحيد الذي يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في الجزائر يكون ببناء اقتصاد جديد وهو اقتصاد السوق التنافسي، و بمعنى آخر بناء القدرة على خلق الثروة، هذه القدرة التي تعتبر قاعدة النمو المدعم ذاتيا والمستديم هي غير موجودة حاليا وهي غائبة لذا فمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر هي ضعيفة.

لقد كان من الأفضل استعمال الموارد المالية المتوفرة في تشكيل شبكة فعالة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات التي لنا فيها فوائد استراتيجية و هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة الجزائرية، بمعنى آخر، أنه يجب علينا النظر أكثر إلى جانب **جوزيف شومبيتر** من أجل ايجاد دواء للاقتصاد الجزائري.

إن البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي لن يمكن من خلق ديناميكية للنمو الاقتصادي و لن يؤدي إلى نمو قوي مدعم ذاتيا كون ان مصدر النمو الاقتصادي المحقق أثناء تطبيق هذا البرنامج هو التجهيز، السكن والبناء والأشغال العمومية وليس الاقتصاد الحقيقي والانتاجي واليوم الذي سيأتي ونتوقف على ضخ الأموال، سيصبح الاقتصاد في حالة سيئة، لأن هذا النمو هو ذو نوع توسعي، الذي يتألف من وضع أموال البترول في الاقتصاد، إنه يتعلق الأمر بنمو اصطناعي، لأنه ليست المؤسسات هي التي تخلق الثروة و التي تستثمر والتي تطور نفسها.

تعتمد سياسة الانعاش الاقتصادي المستلهمة من النظرية الكينيزية بالأساس على مضاعف الاستثمار (المضاعف الكينيزي) و هو الميكانيزم الذي من خلاله يمكن إبراز أثر النمو الاقتصادي و يتوقف أثر المضاعف على درجة مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا كلما كان قادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، و كلما أنتج المضاعف أثره وهي و ضعية البلدان المتقدمة وليست وضعية البلدان المتخلفة مثل الجزائر، وإذا أنه لدينا بنية اقتصادية أين العرض الكلي هو صلب لأسباب هيكلية، فالتنظيم الاقتصادي ونظام التحفيز الداخلي لا يسمحان بالاستعمال الفعال للامكانيات الموجودة، وبالتالي فالطلب الإضافي لا يفيد الا الاستيراد، أي أنه سيكون لفائدة المنتجين الأجانب نظرا لنقص تنافسية المؤسسات الجزائرية، مادام أنه ليس لدينا اقتصاد ذو نوع كينيزي.

تتقلب معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لا سيما بعد سنة 2001 ما بين 4 و 5 بالمائة، غير أن استعادة النمو الاقتصادي هو ظاهرة عالمية و الاحصائيات الدولية تبين بان الجزائر تقع ادنى المعدل العالمي، و كذلك، أدنى المعدل الافريقي ( الذي هو أعلى من 5 بالمائة)، ان تونس و مصر اللتين لم تلتزمان ببرامج انعاش و دعم للنمو قد تحصلتا على معدلات نمو أعلى من معدلنا، الحقيقة هي أن الدولة الجزائرية قد ضخت أكثر من 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد من أجل الحصول على نمو ثلاث مرات أقل من ذلك الذي كان بالامكان الحصول عليه.

إن نظرية **هافيلموا** الحائزة على جائزة نوبل تبين بأنه لما يمول اقتصاد ما نموه بالنفقات العمومية بواسطة رسوم حول النشاط الاقتصادي، فان المضاعف سيكون يساوي واحد. في الجزائر لقد قمنا بتمويل توسعي بواسطة مداخيل المحروقات وقد تحصلنا في النهاية على أثر مخفض عوض أن نحصل على عامل مضاعف، لانه في بلادنا لا يوجد هناك اقتصاد خارج الطاقة، و اذا اردنا أن نعرف هل الاقتصاد الجزائري يوجد في حالة جيدة، يجب استعمال المؤشرات التالية ومقارنتها مع باقي العالم و المؤشرات المعنية هي: معدل استعمال القدرات، معدل خلق المؤسسات بالنسبة لـ 100,000 ساكن، الصادرات خارج المحروقات، و لانتاجية (الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات/ عدد السكان النششطين)، فسيظهر لنا بأن الاقتصاد الجزائري يبقى بصفة أساسية اقتصاد مرتبط بالمحروقات، غير قادر على خلق قطاع انتاجي تنافسي ما عدا بعض الحالات النادرة.

إن السياسة الكينيزية بالنتيجة هي سياسة غير ناجعة في الواقع الجزائري وعديمة الجدوى ولايمكن أن تدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه السياسة أيضا قد أصبحت عديمة الجدوى و غير مرغوبا فيها حتى في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاديات اليبرالية التي تبنتها من قبل وقامت بتطبيقها خلال الثلاثين سنة العظمى، فضلا عن ذلك، تعتبر هذه السياسة سياسة ظرفية للمدى القصير و هذا ما يؤدي إلى التشكيك حول قدرتها في قيادة الاقتصاد، دعم النمو و العمل على استدامته في المدى الطويل، و**كينيز** نفسه هو الذي أكد هذه الحقيقة حيث قال: "**أنه في المدى الطويل سنكون كلنا ميتون** "، هذا الاثبات يجعل مأخذ النظرية نسبيا. من جهة أخرى، تجهل النظرية الكينيزية المشاكل المطروحة من طرف التخلف.

إن أفاق **كينيز** تتحدد في المدى القصير، في حين أن أي سياسة للتنمية لا يمكن أن تكون الا في افاق المدى الطويل، في الواقع، النظرية العامة لها مجموعة الاقتراحات تسمح بضبط الاقتصاد في المدى القصير، إنها سياسة ظرفية اكثر منها سياسة هيكلية، إذن هناك عدم ملائمة السياسة ذات الاستلهام الكينيزي لمتطلبات سياسة التنمية، ان التجربة قد بينت بأن هذه السياسة هي ذات فعالية مشكوك فيها بالنسبة للبلدان التطورة، أكثر من ذلك فهي ليست مناسبة و ليست عملياتية في حالة البلدان النامية، أما بالنسبة للبلدان المتخلفة فهي سياسة ليست ذات جدوى و غير مفيدة بالنسبة لها.

**ب. نظريات النمو الداخلي:**

إن الفكرة الثانية التي بني عليها البرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر و التي هي مصدر الهام أصحاب القرار الاقتصادي في بلادنا هي تطبيق سياسة مستمدة من نظريات النمو الداخلي لأجل دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، هذه النظريات كما سبق لنا التعرض لها بالدراسة في الفصل الأول من هذا البحث ترى أن هناك عدة مصادر للتراكم مثل الرأسمال الفيزيائي، الراسمال العمومي، الرأسمال البشري، التمهين بواسطة التطبيق، تقسيم العمل، البحث و الابتكار التكنولوجي، فهي تمنح للتقدم التقني دورا محركا في النمو الاقتصادي، أيضا و بالنسبة لهذه النظريات، يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة مدعمة ذاتيا بواسطة تراكم أربعة عوامل أساسية هي: الرأسمال الفيزيائي، التكنولوجيا، الرأسمال البشري، الرأسمال العمومي.

يستند أصحاب القرار الاقتصادي في بلادنا على نظرية **بارو (1990)** التي تعتبر انجاز الهياكل القاعدية عاملا محددا في تكوين نمو اقتصادي قوي مستديم و مدعم ذاتيا، والتي تعتبر أيضا أن الهياكل القاعدية هي العامل الذي يتدخل مباشرة في عملية النمو الاقتصادي و أن كل نفقة اضافية في النفقات العمومية تؤدي إلى زيادة معدل النمو في المدى الطويل، لقد افترض **بارو** بأن النفقات العمومية للاستثمار تولد اثار خارجية ايجابية للانتاج وتوجه انتاجية العوامل الخاصة، بمعنى أن الاثار الخارجية الايجابية التي يطلقها تدخل الدولة في انجاز الهياكل القاعدية يمكن أن تخفض من التكاليف الانتاجية و تساعد في الرفع في انتاجية القطاع الخاص.

## المبحث الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014 لتوطيد النمو الاقتصادي.

بعد البرنامج الرباعي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج الخماسي التكميلي 2005-2009 جاء البرنامج الخماسي 2010-2014 تحت اسم برنامج توطيد النمو، وقد رصد له مبلغ 175.000 مليار دج من أجل النهوض باقتصاد البلاد.

### المطلب الأول:بيان برنامج توطيد النمو 2010-2014.

عقد مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010 اجتماعاً برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بونفليقة وأصدر إثر ذلك بيانا فيما يلي نصه الكامل[1]:

ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اجتماعاً لمجلس الوزراء يوم الإثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق ل 24 ماي 2010.

استهل مجلس الوزراء أعماله متناولاً بالدراسة والموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين سنة 2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الأنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي ندعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

عقب الموافقة على البرنامج هذه، تناول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الكلمة ليذكر بأن: " هذا البرنامج جاء وفاء للعهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في شهر فبراير من السنة الفارطة بغية الإبقاء على دينامية إعادة الإعمار الوطني التي تم الشروع فيها مند 10 سنوات. إنه يتعين الآن على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية هذه السنة مع الدفعات الأولى من تراخيص البرنامج واعتمادات الدفع التي تم النص عليها في قانون المالية. كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد".

واستطرد رئيس الجمهورية قائلاً " حقاً إننا توصلنا بدعم من شعبنا إلى إعادة السلم وخوض غمار المصالحة الوطنية التي تجني الجزائر ثمارها من خلال تحرير طاقاتها لتدارك ما فاتها ولمواجهة التحديات. ويبقى علينا من الآن فصاعداً أن نعزز قدراتنا التنموية الوطنية ونحرر التنمية من التبعية للمحروقات التي لا تدوم فبهذا الثمن وحده سيأتي لنا تأمين المستقبل وديمومة نهج العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني الذي انتهجناه".

[1] برنامج توطيد النمو 2010-2014 رئاسة الحكومة، بيان اجتماع مجلس الوزراء 24ماي 2010، ص ص 1-4.

وأكد رئيس الدولة أنه " لاجدال في أن الانتكاس يكون مآل كل نهضة اقتصادية ما لم تتمخض عن القدرات الذاتية التي تؤمن لها الاستمرار ويكفينا النظر إلى آثار الأزمة الاقتصادية في كثير من مناطق العالم لنتذكر الدرس الذي نكبدناه بكثير من الألم قبل أقل من عشرين سنة. وفيما يخصنا فقد خلصنا الجزائر من الديون الخارجية وجندنا جملة الموارد المتوفرة لاستثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخذنا إجراءات لاسترجاع تحكم البلاد في اقتصادها. غير أن ذلك سيكون غير كاف إذا لم ترافقه تعبئة أكبر من قبل الجميع من أجل استدرار أقصى فائدة من سائر هذه المكاسب".

وأضاف رئيس الجمهورية " على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الإنفاق العمومي أساساً من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات. ويتعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تثنير أوفى لقدراتنا الانتاجية وإمكانياتنا الاقتصادية. من هذا المنظور بالذات وتعد مباشرة برنامج هام لدعم الفلاحة منذ العام الماضي قررنا اليوم تعبئة موارد معتبرة لتحديث المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات".

وأشار رئيس الجمهورية قائلاً: " لهذه الغاية سنضيف ابتداء من هذه السنة إلى كافة التحفيزات المعتمدة لتشجيع الاستثمار دعماً هاما لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما سنوسع برامج تحديث المؤسسات العمومية بحيث تشمل جميع المؤسسات التي ما تزال تتوفر على سوق داخل البلاد بأن نجند إلى جانبها الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية ومن عقود متصلة بالبرنامج العمومي للاستثمارات. وسنوسع أخيراً الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية".

واغتنم رئيس الدولة هذه الفرصة ليهيب بالمقاولين والإطارات المسيرة للمؤسسات والعمال تحويل الاستثمارات العمومية إلى مكتسبات للأداة الاقتصادية الوطنية وإلى مناصب شغل ينشؤونها لصالح الشباب وإلى قدر يذكر من الصادرات من غير المحروقات.

كما أمر رئيس الجمهورية أن يسهر كل قطاع على الإعداد الجيد للمشاريع من أجل تجنب إعادة تقويم التكاليف مؤكداً أن الخزينة العمومية تقوم من خلال هذا البرنامج بتعبئة جميع قدراتها.

وأكد رئيس الجمهورية أن " كل قطاع سيعرض على رأس كل سنة مدى تقدمه في تنفيذ برنامجه وسنقوم كل سنة بتقدير الوضع المالي للبلاد حتى نأخذ عند الاقتضاء وسائلنا المالية بعين الاعتبار ذلك أننا نستبعد مقدماً أي لجوء إلى الاستدانة من الخارج. كما أننا سترافق هذا الانفاق العمومي الهام لصالح التنمية بما يلزم من الصرامة لكي نقضي على اي إفراط وأكثر من ذلك على أي ابذير في تسيير الدولة والجماعات المحلية. وموازاة مع ذلك سيتعين على آليات الرقابة ان تؤدي دورها كاملاً كما سبق لي وأن أمرت به في تعليمتي الأخيرة".

وختم رئيس الجمهورية ملاحظاته حول هذا الملف الهام بالإيعاز إلى أعضاء الحكومة بتنظيم حملة شرح لمحتوى برنامجهم القطاعي من خلال وسائل الإعلام وبمناسبة زيارتهم الميدانية. كما أمر الولاة بإعلام المتخبين والمجتمع المدني ببرنامج التنمية المخصص لولايتهم.

**المطلب الثاني: عرض موجز للبرنامج الخماسي (2010-2014) لتوطيد النمو.**

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 175.000 مليارديناز جزائري من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

**أولاً**: يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية ( منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية ) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.
- أكثر من 1.500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 12 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

[1] صالحي ناجية ومخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 9-11.

- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موّجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب ؛
- و كذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال.

**ثانياً**: خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشأت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

- أكثر من 3.100 مليار دج موّجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛.
- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم؛
- و ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب و التجارة و العمل.

**ثالثاً**: وعلاوة على حجم النشاطات التي سيستفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية و الريفية؛
- و ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل و تسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛
- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميّسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

**رابعاً**: أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي .كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

**خامساً**: وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها و في المرافق العمومية.

و عليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلافاً ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و يجمع خبراء الاقتصاد أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

والجدول التالي يلخص المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة لكل منها:

**الجدول رقم(38): يوضح مجالات توطيد النمو.**

| المشاريع | المبالغ (مليار دولار) | النسبة % |
|---|---|---|
| **تحسين التنمية البشرية** | 114.4 | 40 |
| **مواصلة تطوير المنشآت القاعدية** | 111 | 38.8 |
| **التنمية الصناعية** | 27 | 9.4 |
| **تشجيع إنشاء مناصب الشغل** | 15.6 | 5.5 |
| **دعم وتنمية الاقتصاد الوطني** | 15 | 5.3 |
| **نطوير اقتصاد المعرفة** | 03 | 1.05 |
| **مجموع المبالغ** | **286** | **100** |

**المصدر: من إعداد الطالبتين.**

والشكل التالي يمثل الشكل بيانياً:

**الشكل رقم (06): يوضح مجالات تطبيق برنامج توطيد النمو**

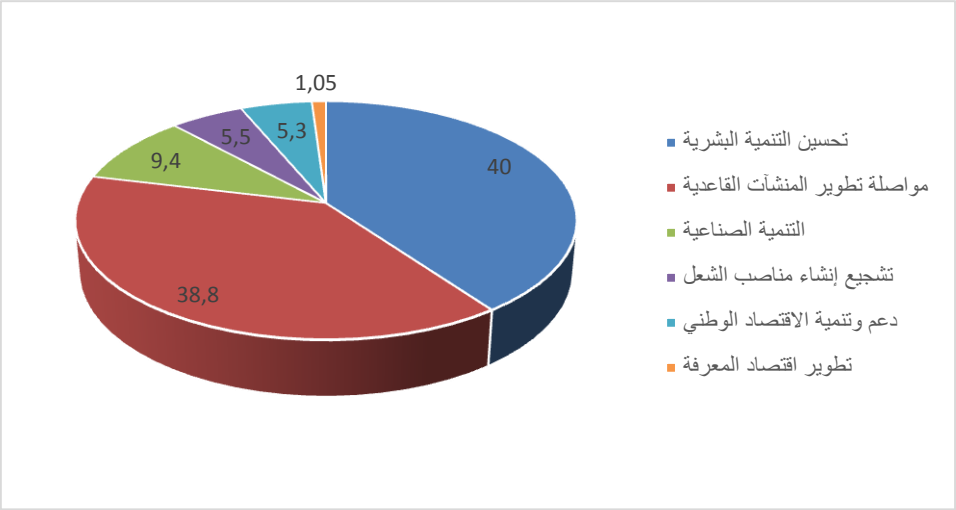


**المصدر**: من إعداد الطالبتين.

## المطلب الثالث: البرنامج الخماسي 2010-2014 وآفاق النمو.

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي، ووفق تقرير بنك الجزائر لسنة 2011، فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد هي على النحو التالي:

**الجدول رقم (39): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال فترة: 2010-2012** الوحدة%

| معدلات النمو | 2010 | 2011 |
|---|---|---|
| معدل النمو داخل قطاع المحروقات | -3 | -3,2 |
| معل النمو خارج قطاع المحروقات | 6,2 | 5,2 |
| معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي | 3,4 | 2,4 |

**Source** : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2011, P158.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10 % منذ إطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج، فمعدل النمو الاقتصادي للبلد قدر سنة 2010 بـ 3,4 %، لينخفض في سنة 2011 إلى نسبة 2,4% ، وهذا لارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات.

وعموما، لب الموضوع يدور حول تحليل أسباب التي تقف وراء بقاء معدل النمو خارج قطاع المحروقات في مستويات جد محدودة، فمعرفتها تمكننا من إعطاء نظرة إستشرافية حول تطور معدلات النمو خلال الفترات القادمة، وبحسب رأينا يمكن إرجاع هذا إلى تدهور الشروط المساعدة على النمو، والتي تتعلق بنقط فاعلة في هذا المجال، وأهمها:

- **عنصر الحاكمية وفعالية المؤسسات**[1]: فكل ما هو نظري وتطبيقي يشيد بأن تشجيع الاستثمار المحلي يقوم على التجسيد الفعال لمبادئ الحكم الراشد من خلال تقليص الفساد الإداري واحترام القانون، واستنادا إلى تقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2012، فإن المغرب احتلت المرتبة الأولى في الترتيب العربي تليها كل من الكويت عمان وقطر، وبذلك تشكل المؤسسات نقطة ضعف لكل من السودان وليبيا والجزائر، فهذه الأخيرة مؤشر حاكميتها قدر ب 0,24 ، فتدهور هذا المؤشر يعكس في سياقه وجود تناقض بين مؤشر تدخل الحكومة (قدر بـ 0,71) ومؤشر التنافسية (0,36) عند مقارنته مثلا بايرلندا التي قدر فيها مؤشر تدخل الحكومة بـ 0,49 ، ومؤشر التنافسية بـ 0,65.

فمؤشر الحاكمية يدل في الدول المتقدمة على فعالية السياسات العمومية ( سياسة الإنفاق الحكومي ) في الاقتصاد، وهنا أستدل بالدراسة التي قدمها Hurlin عام 2005 حول 182 دولة مع حصره لفترة الدراسة ما بين 1950-2004 لمعرفة مدى تأثير مستويات الدخل في العلاقة الكائنة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي .

ولقد توصل أن الإنفاق الحكومي هو مفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم الحكومة و النمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية و النمو الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بدخل مرتفع و متوسط .و في حين البلدان ذات الدخل المنخفض غالبا ما تتميز نوعية مؤسساتها بالفساد، و هذا ما يؤثر سلبا على أداء الحكومات، ومن ثم تتأثر أيضا معدلات النمو الاقتصادية بنفس الطريقة . فهذا الاختبار قد أكد صلاحية قانون فاقنر Wagner ( مرونة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام) فقط على البلدان ذات الدخل المرتفع.

[1] مدوري عبد الرزاق، **"عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، المؤتمر الدولي حول تقييم نثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 23.

**خلاصة:**

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو، نستنتج أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قوياً بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبياً، بقي هشاً، باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية، وأن مساهمة قطاع الصناعة (الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم) في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

إن دراسة السياسة المعتمدة لأجل دعم النمو الاقتصادي للجزائر قد بينت لنا أنها ليست ذات جدوى ولا يمكن أن تأتي بالنتائج المرغوبة ولا يمكنها دعم النمو الاقتصادي في الجزائر كون أن هذه السياسة سواء استمدت من النظرية الكينزية أو من نظريات النمو الداخلي هي غير موجودة في الواقع الجزائري.

إن دعم النمو الاقتصادي لا يكون بالسياسات السالفة الذكر، بل يكون بمعالجة الأسباب الحقيقية لضعف النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التسيير الأمثل للموارد، بناء اقتصاد السوق الفعال والتنافسي وبناء القدرة على خلق الثروة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

يمكن القول أن عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية، التي يولدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني، واتضحت هشاشته على إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986.

كما خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية من سنة 1988، من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وبدأت الرغبة في التحول من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفعيل أدوات السوق على الادوات الإدارية.

تشير الدراسة المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول في الآجال المحددة، ويمكن إرجاع هذا الضعف إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية، وضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

وتنفيذ الحكومة سياسة مغايرة لهذه السياسة السابقة، تدل على رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية مستدامة، للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر، عن طريق تنفيذ برامج تنموية ضخمة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

وقد حققت هذه البرامج نتائج ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي، إلا أنها لا تجزم بعدم وجود نقائص حيث تفتقر مناطق عديدة من الوطن (خاصة المناطق الريفية والصحراوية)، ولغاية اليوم لأدنى شروط العيش، فهي في حالة حرمان وتهميش من حيث المرافق العمومية، النقل، الغاز، الكهرباء.....الخ.

**إختبار نتائج الفرضيات:**

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تطرقنا إليها في مختلف فصول وأجزاء الدراسة توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني تتبع الدول سياسات للنهوض بإقتصادها وتنميتها عن طريق سياسات مالية ونقدية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- من خلال دراسة وتحليل برامج الاستثمارات العمومية وتوزيعها يتضح أن الدولة تهدف من وراء هذه البرامج إلى دفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- لتحقيق سياسة الإنعاش الاقتصادي لأهدافها وتحقيق معدلات نمو إيجابية لابد أن نحسن البيئة الاجتماعية ثم تليها البيئة الاقتصادية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**نتائج الدراسة:**

- إن اعتماد الجزائر على سياسة استخدام موارد المحروقات، والتي تميزت بخلل في توظيفها جعلت البلاد تواجه صعوبات مالية حادة وكانت سببا في توقيف مسار التنمية، ذلك أن انخفاض سعر النفط والذي اقترن

بارتفاع حجم المديونية الخارجية والذي كان سمة الاقتصاد الوطني خلال النصف الثاني من الثمانينات، قد أثبت عدم جدوى الاستراتيجية التنموية التي طبقت؛

- إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة إتباع استراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف، وبالتالي فإنه لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال والموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف؛
- ساهمت برامج الاستثمارات العمومية في تنشيط الطلب الكلي فحققت بذلك زيادة في العرض الكلي، سمحت هذه الزيادة في توفير المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة؛
- إن الهدف من برامج الاستثمارات العمومية التي تم اطلاقها في الفترة "2001- 2014"، هو تدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛
- إن البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي "2010- 2014"، وبفضل الاستثمارات المشتركة (جزائرية- اجنبية) التي شرع في تنفيذها والتي كان أغلبها خارج قطاع المحروقات (خاصة قطاع الصناعة والخدمات)، من شأنه رفع معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في زيادة الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات.

**التوصيات:**

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا وضع مجموعة من التوصيات:

- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه، يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر، بتحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة؛
- إن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن تتم ضمن استراتيجية طويلة المدى، تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتارض أهدافها، كما أن ضمان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي، الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق الذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا؛
- لرفع نسبة النمو الاقتصادي لا بد من العمل على إعادة تفعيل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وتعبئة كافة الموارد، بما فيهم المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع تفضيل نمو مولد لمناصب شغل جديدة، ووضع سياسة عادلة في توزيع الثروة للقضاء على الفوارق الاجتماعية؛
- العمل على ترقية الاقتصاد الوطني بتنويع الصادرات، وتعويض آثار التقلبات المحتملة لسوق المحروقات.

**أفاق الدراسة:**

ولترك مجال البحث مفتوح نقترح بعض المواضيع كأفاق، والتي نراها جديرة بالبحث في المستقبل وهي كالأتي:

- كيفية ترقية الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد منتج؛
- انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسة الإنعاش الاقتصادي.

# قائمة المراجع

**أولاً: المراجع باللغة العربية:**

**أ. الكتب:**


1. أحمد هني، "**دروس في تحليل الاقتصاد الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. إسماعيل شعباني، "**مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية والنمو ، استراتجيات التنمية)**"، دار هومه للنشر والطبع والتوزيع، ط2، الجزائر.
3. إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، "**مفاهيم ونظم اقتصادية (تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان -الاردن، 2004.
4. توفيق المدني، "**المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**"، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، دار لبنان للنشر والطباعة، ط1، بيروت – لبنان، 2004.
5. حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي**"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن ، 2006.
6. خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، 2006.
7. سالم توفيق النجفي، محمد صالح القريشي، "**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
8. السيد محمد أحمد السريتي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية – مصر، 2008.
9. صبحي محمد قنوص، "**أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1999.
10. عبد الحميد براهمي، "**العدالة الإجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت – لبنان، 1997.
11. عبد الرحمان يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية (الكلية والجزئية)**"، كلية التجارة، الاسكندرية، 2004.
12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**اتجاهات حديثة في التنمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000.
13. عبد المجيد بوزيدي، "**تسعينات الإقتصاد الجزائري، (حدود السياسات الظرفية)**"، ترجمة جربيب أم الحسن، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
14. عبد المجيد قدي،"**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

15. عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقيمية)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2005.

16. عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2005.

17. فايز ابراهيم الحبيب، "**نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**" عمادة شؤون المكتبات للنشر، جامعة الملك سعود، ط1، الرياض – السعودية، 1985.

18. فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، دار الكتاب العالمي وعلم الكتب الحديث، عمان – الأردن، 2006.

19. كامل بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1996.

20. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد عطية ناصف، "**التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**"، كلية التجارة، الاسكندرية – مصر، 2000.

21. محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليني، "**التنمية الاقتصادية (مفهومها– نظرياتها– سياساتها)**"، الدار الجامعية، الاسكندرية – مصر، 2003.

22. محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعات المصرية، ط2، الاسكندرية – مصر، 1977.

23. محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)**"، دار القاهرة للنشر، القاهرة – مصر، 2002.

24. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

25. مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**"، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية – مصر، 1999.

26. مريم أحمد مصطفى، "**التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.

27. ميشال تودارو، "**التنمية الاقتصادية**"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر والطبع، المملكة العربية السعودية، 2006.

28. ناصر عبد الناصر، "**سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج التثبيت الهيكلي**"، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق – سوريا، 2001.

29. هوشيار معروف، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2005.

**ب. الرسائل والأطروحات:**

1. أحمين شفير، "**الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل "حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، (عمل غير منشور).

2. امنصوران سهيلة، "**الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور).

3. بودواوية محمد، "**إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980–2009**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، (عمل غير منشور).

4. رابح حمدي باشا، "**أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، (عمل غير منشور).

5. ساعو باية، "**الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وآفاق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الجزائر، 2008، (عمل غير منشور).

6. صواليلي صدر الدين، "**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور).

7. عبادة عبد الرؤوف، "**محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

8. عبد الحكيم سجيع، "**الناتج الوطني والنمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2001، (عمل غير منشور).

9. عبد الله بلوناس، "**الإقتصاد الجزائري– الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز الأهداف السياسية والإقتصادية–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، (عمل غير منشور).

10. عز الدين مخلوف، " **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، (عمل غير منشور).

11. عية عبد الرحمان، "**مؤسسات النظام النقدي الدولي وسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، (عمل غير منشور).

**ج. الملتقيات:**

1. جديدي روضة، **"آثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر"**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11 مارس2013.
2. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحوتحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 12/11 مارس 2013 .
3. محمد سعيد أوكيل، **"معضلة النمو الاقتصادي وآفاقه في منظمة شمال إفريقيا والشرق الأوسط"**، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 15/14 نوفمبر 2005.
4. مدوري عبد الرزاق، **"عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، المؤتمر الدولي حول تقييم ثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

**د. الجرائد والمجلات:**

1. الجدول التفصيلي للبرنامج الخماسي (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي، يومية المساء، 09 أفريل 2005.
2. حسين بن أسعد، **"الجزائر تفتقد لاستراتيجية اقتصادية"**، يومية الخبر، الاثنين 29 مارس 2004 الموافق ل 08 صفر 1425 هـ .
3. عبد المجيد قدي، **"الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر (محاولة تقويمية)"**، مجلة CREAD ، عدد 61، الفصل الثالث، الجزائر، 2002.
4. عمار عماري، **"الاقتصاد الجزائري الماضي القريب واستشراف المستقبل"**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2000، العدد 14.
5. كربالي بغداد، **"نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"**، مجلة العلوم الانسانية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، العدد 08، الجزائر.

6. محمد الصالح منتوري،"**الاحتجاجات الاجتماعية تحمل رسالة ثقيلة يجب أن تتكفل بها السلطة**"، يومية الخبر، الثلاثاء 07 ديسمبر 2004 الموافق لـ 24 شوال 1425 هـ .

7. محمد مسعي،"**سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"،مجلة الباحث،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

8. نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة "2000– 2010"**، مجلة اقتصادية وإدارية، ، ديسمبر 2012 ، العدد 2.

**هـ. المواد والتقارير:**

1. البرنامج الرباعي (2001–2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، رئاسة الحكومة، أفريل 2001.

2. برنامج توطيد النمو 2010–2014 رئاسة الحكومة، بيان اجتماع مجلس الوزراء 24ماي 2010.

3. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي2001–2004 رئاسة الحكومة، أفريل2001.

4. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998.

5. على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي "2010–2014".

6. المادة 3 من قانون رقم 88–01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق لـ12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، (تشريع الإصلاحات الاقتصادية، مديرية الجرائد الرسمية، أفريل 1990).

7. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، ماي 2000.

9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1996، الدورة العامة 07، ماي1996.

10. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الدورة العامة 12، نوفمبر 1998.

11. مجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي – الدورة العامة 12، مرجع سبق ذكره.

12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 1995، الدورة العامة الرابعة، اكتوبر 1995.

13. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة الثامنة، ماي 1997.
14. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة التاسعة، 28-29 أكتوبر 1997.
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1996، الدورة الثالثة عشر، ماي 1999.
16. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، 2003.
17. تقرير الديوان الوطني للإحصاء (ONS).
18. البنك المركزي الجزائري، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر.
19. رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي،موقع www.cg.gov.dz/psre (2007/06/21).

**ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:**

**a. Livres :**

1. Ahmed benbitour . l'experience algeriennede développment 1962-1991. (Leçon pour l'avenir). Edition technique de l'entreprise. ISPG édition 1992 .
2. Benissad , algerie restructuration et reformes economiques (1979-1993) , édition .P.U . Alger. 1994.
3. Bernard Bret, Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, collection Histege, 2002.
4. BOUZIDI Abdelmadjid, Le mot clé La politique Budgétaire, L'économiste d'Algérie, du 14 au 20 janvier 2001.
5. Dominique Guellec, Pierre Ralle, Les Nouvelles Théories De La Croissance, Edition La Couverture, 4 eme Edition, Paris, 2001.
6. Frédéric teulon, Croissance, crises et dévloppement, collection major, édition PUF, 6*éme* édition, France, 2001.
7. Isabelle Codoret Et Autres, Econométrie Appliquée (Méthodes, Application, Corrigés), Edition De Boeck Université, 1éme Edition, Bruxelles, 2004.
8. J. Brémond, Mieux comprendre l'économie, édition Liris, Paris, 1991.
9. Jecqui Braseul, Introduction A L'économie De Dévloppement, Armond Colin Edition, Paris, 1993.
10. Longatte Et Von Hove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001.
11. MOUHOUBI salah, la mondialsation en marche, ENAG/ Editions, alger, 2003.

**b. Divers :**

1. ministére des finances, les indicateurs de l'économie algerienne : Twww.finance-algeria.org. le :15-04-2010.
2. ahmed heni, la dette, collection savoir économique, ENAG édition, alger, 1992.

3. Rapport indicateurs de l'économie algerienne 1980-2006 ministaire de finance Décembre 2007.
4. Allocution du Mr le président BOUTEFLIKA, à l'occasion de la signature de la loi de finances 2007, mercredi 27 décembre 2006 .
5. Banque d'Algérie, Rapport annuel : Répartition sectorielle de la croissance du PIB réel, 2011.
6. Le plan de relance économique (O.N.S) , la stratégie de relance, p 02.
7. CNES. Rapport sur sur l'économie algerienne , les enjeux et les choix a moyen terme (1996-2000),1996 .
8. Indicateurs de l'économie Algérienne (1980-2006) Ministère des finances, Dicembre 2007.
9. Djamel Belkacem, Illusion De La croissance 1 et 2, El Watan, Dimanche 04 juillet 2004.
10. Rabhi meziane, Rapport 2003 – 2004 de L'OCDE sur L'Algérie, Liberté, Lundi 26 juillet 2004 .
11. Le programme de soutien à la croissance économique, ce que fera bouteflika des 55 milliards de dollars, le quotidien d'oran, samedi 09 avril 2005 .
12. Allocution du Mr le président BOUTEFLIKA, à l'occasion de la signature de la loi de finances 2007, mercredi 27 décembre 2006 .